



PROVISIONAL
A/34/PV.12
27 September 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(جمهورية تنزانيا المتحدة)	السيد سالم	: الرئيس
(توغو)	السيد أكايواهيانيو (نائب الرئيس)	: ثم
(ليسوتو)	السيد ماكيكا (نائب الرئيس)	: ثم

— مواصلة المناقشة العامة [٩] :

أقيت الكلمات من :

السيد أندريه (رومانيا)

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

79-72266/A

(أ)

السيد زامرانو فيلاسكو (فنزويلا)
السيد الفيتوري (تونس)
السيد ديان (اسرائيل)
السيد باريجا ديزكانسيكو (اكوادور)
السيد خدام (الجمهورية العربية السورية)
السيد ماي ايلا (غينيا الاستوائية)

افتتحت الجلسة في الساعة ٣٠ / ١٥مواصلة مناقشة البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد اندريه (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذا المحفل العالي لدول العالم ، يسعدني ان أعبر عن تهاني الحارة لممثل بارز من تنزانيا التي تربطها برومانيا علاقات وثيقة من الصداقة والتعاون .

ان رومانيا تشترك في الدورة الحالية ولكنها عزم وتصميم على المساهمة مع الدول الاخرى في المناقشات واتخاذ الحلول الدائمة العادلة المتفق عليها للمشاكل التي تهم الانسانية بهدف دعم السلام والانفراج والتفاهم والتعاون الدولي .

اننا نقدم لهذا المحفل رسالة سلام وتعاون من شعب رومانيا الذي يحتفل في العام الحالي بالذكرى الخامسة والثلاثين لثورة التحرير الاجتماعية والوطنية المضادة للفاشية والامبريالية ، وهي حدث واسع المدى على مصير شعبنا ، ان فتح طريق التطور الديمقراطي والاشتراكي في رومانيا . ان النجاحات التي احرزناها خلال هذه المدة فيما يتعلق بتنمية الجوانب المتعددة في بلادنا ، ورفع مستوى المعيشة المادي والمعنوي لشعبنا ، لهو دليل واضح على القدرة الخلاقة لدول تحررت من نير الاستغلال والسيطرة الاجنبية ، ودولة تبذل كل طاقاتها بهدف التوصل الى تحولات ثورية عميقة تؤدي الى رفاهية الانسان وازدهاره .

وكجزء من هذه العملية البناءة فان سياسة رومانيا الخارجية تبحث عن اهداف الأمن والسلام والتعاون والتقدم ، واقامة علاقات دولية جديدة تقوم على المساواة والاحترام المتبادل ، والتي تضمن الظروف الملائمة لتقدم الشعوب كافة .

ان رومانيا تضع في مقدمة نشاطاتها الدولية تطوير الصداقة والتعاون والتضامن مع كل الدول الاشتراكية ، وفي نفس الوقت ، فان رومانيا تطور على عدة مستويات تعاونها مع الدول النامية والدول غير المنحازة ، وتوسع من علاقاتها مع جميع دول العالم بغض النظر عن نظمها الاجتماعية ، وتشارك بصورة فعالة في التقسيم الدولي للعمالة ، وفي تبادل القيم على الصعيد العالمي .

ان الدور الرئيسي الحاسم في وضع وتنفيذ السياسة الخارجية للمبلاد ، وفي التوسع النشط للعلاقات الدولية ، هو دور رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية نيكولاى تشاوشيسكو الذى يبذل جهودا دائمة لخدمة الأمن والسلام والحرية والاستقلال والتعاون بين الشعوب .

ان العلاقات الدولية لرومانيا الاشتراكية هي جزء من العملية الدولية للتأكيد على حرية واستقلال الدول على المستوى الدولي ، وكمساهمة في دفع الانفراج والتفاهم والتعاون على قدم المساواة بين جميع بلدان العالم . ان جميع الانشطة الدولية للمبلاد تستلهم مفهوما جديدا على اساس من السلام ، والاحترام التام في العلاقات بين الدول التي تقوم على مبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية والمساواة في الحقوق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والمنافع المتبادلة ، وعدم استخدام القوة او التهديد باستخدامها . هذه المبادئ هي التي تمثل حجر الزاوية لانشاء جو ملائم لتعاون سلمي في جو من الصداقة يقوم على الثقة والاحترام المتبادل بين الشعوب * .

وفي منهجنا تجاه المشاكل المعقدة للحياة الدولية ، فان رومانيا تتطلق من الحقائق المعاصرة النابعة من التفجيرات الجديدة في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تقع في العالم ، والتفجيرات العميقة التي تطرأ على موازين القوى في العالم . ان رغبة الشعوب تتمثل في انهاء السياسة الامبريالية والاستعمارية والاستعمارية الجديدة وكل انواع السيطرة والاضطهاد ، ذلك ان الشعوب قد اثبتت انها اكثر من اى وقت مضى ، تود ان تسيطر على مواردنا الطبيعية ، وان تختار بنفسها طريق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية دون اى تدخل من الخارج ، وان تعيش في جو من السلام والأمن والصداقة والتفاهم والتعاون .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اكاكبو اهيانو (توغو) .

وفي نفس الوقت ، أصبحت الحياة الدولية مثقلة بالتناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويتكثف الصراع لتقسيم العالم الى أفلاك ومناطق للنفوذ . ان هذه التطورات الخطيرة والأخيرة التي حدثت والتي زادت من سوءها الأزمات في مجالي الطاقة والمواد الأولية ، وتزايد سباق التسلح ، واستمرار وتوسيع الثغرات الاقتصادية عن طريق السياسة القديمة للقوة وفرض الارادة والتدخل في شؤون الشعوب الأخرى ، كل هذا يؤدي الى زيادة التوتر في الحياة الدولية ، وخلق جو من القلق وعدم الاستقرار مما يؤدي الى وقوع مخاطر كبيرة على السلم تهدد الاستقلال والسيادة الوطنية للدول ، ولا سيما الدول الصغيرة والمتوسطة ، ويعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب .

وفي ظل هذه الظروف يجب أن نضع نصب أعيننا ضمان استقلال وسيادة كل بلد وحقوق الشعوب المقدس في تقرير مصيرها في حرية واستقلال دون أي تدخل أو ضغط أو عدوان . ان هذه الحقائق الدولية توضح أن كل عملية انتهاك لسيادة واستقلال الشعوب تؤدي الى مخاطر كبيرة ليس فقط لهذه الشعوب المعنية ، ولكن أيضا بالنسبة لتطلعات جميع الأمم نحو السلم والثقة والأمن . ان الاحترام المطلق للقانون الدولي وحقوق السيادة لكل شعب في أن يكون هو سيد بلده ، هو اليوم أمر ضروري لاقامة جو من الانفراج الدولي الحقيقي وعلاقات تسودها الثقة والتعاون السلمية المثمر بين جميع الدول . ان رومانيا تعتقد أنه من الضروري لكل البلدان الاشتراكية ، وكل البلدان النامية وغير المنحازة وجميع بلدان العالم أن تعمل على أن تزيل من الحياة الدولية أي مظهر من مظاهر التدخل في شؤون الشعوب الأخرى ، أو أي شكل من أشكال السيطرة أو الادعاء بها . وانه مطلوب في المجال الأول مبدأ الحرية والاستقلال لكل الشعوب والحق المقدس الذي بموجبه يمكن لكل شعب أن يقرر وحده طريق تنميته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ونحن مقتنعون بأنه في مقدور الدول والحكومات أن تخلق الظروف الضرورية من أجل الحل البناء للمشاكل التي تواجه الإنسانية ، آخذة في الاعتبار المتطلبات الأساسية لدعم السلم والانفراج واقامة الأمن والشروط المطلوبة من أجل حل المشاكل التي تواجه الإنسانية بطريقة بناءة ، كما أننا مقتنعون بأننا ان نفلح ذلك ، نستطيع أن نحقق تحولا جذريا نحو اقامة نمط جديد للعلاقات الدولية يستجيب الى متطلبات التطور التاريخي .

وفي هذا الصدد ، فإنه من الأهمية بمكان القضاء الكامل على سياسة استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وكذلك ازالة جميع أشكال التدخل والاضبوط والرفض الكامل لاستخدام الوسائل العسكرية في العلاقات بين الدول . ان التاريخ الحديث يوضح لنا ان المستقبل السلمي للانسانية يجب أن ننظر اليه في ضوء ما قاله الرئيس الروماني ، حيث قال :

” . . . آخذين في الاعتبار أن هناك حدود للمشاكل المعقدة في العالم — ، وأن السيطرة الطويلة للإمبريالية والاستعمار قد أدت الى مشاكل عديدة لم تحل ، فاننا نعلن بحزم أننا نؤيد حل جميع المشاكل بين الدول عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية من أجل عدم اللجوء اطلاقا الى استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها ، وهذا يتفق مع مصالح البلدان ومصالح جميع الشعوب وصالح قضية السلم والتعاون الدوليين . ”

ان التطورات الأخيرة قد أكدت انه عندما يختار طريق المفاوضات والاتصالات المباشرة ، فإنه يمكن التوصل الى حلول مقبولة لأعد المشاكلة أو على الأقل يتم تخفيف حدة التوتر . وفي الحقيقة ، فان استعمال القوة لن يؤدي مطلقا الى تسوية النزاع بين الدول ، بل انه على العكس من ذلك قد أدى دائما الى خسائر كبيرة في المعدات والأرواح .

ان استعمال القوة يشكل انتهاكا لجميع المبادئ الأساسية للقانون الدولي ، وتحديا لميثاق الأمم المتحدة ولضمير الانسانية ، ويجب أن يزال نهائيا من الممارسة في العلاقات بين الدول . اننا نعتقد انه لا يوجد ما يمكن أن يبرر اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها بأي شكل من الأشكال ، وعلى وجه الخصوص التدخل المسلح في الشؤون الداخلية للدول .

ان محاولة تسوية النزاعات عن طريق التدخلات العسكرية أو استعمال القوة ، هو ما تقوم به السياسة الامبريالية القائمة على أساس حق الأقوى على حساب الأضعف ، وعلى تجاهل مبادئ الشرعية الدولية ، وعلى التحدي الذي يوجه الى مبادئ العدل وحق الشعوب المقدس في الحرية والاستقلال الوطني . ان طريق القوة هذا ، والاعتداء المسلح يشكلان أمرا خطيرا يجب أن يزال تماما من الحياة الدولية ، حتى نتمكن من اقامة العدل والانصاف على كوكبنا .

وفي ضوء التكافل الدولي القائم اليوم والظروف المعقدة للوضع الدولي الراهن ، فان اللجوء الى القوة في أية منطقة من مناطق العالم وكذلك أية مواجهة أو نزاع عسكري ، من طبيعته أن يؤدي

ليس فقط الى تهديد سلم وأمن حياة الشعوب المعنية ، بل يؤدي أيضا الى تهديد سلم وأمن العالم أجمع . ان أقل شرارة يمكن أن تؤدي الى انفجار ضخيم قادر على أن يؤدي بالانسانية جمعاء الى كارثة دولية جديدة . ومن ثم يجب ألا نلجأ الى الوسيلة العسكرية ، بحيث يتم حل جميع النزاعات والمشاكل المتعلقة عن طريق الوسائل السياسية والسلمية . ان التجارب تؤكد أن أية مشكلة يمكن أن تجد حلا مهما كانت معقدة ، اذا ما عمل في حلها العقل والشعور بالمسؤولية بمراعاة أمن الشعوب واستقرارها ، والحفاظ على تقدم الجنس البشرى والسلم والافراج الدولي .

اننا عندما اقترحنا أن يدرج على جدول أعمالنا في الدورة الحالية بند بعنوان " تسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية " ، فقد قامت رومانيا باستعراض انتباه الحكومات والرأى العام العالمي وجميع الشعوب الى هذه المسائل الحيوية التي تهتم سلم العالم أجمع . ونحن متأكدون من أن الأمم المتحدة يمكنها أن تقوم بعمل أقوى وأكثر فعالية من أجل تفادي النزاعات بين الدول وحلها على أسس عادلة ودائمة . وفي هذا الصدد ، فانه من الضروري أن نتفق على صياغة اعلان يصدر من الجمعية العامة يتعلق بالحل السلمي للنزاعات كخطوة أولى نحو ابرام معاهدة في هذا المجال .

ان رومانيا تعتقد أيضا - كما أشرنا الى ذلك فعلا في مناسبات أخرى من فوق هذا المنبر العالمي - أن فكرة المناداة بانشاء لجنة دائمة للجمعية العامة للوساطة والتوفيق لا تزال فكرة لها وجاهتها ، وأن اقامة مثل هذه اللجنة - التي لن تعمل مستقلة ولكن بارتباط وثيق مع مجلس الأمن - ستؤدي الى أن يكون لدى منظمنا أداة فعالة للقيام بالدور المعهود اليها في دعم السلم والأمن الدوليين .

ان رومانيا على استعداد للتشاور والتعاون الوثيق مع جميع البلدان الأخرى من أجل تأكيد أن نظر هذا البند سوف يؤدي الى الموافقة على اجراءات تمكن من زيادة قدرة الأمم المتحدة على انجاز دورها الهام في دعم ثقة الدول في امكانيات المنظمة في الاسهام في التسوية العادلة للنزاعات على أساس احترام المصالح المشروعة لكل شعب ودعم السلم العالمي ، والفهم والتعاون . اننا واثقون من أن الوفود التي تشترك في هذه الدورة سوف تأخذ في اعتبارها أهمية تركيز الجهود من أجل حل جميع المشاكل العالمية عن طريق المفاوضات ، وسوف تقدم اسهاماتها القيمة التي لا غنى عنها للدراسة الشاملة للبند المقترح ، والانتهاؤه منه بنتائج تتفق مع مصالح جميع الدول وتوقعات الشعوب .

ان رومانيا ، كبلد اوروبي ، تضع في اعتبارها بالطبع ، بصفة رئيسية ، دعم السلم ، والأمن والتعاون بين الدول الأوروبية . ورغم ان هناك خطوات ايجابية معينة قد تمت في هذا الشأن بين الدول الموقعة على البيان الختامي لهلسنكي ، فاننا ننظر بقلق الى استمرار سباق التسلح المحموم والتكدس الذي لا نهاية له لكميات ضخمة من الأسلحة الأعظم فتكا ؛ والى ان القوات الأجنبية والقواعد العسكرية ما زالت قائمة على اراضي كثير من الدول الأوروبية وان أوروبا هي المكان الذي تواجه فيه الكتلتان العسكريتان المتعارضتان بأسلحتهما الثقيلة ، كل منهما الأخرى . ولهذا ، فاننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن نبدأ دون تأخير النشاط المكثف للاعداد الشامل لاجتماع مدريد عام ١٩٨٠ ، الذي يهدف الى الاسراع بتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي واعطاء دفعة للعملية التي بدأها المؤتمر بشأن الأمن والتعاون الأوروبي . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، فان رومانيا عازمة على أن تستمر في مشاوراتها الواسعة والهامة مع الدول المشتركة في المؤتمر . وفي نفس الوقت ، فاننا نرى ان تنظيم اجتماع استشاري متعدد الأطراف يضم جميع الدول الموقعة على الوثيقة الختامية من أجل تبادل المعلومات والآراء في نطاق واسع فيما يتعلق بالمشاكل الحيوية لاجتماع مدريد ، سوف يساهم بنشاط في الاستعدادات الملائمة لذلك الاجتماع ، من أجل تفهم أفضل لمواقف ومشاغل الدول المشاركة ، ولتحديد الوقت اللازم واختيار المسائل الرئيسية والنظر فيها بطريقة بناءة .

ومما له أهمية خاصة لنجاح اجتماع مدريد - كما أشير الى ذلك في سلسلة من المشاورات

جرت قبل ذلك - ان يعقد على مستوى وزراء الخارجية ، ان مثل هذا المفهوم الخاص بالاعداد
لاجتماع مدريد القادم وعقدته سوف يهيئ الظروف التي يمكن فيها الموافقة على اجراءات حيوية تتعلق
بالتنمية الواسعة غير المحدودة للتعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي ، وبصفة خاصة ما يتعلق بفك
الاشتباك العسكري ونزع السلاح ، الذي دونه لا يمكن دعم السلم والانفراج واقامة أمن حقيقي .
وحيث ان الميزانيات العسكرية للدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي تمثل
جزءا كبيرا من الانفاق العسكري العالمي ، فان الاتفاق على اجراءات عملية لنزع السلاح في القارة
سوف تكون له أهمية قصوى ليس فقط بالنسبة للدول الأوروبية ، ولكن سوف يظل اسهاما بناءً لدعم
قضية نزع السلاح والسلم والأمن على كوكبنا كله .

ان تنفيذ اجراءات نزع السلاح ، وقبل كل شيء نزع السلاح النووي ، قد أصبح ضرورة حيوية
للشعوب جميعا . ان تكديس الأسلحة الذي لا نهاية له والتسابق في تطوير أنواع جديدة من الأسلحة
التي تتزايد قوتها التدميرية بصفة مستمرة ، قد بلغا مرحلة لا يمكن التحكم فيها ، فقد تجاوزا
متطلبات الدفاع للدول المعنية وأصبحت بصورة متزايدة يشكلان عنصرا من عناصر عدم الأمن لجميع
الشعوب ، وتهديدا مباشرا للاستقلال والتنمية الحرة للشعوب ، وللسلم والمدنية .
ان المبالغ الطائلة التي تخصص للانفاق العسكري ، والاسراف العظيم في الطاقة والمواد
الخام وتبديد الامكانيات والقدرات العلمية لأغراض تدميرية ، كل ذلك يسهم مباشرة في زيادة
خطورة ظاهرة الأزمة الاقتصادية ، وتوسيع الشفرات ودوام التخلف ، وهذه العناصر تشعر بها
شعوب العالم أجمع كعبء متزايد .

انه من الضروري في الوقت الحاضر ، كهدف على أكبر قدر من الأهمية ، أن تركز الدول
جهداتها من أجل تأكيد وقف سباق التسلح والانتقال ، دون تأخير ، الى الموافقة على اجراءات
فعالة لنزع السلاح وتنفيذها ، وبصفة ميدانية نزع السلاح النووي .

ان رومانيا تعتقد أن التوصل الى اتفاق سولت ٢ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية والولايات المتحدة ، وتوقيع هذا الاتفاق يشكلان حدثا ذا أهمية سياسية في الحياة
الدولية ، وخطوة ايجابية يمكن ان تفتح الطريق للانتقال الى اجراءات نزع السلاح بمشاركة جميع
الدول .

ان رومانيا تؤيد أيضا وقف انتاج وتطوير أسلحة نووية أخرى ، وتدمير المخزون الموجود منها وتحريم هذه الأسلحة .

ان الاجراءات التي يجب ان تتخذ في هذا المجال ينبغي الاتحد من استفادة جميع الدول من الطاقة النووية للاغراض السلمية . ان توازن وضمان الأمن المتبادل لجميع الدول الأعضاء ينبغي ألا يتحقق بزيادة التسلح ، وانما بخفضه . اننا نؤيد بشدة وقف سباق التسلح ، وخفض الميزانيات العسكرية بطريقة منظمة ومعروفة ، وخفض التسلح والمعدات النووية . ان رومانيا تسعى ان خفض الميزانيات العسكرية هو اجراء يحظى بالأولوية يجب أن تعمل من أجله الأمم المتحدة بكل تصميم ، على ان يكون هذا الخفض من ١٠ الى ١٥ في المائة في المرحلة الاولى ، وان المبالغ الموفرة نتيجة لذلك يمكن ان تستخدم لصالح التقدم في كل بلد والمساعدة البلدان النامية . وفي هذا الاطار فان رومانيا سوف تتقدم بمقترحات مناسبة الى الجمعية العامة في الدورة الحالية . ان بلادى تؤيد الموافقة على اتخاذ اجراءات لدعم التعايش السلمي بين الدول وخفض التوتر والنزاعات . واننا نأخذ في اعتبارنا انسحاب القوات الأجنبية ، وازالة القواعد العسكرية من أراضي الدول الأخرى وخفض الأنشطة العسكرية للتكتلات المختلفة وتصفية هذه التكتلات . اننا نولي أهمية خاصة لدعم العلاقات المتبادلة وعلاقات حسن الجوار بين جميع الدول ، والتفاهم والتعاون على المستويات الاقليمية ، وسوف نقدم الى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن تنمية علاقات حسن الجوار بين الدول .

ان رومانيا تعمل من أجل تنمية التعاون بين دول اليقن ، من أجل تركيز جهودها الشنائية والمتعددة الأطراف ، لايجاد حلول سلمية للنزاعات الموجودة وتحويل هذه المنطقة الى منطقة سلم وحسن جوار ، خالية من الأسلحة النووية كعنصر من عناصر الأمن والتعاون في أوروبا . وفي مفهوم رومانيا بالنسبة لاقامة السلم الدائم والأمن الحقيقي مع حل المشاكل المعقدة لنزع السلاح ، فانها ترى أن ذلك سوف يظل المشكلة التي تزداد أهمية يوما بعد يوم ، من أجل القضاء على التخلف ، ووقف التقسيم التقليدي للعالم الى بلدان غنية وأخرى فقيرة وتطبيق نظام اقتصادى دولي جديد .

ان البشرية لا يمكن ان تتجاهل الموقف الذى يعيش فيه ثلثا سكان العالم في ظروف مسن

التخلف نتيجة لفترة طويلة من الاستغلال الاستعماري واستمرار عدم المساواة في العلاقات التي تمكن الأغنياء القلة من تكديس ثروة أكبر بينما يزداد الفقراء فقرا . وليس من المقبول أن يوجد مؤسسات الملايين من البشر الذين يعانون من الجوع والفقر والمرض مع وجود ذلك التقدم العلمي العالمي والثورة التقنية والعلمية التي تضع بين يدي البشرية وسائل جديدة لتطوير الطبيعة وتحسين الحياة والبيئة على كوكبنا . ان مثل هذه الحالة تقضي على معظم عناصر العدالة والمساواة والانسانية ، وان هذا لا يمكن الا أن يشكل عنصرا خطيرا للتوتر كما يشكل تناقضات في الحياة الدولية ويقضي على فرص التقدم أمام البشر أجمع . ومن الواضح اننا لا نستطيع ان نتحدث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي وعن السلم والتقدم ، اذا لم نحل هذا الموقف بصورة ملائمة فسي فترة قصيرة من الوقت ، واننا لم توجد وسائل للمساعدة على ازالة التخلف عن طريق بذل الجهود من جانب كل بلد ، وعن طريق مساعدة نشطة من جانب البلدان المتقدمة وباقامة علاقات اقتصادية جديدة مبنية على العدالة والمساواة .

وبالرغم من القرارات والتوصيات التي اعتمدها الأمم المتحدة ، وبالرغم من الجهود الدائبة التي بذلتها الدول النامية ، فان المفاوضات التي تمت حتى الآن ، بما في ذلك الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، لم تسجل نجاحات ذات مغزى بسبب موقف الدول المتقدمة بصفة خاصة . وفي نفس الوقت فاننا قد رأينا الاختلافات الاقتصادية تتعمق بين الدول . وقد زادت المشاكل الاقتصادية والمالية للدول النامية بسبب أزمات الاقتصاد والمواد الأولية والطاقة . ونظرا الى الأهمية الكبيرة التي نوليها للاطار الدولي الذي يجب أن يضمن تأييد البلدان النامية ولبلورة التدابير السياسية لانشاء نظام اقتصادى دولي جديد قائم على المساواة والانصاف فان رومانيا تعتبر أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في ١٩٨٠ سيكون لها دور خاص تلعبه . يجب أن يتم الاعداد لهذه الدورة بصورة كاملة حتى تشكل نقطة تحول في اعتماد اجراءات عملية تؤدي الى ازالة التخلف بحيث تضمن التقدم الأسرع للبلدان النامية وتنهض باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

وبالطبع ، فان جهود الدول النامية وتعبئة مواردها البشرية والمادية هي من الأمور الهامة لازالة التخلف . ولكن وفي نفس الوقت ، فان أهمية كبرى تنصب على التضامن والتعاون بين البلدان النامية سواء بالنسبة الى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية أو بالنسبة الى المفاوضات والحوار مع الدول المتقدمة بحيث تصل الى حلول أسرع من أجل تحقيق تقدم البلدان النامية والمساهمة في الاستقرار والتقدم الاقتصادى العام .

ان العمل الدولي الذى يهدف الى تطوير الزراعة والصناعة ووسائل المواصلات والوصول الى التكنولوجيا الحديثة وتنظيم أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية وزيادة الموارد المالية والمعونة الفنية للبلدان النامية لها دور هام تقوم به . ومن أجل تسهيل وصول الدول كلها الى مكاسب العلم والتكنولوجيا الحديثة ، فاننا نطلب من الدورة الحالية أن تتخذ اجراءات ملائمة لتنفيذ القرارات التي اتخذت في المؤتمر الأخير للأمم المتحدة حول العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية .

وفي اطار تسوية المشاكل الاقتصادية الدولية ، فانه من الضروري أن نولي الأولوية لوضع اتفاق بين الدول النامية والدول المنتجة للبتترول والدول الصناعية يؤدي الى علاقات متوازنة

بين أسعار النفط وأسعار المصادر الأخرى للطاقة والمواد الأولية والسلع المصنعة والمواد الغذائية . ومثل هذه الاتفاقات يجب أن تؤدي الى ضمان الاستقرار ومراقبة الأسعار لتفادي الفوضى والتفكك الذي يضر بمصالح كافة الدول وبخاصة الدول النامية غير المنتجة للبتترول . وعن هذا الطريق فقط وهو طريق المفاوضات والتفاهم وليس عن طريق القوة يمكننا أن نتوصل الى حل .

وفي ظروف التكافل الوثيق المتزايد الذي يميز التطورات المعاصرة ، فان مساندة البلدان النامية وتحقيق تقدم ملموس في بناء نظام اقتصادي دولي جديد واقامة تعاون دولي جديد يقوّم على المساواة والمصلحة المتبادلة هي كلها في صالح جميع الدول بما في ذلك البلدان المتقدمة ، كما هي في صالح السلام والاستقرار الاقتصادي العالمي .

وكدولة اشتراكية نامية ، فان رومانيا قد عازمت على ألا تألّو جهدا من أجل تحقيق هذه الأهداف جنبا الى جنب مع الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ومع جميع دول العالم .

وهناك قلق كبير بسبب استمرار وجود التوترات والنزاعات المسلحة في اجزاء مختلفة من العالم . ان وجود مواجهات مسلحة تقع بين الدول وتؤدي الى تعريض سلام وأمن العالم عموما للخطر يقلقنا كثيرا . ان رومانيا تؤمن تماما انه في ظل الأوضاع العالمية الحالية فان هناك فرصة لينتصر العقل على القوة ولينتصر الحق ومصالح الشعوب ، لذلك فاننا نود أن نتوصل الى حل سريع لمشكلة قبرص عن طريق احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص وعدم انحيازها مع ضمان التعايش السلمي للطائفتين في قبرص .

ان الوضع الحالي في الشرق الأوسط يتطلب تكثيف الجهود من أجل حل شامل عن طريق سياسي للمشكلة بحيث نتوصل الى اقامة سلام عادل ودائم يؤدي الى انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ وتنفيذ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك اقامة دولته المستقلة وضمان استقلال وسيادة كل دول المنطقة . ان الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما في ذلك اقامة دولته الخاصة به والمستقلة يشكل المشكلة الأساسية التي يعتمد عليها حل باقي المشكلة لهذا النزاع . ان مصالح السلام تستلزم عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بمشاركة كافة الدول المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك رئيسا مؤتمر جنيف ، وأعني الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ويجب أيضا أن نضع حدا لما يحدث في لبنان من عمليات عسكرية بحيث نحافظ على سلامة أراضي لبنان واستقلالها .

وتؤيد رومانيا المبادرات والمقترحات البناءة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل الاستقلال السلمي واعادة التوحيد الديمقراطي لكوريا ومن أجل انسحاب القوات الأجنبية من شبه الجزيرة ، وهذا في مصلحة الأمة الكورية كما هو في مصلحة السلم والاستقرار في آسيا والعالم أجمع . وتود رومانيا أن تعلن عن تضامنها وتأييدها الفعال - السياسي والدبلوماسي والمعنوي والمادي - للضمان العادل لشعبي ناميبيا وزمبابوي من أجل استقلالهما الوطني . ونحن نؤيد بحزم القضاء الكامل على سياسة التفرقة العنصرية والفصل العنصري في جنوب افريقيا وندين هجمات الأنظمة العنصرية ضد دول خط المواجهة . ان الاجتماعات والمناقشات المثمرة التي أجراها الرئيس شاوشيسكو مع رؤساء الدول الافريقية في خط المواجهة ومع قواد سوابو والجيبهة الوطنية لزمبابوي والمؤتمر الوطني الافريقي وذلك في افريقيا أو في رومانيا كانت من المناسبات التي أدت بنا الى اعادة تأكيد هذا الموقف الدائم والمبدئي .

ان تصفية الاستعمار وعدم الاقرار بفرض الحلول على الشعوب هي من الأسس الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل شعب وللأعمال الفعال لحقوق الانسان وحرياته الأساسية . اننا نعتقد أن الاهتمامات التي يظهرها المجتمع الدولي في المجال الاجتماعي والانساني يجب أن تستجيب الى هذه المتطلبات الأساسية ويجب أن تأخذ في اعتبارها حق كل انسان في السلام والأمن والعمل والتعليم والخدمات الطبية والمساهمة في ادارة شؤون المجتمع .

اننا نعتبر أن الجمعية العامة يمكنها أن تتقدم بمساهمة فعالة في تحقيق حق التعليم العالمي عن طريق تطوير نظام للتعليم وتدريب الكوادر الوطنية في كافة المجالات خاصة في الدول النامية طبقا لمتطلبات تقدمها متعدد الوجوه .

وفي نفس الاتجاه ، فاننا نؤيد اعلان السنة الدولية للطفل . وبمناسبة الاحتفالات التي ستتم بهذه المناسبة ، فان هذه السنة سوف تسهم اسهاما فعالا في دعم الجهود التي تتم على المستويين القومي والدولي من أجل تحسين فرص التعليم والعمل والحياة للجيل الجديد ، وزيادة مساهمته في التنمية العامة للمجتمع ، وفي خلق عالم من السلام والتفاهم .

ان حل المشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي يتطلب أن تكون العلاقات الدولية أكثر ديمقراطية ، ويتطلب توفير ظروف تؤدي الى اسهام جميع الدول في الحياة الدولية بفض النظر عن حجمها ونظامها الاجتماعي ، وكذا اسهام جميع الدول الصغيرة والكبيرة والمتوسطة والدول النامية ودول عدم الانحياز التي ينبغي أن تقول كلمتها في جميع شؤون العالم .

ان رومانيا تقدر تماما دور الامم المتحدة في ضوء أغراض ومقاصد الميثاق ، لايجاد الحـل الديمقراطي لجميع المشاكل الدولية بما يتفق مع مصالح جميع الشعوب . ان منظمة الامم المتحدة يمكن أن تكون أفضل اطار للمناقشة المتعمقة والحل الدائم لجميع المشاكل التي تواجه الانسانية ، عن طريق مساهمة جميع الدول على قدم المساواة بفض النظر عن نظامها الاجتماعي وعن حجمها .

ان الخبرة توضح أن أغلب المشاكل الدولية لا يمكن أن تحل عن طريق مجموعة محدودة من الدول مهما كانت عظيمة وقوية . ولهذا السبب فان دعم دور الامم المتحدة ، وتحسين أنشطتها وجعلها أكثر ديمقراطية طبقا لمتطلبات الحياة الدولية الحالية ، تمثل مطلبا أساسيا للمسلم والامن الدوليين ، ولتنمية التعاون بين جميع الدول .

وهنا ، في الجمعية العامة للامم المتحدة التي تمثل فيها جميع دول وشعوب العالم ، يجب علينا أن نناقش وأن نحل بطريقة ديمقراطية جميع المشاكل المعقدة والدقيقة التي تواجهها الانسانية اليوم . وبهذه الجهود المشتركة ، فانه يمكن أن نصل الى حلول جيدة تؤدي الى تحسين سير السياسة الدولية ، بحيث تتفق مع مصالح ومتطلبات الشعوب ، ومع المصالح العامة للسلام والامن . ان الاسهام الفعال لجميع الشعوب هو فقط الذي سيسمح بتخطي هذه العقبات والمشاكل الموجودة في العالم .

وبسبب هذا الاسهام فاننا سنتمكن من اتخاذ خطوات من أجل نزع السلاح واقامة نظام اقتصادي وسياسي جديد ، وتهدئة التوترات ، وضمان السلم والامن . وفي هذا الاتجاه فان أنشطة رومانيا تسعى الى تحقيق هذه الاهداف ، وذلك في اللجنة الخاصة لميثاق الامم المتحدة ودعم دور المنظمة ، وهي تسهم من أجل التعرف على الوسائل والطرق التي ترفع الامم المتحدة الى قمة المهام الموكلة اليها .

لقد تشرفنا خلال هذا الصيف بزيارة السيد الدكتور كورت فالدهايم الامين العام للأمم المتحدة الذي أجرى ، بهذه المناسبة ، محادثات مثمرة مع رئيس جمهورية رومانيا نيكولاى شاوشيسكو ، وأود في هذه المناسبة أن أعرب عن تقدير حكومة رومانيا لاسهام الامين العام من أجل دعم أغراض ومقاصد الامم المتحدة ، ومن أجل جهوده التي تهدف الى حل المشاكل القائمة ، من خلال المفاوضات .

ان وفد رومانيا مستعد للتعاون ، بالاشتراك مع جميع الوفود الاخرى ، في البحث عن الحلول الدائمة والعادلة للمشاكل المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة . واننا لنأمل أن تمكننا هذه الدورة من أن نقرب من هدف ضمان تطور جديد للحياة الدولية وتخفيف التوتر ، وتحقيق الاستقلال الوطني ، والتقدم والسلام .

السيد زامبرانو فيلاسكو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : نيابة عن حكومة بيلاي ،

أتقدم اليكم — سيادة الرئيس — بأخلص تهانني على ذلك الشرف الرفيع الذي خلغ عليكم بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين . ان ما حباكم الله به من حلو الشمائل ومن حنكة ، واسهامكم الهام في سياسة تصفية الاستعمار كرئيس للجنة الـ ٢٤ ، يعتبر بمثابة دليل لما نحن واثقون من أنه سيكون اسهاما فعالا من جانبكم في رئاستكم لهذه الدورة . وفي مجال العمل من أجل تصفية الاستعمار فان فنزويلا وتزانيا ، ممثلة في شخصكم ، قد بذلتا جهودا وؤومة تدفع بنا الى الترحيب بكم بسرور بالغ لرئاسة هذه الجمعية العامة .

وأود في البداية أن أزجي تحية لرئيس الدورة السابقة صديقا المرموق اندالسيو لبيفانو ، وأن أهنته على أعماله البارعة في الدورة السابقة .

واننا نهنيء الامين العام الذي تفوق في تفانيه في حل المشاكل التي تؤثر على الحفاظ على السلم والامن الدوليين .

كما أننا نحبي أيضا الأعضاء الجدد في الامم المتحدة ولا سيما الجمهورية الفتية لسانت لوسيا التي تربطنا بها روابط جغرافيا وتاريخية سوف تصبح أكثر دعما في المستقبل .
انني أحمل تحيات خالصة من فنزويلا لجميع شعوب العالم الممثلة هنا .

ان حكومة الرئيس لويس هيريرا كامنز تتخذ اجراءات دولية ، انطلاقا من سياسة واقعية تقوم على أساس مبادئ محددة .

اننا نعرف من واقع تاريخنا ما يجري من اضطرابات سياسية في البلدان النامية . اننا نحاول جاهدين أن نقيم في بلدنا ديمقراطية المشاركة التي تتحقق فيها الحرية السياسية ، والعدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي .

ولهذا الهدف ، فان الرئيس هيريرا كامنز يقوم ببرنامج كبير يرمي لأن يحقق في فنزويلا مبادئ دولة تقدمية فعالة في اطار ديمقراطي من شأنه أن يدعم التعبير الجماعي لجميع القوات الخلاقة لحرية البشر .

كما اننا ندعم بكل حماس احترام كرامة الانسان واقامة مؤسسات للحرية الروحية والسياسية والاقتصادية بجميع مظاهرها الداخلية والخارجية .

ان الدفاع عن هذه المبادئ والنهوض بها يعتبر حجر الزاوية في أية دولة ديمقراطية ، كما يعتبر هدفا أساسيا لسياستنا الدولية التي تضرب بجذورها في أعماق مشاعر الشعب .

ان حكومة بلادي تحاول جاهدة تحقيق حرية البشر وأن تخلصهم من الخوف والفقر ، وذلك بخلق ظروف تمكن كل شخص من التمتع تماما بجميع الحقوق في جميع الميادين .

انني يحدوني الامل أن احدث في هذه الجلسة وجهة نظر فنزويلا ازاء بعض المشاكل التي تهم المجتمع الدولي .

واعتقد أنه من الملائم ان أتناول - في المقام الأول - الموضوعات المتعلقة بمنطقتنا الاقليمية وهي أساسا في القطاع الكاريبي والأنديين . وسوف أشير أيضا الى القضايا التي تهدد بالخطـر السلم والأمن في العالم ، مثل الموقف في الجنوب الافريقي ، وحقوق الانسان والنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وسوف أولي اهتماما خاصا بالموضوعات المتعلقة بالتنمية والتعاون الدولي .

ان هذه المنظمة الدولية هي تعبير عن القوى الاجتماعية والسياسية . وان حقيقتها وقوتها واضحتان . وترتبط هذه المنظمة الدولية وكذلك الدول الأعضاء بنظم ومنظمات اقليمية أصبحت ذات أهمية كبيرة كوسيلة للتعاون ، والتحكم في النزاعات ، ان عمل هذه المنظمات والنظم الاقليمية ذاتها يسهم في حيوية وحسن سير الأمم المتحدة .

ان فنزويلا ، على الصعيد الاقليمي ، قد اقترحت دبلوماسية دائمة تقوم على الرؤية الخارجية ، وهي على استعداد لأن تفعل ذلك على الصعيد الدولي . ان التعاون والمنع والتحكم في النزاعات ينبغي أن تكون أهداف هذه الدبلوماسية في عالم متكافل .

ان أمريكا اللاتينية ينبغي أن تنهض بدور يحتمه التاريخ عليها في مجتمع الأمم . وبمحاولة التوصل الى اتفاق في الآراء في أمريكا اللاتينية لا تشويه شائبة من التعصب أو الذاتية ، فاننا سوف نسهم في دعم الأمم المتحدة .

وفي الاطار الواقعي ، لا يمكن أن نفض الطرف عن الموقف في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ، ومنطقة الأنديز ، شمال وجنوب القارة .

في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي هناك قوة تتدعم ، سوف يضمن تطورها للعالم بأسـره أن يرى حق كل دولة صغيرة كانت أو ضعيفة في أن تختار بحرية طريقها نحو الرخاء ، بعيدا عن الضغوط أو محاولات بسط الهيمنة ، أو مناطق النفوذ .

ونحن نرنو ، في هذه المنطقة ، الى اقامة أنظمة تكون تعبيراً صادقا عن ارادة الشعوب ، وتنهض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان . وفيما يتعلق بنا ، فان هذا المنهج الذي يمكن أن يفضي الى وضع مؤسسات للحرية هو الديمقراطية الحقيقية . وينبغي ألا نألو جهدا حتى يمكن لهذا التحول الضروري أن يجري بأساليب مدنية وسليمة .

ونحن على اقتناع أنه بممارسة هذه الديمقراطية التمثيلية ينبغي أن ندخل في مجال من الإصلاحات الاجتماعية يؤدي إلى المشاركة الشعبية الحقة . وشاركنا في هذه الأهداف مجموعة بلدان الاندين وغيرها من بلدان المنطقة .

لقد شرعنا في أعمالنا المتضافرة ، ونحن مصممون على تطويرها والمضي قدما بها مع هذه البلدان . وفيما يتعلق بأولئك الذين لا يشاركوننا في هذه الأهداف فإننا نرغب في السعي إلى مجالات نجد فيها أسسا مشتركة ، وأن نضع الموضوعات التي نختلف بشأنها والتي يمكن أن تولد التوتر والصعاب .

ان فنزويلا هي بلد كاريبي أساسا . ولا يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي إزاء أى شيء يحدث في هذه المنطقة . لأن هنا يكمن أمننا الاقتصادي والسياسي . وسوف نواصل بذل جهود اقتصادية عظمى من أجل التعاون مع بلدان المنطقة . ان مساعدتنا المالية في الكاريبي بمفرده قد زادت عن ٣٦٠ مليون دولار في العام ، ولاسيما في المعاملة الخاصة في تمويل امدادات النفط لهذه البلدان . ولا تتضمن هذه الأرقام الاسهام في الصندوق الخاص للدول المصدرة للبتترول (الأوبك) الذي سوف نسعى إلى بلورته ودعمه وتوسيعه في اجتماع المنظمة المزمع عقده في كانون الأول / ديسمبر في كاراكاس .

ان فنزويلا مدركة للدور الذي يتوقع منها التاريخ أن تنهض به في القطاع الجغرافي السياسي حيث تقع ، وذلك نتيجة لاستقرار النظام الديمقراطي ووضعها كبلد مصدر للنفط ومشاركتها في مجموعة الأندين .

وفي منطقة الكاريبي ، تتعالى أصوات تعتبر نذيرا بايماءات عقائدية قد تؤدي بدول شقيقة إلى أن تصبح مخالبا في لعبة القوى الاستراتيجية ، ضد ارادة الشعوب .

ان فنزويلا على استعداد للقيام باتخاذ تدابير تؤدي إلى التطبيع السياسي للمنطقة . وكما ذكرنا من قبل . فاننا مقتنعون بأنه في سياستنا الخارجية ينبغي أن نتوخى أكبر قدر من الواقعية وبالاشتراك مع جميع الدول أن نمي علاقات بناءة انطلاقا من الاخلاص والمعاملة بالمثل ، وجميع مظاهر الارادة الطيبة .

ونحن نرحب ونؤيد عملية تصفية الاستثمار في منطقة الكاريبي . ونود أن نؤكد أن هدفنا هو تنمية أفضل العلاقات مع البلدان الجديدة .

ان الطريق الى حوار مثمر - في رأينا - ينبغي بالضرورة أن يسبقه تكامل بين بلدان أمريكا اللاتينية . لقد نبذنا تلك الأوهام الساذجة التي كانت تحكم محاولتنا الأولى نحو الاتحاد ، والتي تخيلنا أنها سوف تحدث فورا وبصفة عامة . واليوم ، فان فنزويلا مقتنعة بأن وحدة أمريكا اللاتينية - أمر ممكن الحدوث شريطة أن نعمل انطلاقا من منهج واقعي ، واحترام حجم وتعقد المشاكل التي ينبغي التغلب عليها من أجل الاتحاد وهناك حاجة لشعبنا كذلك لأن يبذل جهدا فعالا وفي ضوء خبراتنا فان هذه العملية يمكن أن تكون تجمعا لجهود التكامل من شبه الاقاليم الأخرى التي تتكون منها أمريكا اللاتينية .

لقد بدأت مرحلة جديدة ، أشعر بأهميتها وهي تعود بالنفع على أمريكا اللاتينية ، وعلى النظام الأمريكي . انني أشير الى تلك الأعمال المتضاربة من جانب بلدان الأندين فيما يتعلق - بالسياسة الخارجية التي وافق عليها رؤساء بوليفيا واكوادور وبيرو وفنزويلا في قرطاجنة بكولومبيا - في ٢٨ من أيار/مايو من هذا العام .

ان هذه المبادرة قد بدأت على أساس تجريبي محض . وان لاحظنا التقدم الكبير الذي حققناه في تكاملنا الاقتصادي ، فلقد قررنا ان نستكشف امكانيات العمل معا في المجال السياسي دون أية التزامات رسمية .

للهذلة الأولى ، يبدو مما يشير الدهشة أنه أمكن الاتفاق العام في الرأي بسهولة وبطريقة طبيعية بشأن جميع الموضوعات التي تناولناها . ولكن اذا تمهلنا للتمعن في الأمر ، فاننا سوف ندرك أنه ليس هناك ما يشير الدهشة في مشاركتنا في الايمان بمبادئ تعتبر أساسا للنظام الاقليمي . وهو ايمان يضرب بجذوره في تضامن أمريكا اللاتينية ، وفي تفانيها في الممارسة الديمقراطية الفعالة ، واقتناعنا بأن المسؤولية الأولى لكل دولة هي دعم العدالة الاجتماعية والرخاء لجميع مواطنيها - مشاركتهم وحريرتهم .

انني أعتقد ان هذه المبادرة قد أسهمت في تمهيد الطريق لايجاد حل للنزاع في نيكاراغوا .
 ولا أدعي أنني أستخلص النتائج من عملية بدأت توا ، ولكن لا يسعني الا أن أعتقد أنه
 بما أننا قد استطعنا أن نبرهن على أن الصوت الموحد لخمس جمهوريات له وزن يفوق وزن مجموع
 أصواتها ، فكيف يمكن ان أن يكون ثقل صوت امريكا اللاتينية المتحدة ؟ أرجو أن يتردد هذا
 الصوت وشيكا بين هذه الجدران . لقد شهدنا مرارا وتكرارا رد فعل عكسي ألا وهو التمسك بمبدأ
 عدم التدخل عن طريق اسكات أى ذكر لمبادئ الميثاق . ولا أود أن أترك أدنى مجال للشك
 بالنسبة للأهمية العظمى لمبدأ عدم التدخل الذي تعترف به فنزويلا حيث انه الأساس الضرورى
 للتعايش الحضارى للدول ، وللدفاع عن الضعيف عندما يواجه نزوات القوى . اننا على اقتناع تام
 أنه ما من دولة أو مجموعة من الدول لها الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى
 أو أن تحاول أن تفرض ايدولوجيات أو أشكال من الحكومات على دولة أخرى ؛ ولكن لا يمكن أن نوافق
 على هذا المبدأ اذا حاول البعض عن طريق الصمت أو الفموض أن يجعلنا متواطئين مع قهر الحريات
 أو في الاضرار بحقوق الانسان واخمادها أو منع هذه المنظمة بكل سلطتها من تأييد العمليات
 التاريخية والقوى الاجتماعية التي تمنى قدما نحو تحقيق المبادئ التي وردت في الصكوك الأساسية
 بشأن تحقيق الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية .
 ولقد حضرت فنزويلا منذ أيام قليلة مضت مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز كبلد
 مراقب .

وهناك في هافانا أتاحت لي فرصة للاعراب عن أمل حكومة بلادي في أن تواصل حركة دول عدم
 الانحياز ، حفاظها على السمات الفريدة التي تميزت بها منذ مؤتمر باندونج والمؤتمر الأول الذي
 عقد في بلغراد .

وكمحدث باسم شعب يفخر بأنه يضم جميع الأجناس ، فقد تعهدت هناك ، وأؤكد هنا مرة
 أخرى تأييدنا المطلق وغير المحدود لجميع الاجراءات التي ترمي الى استئصال العنصرية الكريهة .
 ومن ثم ، فاني أعتبر أن شجبنا وادانتنا للعنصرية بجميع أشكالها ينبغي أن يكتسب قوة
 أكبر وأن يكون قاطعا أكثر من أى وقت مضى ولا سيما ضد هذه الجريمة التي تضيق الا هانة الى الجراح ،
 بقبول المؤسسات العنصرية كنظام كما يحدث في جنوب افريقيا فيما يتعلق بالفصل العنصرى .

ان هذه مناسبة ملائمة أيضا لكي تؤكد تأييد فنزويلا المطلق لتطلعات شعوب ناميبيا وزمبابوي للحرية والكرامة .

لقد علمنا التاريخ أن الحرية نادرا ما تكون هبة . بل انها لا تكتسب الا اثر معركة طويلة . وفي هذه المعركة لا يمكن لنا أن نتمهل لأننا لسنا قوة عظمى . ولا يمكن أن نؤكد حريرتنا الا بجهودنا المشتركة ومعارضتنا الحازمة لحكم الهيمنة والامبريالية أو التكتلات التي تحاول أن تكبت السيادة والشخصية الوطنية . كذلك بتضامننا مع جميع الشعوب التي تحاول جاهدة أن تكسب حقها وتحافظ عليه في الحرية والاستقلال ، وتقرير المصير . ومن هذا المنطلق فقط ، فمن الممكن أن نحل النزاعات والتوترات التي تعوق الطريق أمام البشرية في مسيرتها نحو السلام والرخاء في كل من الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وافريقيا وكل مكان في العالم .

انني أعتقد ان الانسانية لا يمكن النظر اليها في اطار النظم المعادية لها والتي تؤدي الى تبلور سياسة التكتلات .

اننا نعرف ان الحرية السياسية تكون سرايا عندما يكون هناك استفلال اقتصادي ، وحتى الآن ، وللأسف ، فان الجهود التي بذلناها ، نحن دول العالم الثالث لتحقيق موقف أكثر عدالة في علاقاتنا الاقتصادية مع الدول الصناعية قد احبطت نتيجة لقصر نظر هذه الدول وتعنتها وتصميمها على أن تظهر للدول النامية ، حقيقة تقتنع بها فنزويلا ، وهي أن التنازلات الهامة لا يمكن الحصول عليها الا من موقع القوة . وأن الشكل الوحيد للقوة في أيدي منتجي المواد الخام والدول المستهلكة للمنتجات الصناعية هو العمل المتضافر والتضامن ، كما أثبتت ذلك تجربة الدول المنتجة للبتترول . ان مثل هذه الأعمال التي تقوم على التضامن تكون أعظم قوة وأكثر فاعلية عندما يكون طلبنا للعدالة من العالم الخارجي ينبع من مناخ العدالة الاجتماعية الفعلية في الداخل .

وفيما يتعلق بموضوع الطاقة ، فانه مما يبعث على الطمأنينة أن نلاحظ أن هناك تفهما أفضل للموقف العسير الذي يجد المجتمع الدولي نفسه فيه . ان الاتهامات التي لا تتسم بالمسؤولية من (منظمة الدول المصدرة للبتترول) " الأوبك " قد فقدت مصداقيتها . ان حكومات الدول الصناعية قد بدأت تركز اهتمامها على التدابير التي تهدف الى خفض الاستهلاك الزائد وبالتالي تستطيع أن تؤثر على الطلب على البترول . ان فنزويلا كدولة عضو في الأوبك ترى في ذلك تطورا ايجابيا

كبيرا وانطلاقة كبرى لايجاد وسائل لسياسات فعالة للحفاظ على الطاقة تسمح بفترة انتقال طويلة
لايجاد مصادر بديلة لها تكون متجددة وغير ملوثة ، وكذلك التعجيل بالأبحاث العلمية لاستخدامها
على نحو سريع .

ان حكومة فنزويلا تدرك أن كثيرا من البلدان النامية تواجه موقفا حساسا في ظل الظروف
الراهنة . لقد عملت ، وهي على استعداد لأن تعمل ، حتى يمكنها أن تسهم - تمشيا مع
مقتضيات الساعة - في كفالة امداد هذه الدول بالبتروول وأن تخفف من العبء المالي نتيجة لتكاليفه
الباهظة . ان هذا هو أساس السياسة الخارجية التي تتبعها دولتي والتي حظيت بأكبر اجماع
في الرأي . ومن ناحية أخرى فمن الواضح أن مشاكل هذه الدول هي محصلة لعدم التوازن الهيكلي
الذي يؤثر على الاقتصاد العالمي . ان التمشي مع العدالة الاجتماعية الدولية يحمل في مضمونه
التزاما بتأييد الدول الأقل حظا من أجل النهوض بموقفها التساومي الدولي . ان ضعف البلدان
النامية في مواجهة الدول الصناعية يجعلنا لا نهيد في نضالنا الجماعي من أجل أن نكفل اسهاما
عادلا في النظام الاقتصادي العالمي .

ان فنزويلا في محافل عديدة اكدت تأييدها لفكرة عقد جولة جديدة من المفاوضات الاقتصادية الدولية ، في اطار الامم المتحدة ، بما في ذلك موضوع الطاقة . ان هذا الحوار الجديد ينبغي ان يتفادى المنزليات التي قد ينطوى عليها ذلك الموضوع . ويعتمد النجاح على مدى ما سوف تبديسه الدول الصناعية من ارادة سياسية ايجابية من اجل تحقيق نتائج مفيدة ومحددة للمنهوض بالعلاقات الاقتصادية الدولية .

ان القلاقل الاقتصادية العميقة التي تؤثر على الاقتصاد الدولي تتيح لنا فرصة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد تتحقق فيه المطالب المشروعة للمبلدان النامية . ينبغي ان نواجه مشاكلنا المشتركة بروح من الشجاعة وان نسمى الى حلول عادلة ومعقولة . ان خطورة الأزمة الراهنة والتكافل الاقتصادي يتطلبان ذلك لان البديل سوف يكون الانجراف في موقف متدهور لا رجعة فيه تترتب عليه عواقب لا يمكن ان نتنبأ بها .

ان بعض المفاوضات الجارية ، مثل تلك الخاصة بالصندوق المشترك للمبرامج المتكامل الخاص بالسلع والخاص بالعلم والتكنولوجيا ، قد أدت الى نتائج تبذل للاسف واهية وغير ملموسة فيما يتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

وفي الدورة الاخيرة للمجنة الجامعة كان هناك مرة اخرى افتقار في الارادة السياسية التي كان يمكن ان تمكننا من التوصل الى اتفاقات فعلية ازاى الموضوعات المدرجة في برنامج العمل . وفي هذا الصدد فان اقتراح مجموعة الـ ٧٧ القائم على اساس قرار صدر عن مؤتمر قمة دول عدم الانحياز يكتسب اهمية خاصة في اطار المفاوضات الجديدة بين الشمال والجنوب .

من الضروري ان نقيم مناخا من الثقة المتبادلة وان يكون هناك شعور بالانحاح لتحقيق هدفنا كما تتطلب الظروف الراهنة . ان الدورة الاستثنائية للمجموعة العامة لعام ١٩٨٠ ينبغي ان تشكل انطلاقة في المفاوضات بين الشمال والجنوب والوصول الى نتائج ملموسة من اجل بدء نظام اقتصادي دولي جديد . وبينما سوف يتيح ذلك فرصا فعلية وحقيقية للمبلدان النامية كنتيجة للتكافل القائم على اساس العدالة والمساواة فان مجتمع الدول بأسره لاشك انه سوف يحقق مكاسب كبيرة مع الدفعة الجديدة للاقتصاد العالمي وهو ما حدث فعلا .

اننا نحن البلدان النامية على استعداد للاضطلاع بمسؤولياتنا . اننا نشق كذلك ان البلدان المتقدمة سوف تضطلع بمسؤولياتها . اننا مصممون على مضاعفة وتكثيف تعاوننا على اساس الاعتماد الجماعي على الذات . ان جهودنا فيما بيننا ولا سيما في المكسيك وبيونس ايرس واروش ومانيزلا وهافانا والآن هنا في نيويورك قد اكتسبت دفعة قوية ومتزايدة للتوصل الى نتائج محددة ودون ابطاء . ان هذا لا يخلص الدولة الفتية من التزاماتها ازاء البلدان النامية ، بل على العكس يؤكد عليها . ان التعاون بين الشمال والجنوب هو استكمال لا غنى عنه للتعاون بين الشمال والجنوب ، وينبغي ان يساعد على تحقيق الفعالية والقوى الابتكارية .

ان رئيس دولتي لويس هيريرا كامينز قال في خطاب للاجتماع الاخير للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية :

” رغم الموقف الاقتصادي الصعب ، والاستقرار الاجتماعي الواهن ، والتقدم الديمقراطي البطيء لأمريكا اللاتينية فانها اليوم جزء من العالم النامي حيث يوجد اكبر اتفاق على الاهداف ، واكبر تقارب في السعي لتحقيقها واكبر احتمال للنجاح في تحقيق هذه الاهداف على الاقل جزئيا . ورغم المسافات التي تفصلنا عن العالم الصناعي ، هناك هاجس معين ان مد التقدم للحضارة الغربية الذي بدأ مرة يتدفق في دائرة من البحر المتوسط الى الغرب ويسير الآن جنوبا نحو أمريكا اللاتينية ” .

ان خطر الأزمة التي اندلعت في ١٩١٤ والتي اطلق عليها تشرشل حينئذ الأزمة العالمية لا يزال يهددنا . ان جميع الشعوب من اية مرتبة وفي اية حالة والتي تبحث عن طرق التعايش السلمي والمفيد تأمل في اختفائها .

وبين الحربين العالميتين ان البشر ، بدلا من ان يحققوا احلام السلام ، قد شهدوا ظهور اقوى دكتاتوريتين جعلتا نفوذهما يتضح على اجسام الرجال واوراحهم . ورغم انه قد مضى حوالي نصف قرن منذ عام ١٩٤٨ وتأسيس الأمم المتحدة لا تزال تأمل في اقامة نظام جديد وعادل . ان النزاع لم ينته في ١٩٤٥ ولم يبدأ في ١٩١٤ . ان اسبابه وتوتراته نشأت في الماضي ، ولم تنته ولم تحل نتيجة لصمت المدافع . ان وعيا جديدا قد ساد وانها بحدوث تطورات سياسية واجتماعية جديدة . وكانت هناك حاجة ماسة لاستبدال النظام العالمي القديم بنظام جديد اكثر اخلاصا واستقرارا وعدالة .

ان السنوات المتوسطة قد شهدت قلاقل واعمال عنف وحروب كثيرة ، وقد اوضحت خطورة الموقف وكذلك عناد الحقائق وانتشار التوتر والاختلافات .
 وبعد خوض الحرب العالمية الرهيبة يعرف البشر انه من غير الممكن الحفاظ على السلام عن طريق القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية وان النظام الدولي لا يمكن ان يضمن بهيمنة الدولتين العظيمين . ليس هناك هيمنة دائمة في تاريخ البشر . ان الهيمنة تأتي وتذهب . ان النظام الدولي الجديد يمكن ان يبنى فقط على العلاقات العادلة بين الشعوب ، وطالما ان الدول التي تستفيد من النظام الدولي الراهن تخفق قوتها في تحقيق ذلك الموقف ، فان ذلك الوضع غير دائم ، وسيظل العالم يعيش تحت ذلك عبء التهديد بالحرب .
 لقد انبثقت هذه المنظمة الى الوجود نتيجة للويلات التي سببتها الحروب ، واستجابة الى الامل العالمي يتطلع الى السلام .

ان العدالة الاجتماعية الدولية ينبغي ان تكون هي الاساس لاي نظام جديد .
 وهذا يعني امرين اساسيين ، اولاً : الادراك ، ان الدولة الاكبر لا تضي حقوقاً اكثر بل واجبات اكثر بهدف التغلب على عدم التوازن القائم في النظام الراهن . ثانياً ، اشتراك اكبر من جانب البلدان النامية في عملية صنع القرارات في الشؤون الدولية .

ان سياسة فنزويلا - كما قلت في البداية - تقوم على أساس احترام عميق للبشر وللشعوب .
ان السمة الأساسية للكرامة الانسانية هي الحرية ، وهي أعظم هبة من الخالق الى البشر
في الوضع الطبيعي . انها تتحقق بوسائل التنظيم الاجتماعي للشعوب ، وبطريقة ديمقراطية
تضمن وتؤكد أن المشاركة الكبرى أمر ضروري .
ان السمة الأساسية لكرامة الأمم هي الاستقلال ، الذي يعني - في النظام الدولي -
أن الشعوب لم توجد لتتحول الى أدوات ، وانما لتحظى بالاحترام ، بغض النظر عن قواها العسكرية
أو الاقتصادية .

ان السيادة لا تتجزأ ، ولا تعتمد على حجم أو ثراء الأمم ، وانما تعتمد على الشجاعة
التي تستخدم بحرارة واخلاص في أى جزء من العالم للدفاع عن العدالة .
لقد كانت فنزويلا مهد تحرير امريكا اللاتينية . لقد كانت قارتنا - وما زالت - هي قارة الأمل .
الى جميع الشعوب الممثلة هنا ، والى الجنس البشرى المتأسى والمتطلع بقلق الى الحرية
والسلام والعدالة ، أترك وأقدم التضامن الأخوى لبلد بوليفار .

السيد محمد الفيتوري (تونس) : سيادة الرئيس ، ان الوفد التونسي سعيد
بانخباكم رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة . واننا لعلى يقين
من أن خبرتكم الواسعة وكفاءتكم العالية هما خير ضمان لانجاح أعمال الدورة الحالية ، التي تلتئم
في هذا الظرف الدقيق ، الذى تمر به العلاقات الدولية .

ونحن موقنون أنكم باعتباركم أحد الأبناء العظام ، الذين أنجبتهم القارة الافريقية ،
ستساهمون في حل المشاكل التي تواجه المجموعة الدولية عامة ، وتواجه الشعوب والبلدان التي
ما زالت ترزح تحت الهيمنة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي خاصة . ولا غرو في ذلك ، وقد كنتم ،
مثلا كان بلدكم العظيم ، في طليعة من خدم قضايا كافة هذه الشعوب بافريقيا وخارج افريقيا ،
وخدم على وجه الخصوص قضية الشعب الفلسطيني .

أريد أن أؤكد لكم ، ياسيادة الرئيس ، أن الوفد التونسي سي بذل كل ما في وسعه من جهد
أخوى لمساعدتكم على أداء المهام العظمى ، التي ستحملونها في هذه الدورة . واسمحوا لي

بالاعراب عن تقديرى لسلفكم الفاغل ، سعادة السفير الكولومبي السيد اندليسيو لبيفانو ، الذى أشرف على سير أعمال الدورة السابقة بكفاءة وتفان .

وأود اغتنام هذه المناسبة لتجديد عبارات التقدير والامتنان للسيد الأمين العام كورت فالدهايم ، الذى أرجع ، بفضل حماسه الدائب وذكائه الثابت ، الى منظمة الأمم المتحدة دورها الطبيعي في معالجة القضايا العالمية وتوجيهها .

مهما حاولنا أن نمنى أنفسنا بالآمال ، فان التفاؤل أمام الوضع الدولي ، ولو كان تفاؤلا محدودا ، أمر صعب المنال . ذلك أن المشاكل الجوهرية التي تواجهنا لم تجد حتى اليوم طريقها نحو الحل ، بل ازدادت تعقدا وتفاقما ، نتيجة تطورات غير مرضية أقصتها عن الحلول الصحيحة ، أكثر مما قربتنا منها .

هكذا الشأن في الشرق الأوسط ، حيث بلغ التوتر أقصاه ، فأصبح يهدد مباشرة وباستمرار السلم والأمن الدوليين .

ذلك أن البلدان العربية أكدت رغبتها في السلم ، وبذلت كل الجهود في سبيل ذلك . الا أن اسرائيل لم تنفك تواصل ، دون خشية ، سياستها القائمة على الاحتلال والعدوان والتوسع ، منتهكة بذلك حرمة الحق والعدل ، عابثة بقرارات منظمنا هذه .

والى جانب أعمال الاضطهاد والقمع التي تسلمتها اسرائيل على الشعب الفلسطيني ، والى جانب الاجراءات التي تتخذها لتثبيت جذورها بفلسطين وتهويد مدينة القدس ، فهي تستمر في اقامة المستوطنات بالأراضي المحتلة ، تمهيدا لابتلاعها ، منتهجة في ذلك طريقها المعهودة في وضع العالم أمام الأمر المقضي ، غير مبالية باستنكار العالم لهذه التصرفات .

ان القادة الاسرائيليين قد أطلقوا العنان لمطامعهم المجحفة ، وكشفوا القناع عن نواياهم المبيتة ، فطالبوا جهارا بحق السيادة على الضفة الغربية ، وأعلنوا عن أن مدينة القدس عاصمة دائمة لدولة اسرائيل . وهكذا يقوم الدليل للعالم على أن اسرائيل تطالب بأكثر من حقها في الوجود ، علاوة عن أنها لا تتصور هذا الوجود الا في انكار وجود غيرها . بل هي تطالب أيضا وخاصة بحق مزعوم يخولها مواصلة تنفيذ محكم للاستراتيجية الصهيونية ، المتمثلة في الاحتلال الكامل والتوسع حسب خطة أعدت منذ عهد بعيدي .

ولقد أصبح من الجلي لكل ذي بصيرة أن تصرفات القادة الاسرائيليين ، سواء في الأرض المحتلة ، أو في جنوب لبنان ، أو في غيرها ، إنما تهدف الى تحطيم اصرار الشعب الفلسطيني على الحياة ، والى القضاء عليه معنويا وجسديا .

ان المظلمة المسلطة على الشعب الفلسطيني مازالت قائمة منذ أكثر من ثلاثين عاما . وقد تسببت في اثاره الحروب ، واراقة الدماء ، واستمرار الأزمة في منطقة حساسة جدا قد تصبح - نظرا لموقعها الاستراتيجي ولمواردها الاقتصادية - مصدر انفجار عالمي يصعب التكهن بعواقبه .

وجوابا على هذا التحدي العنيد ، جاءت المبادرة الأخيرة والمعاهدة الجزئية المنجزة عنها ، فكانت بمثابة الرد التافه ، الغير المقنع . حتى ان الذين سارعوا بالاعتقاد أن اتفاقيات كامب ديفيد قد تفتح الطريق نحو الحل الشامل ، واعادة السلم الى المنطقة ، ولو تدريجيا ، تراجعوا عما كانوا يتوهمون . ذلك أن المواقف الصريحة التي وققتها حكومة تل أبيب ، وتصريحاتها الواضحة ، أكدت نوايا اسرائيل في اصرارها على مواصلة سياستها العدوانية ضد البلدان العربية المجاورة ، وفي انكارها المطلق لحق الشعب الفلسطيني في الوجود وفي ممارسة السيادة .

والحق يقال ان تساؤلات تخامرني ، ولا مناس من طرحها : الى اى مدى يحق لنا ان نشق بمفاوضات غير متكافئة يسعى احد الطرفين فيها الى التجرد من سلاحه بينما يصرز الطرف الثاني استعداداته للحرب ؟

وما هي حظوظ نجاح مفاوضات يصر فيها بعضهم على رفض اى اتصال بالمثلين الحقيقيين للشعب الفلسطيني وانكار صفتهم التمثيلية ؟

وما هي جدوى هذه المفاوضات اذا اقتصر اهتمامها على القضايا الهامشية ، دون التركيز على الناحية الجوهرية في هذه المعضلة ، وهي الصراع القائم بين الفلسطينيين والاسرائيليين ؟

ان تونس تعتقد ان هذه المبادرة خطيئة ناتجة عن اللبس وسوء التقدير .

ولقد سبق للرئيس الحبيب بورقيبة في سنة ١٩٦٥ ان ذكر في خطاب تاريخي القاہ بأريحا امام الجماهير الفلسطينية بجوهر القضية الفلسطينية ، ودعا الى تسويتها على اساس الرجوع الى الشرعية الدولية ، وعلى قاعدة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني الثابت في وطنه وفي استقلاله .

وبعد هزيمة عام ١٩٦٧ ، جدد رئيس الجمهورية التونسية استنكاره للباس الذى ساد ان

ذلك على الازمان ، باعتبار المشكل الفلسطيني مشكلا هامشيا . ان الاحداث والتطورات التي تلت توقيع اتفاقية كامب دافيد اثبتت من جديد ان اى سعي الى السلم في الشرق الاوسط ، ولم يراع لب المشكلة ولم يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية مثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، ولم يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وفي الحياة الحرة الكريمة ، داخل دولة مستقلة ذات سيادة على ارضه ، انما هو سعي فاشل سلفا ، لأنه يعرض عن النظر الى الواقع ، وعن معالجة الامور من أساسها .

سيادة الرئيس ، ان حظ افريقيا لم يكن احسن من حيث تجنب الازمات والتوترات والاعتداءات

فالقارة السمراء ما زالت تعاني من رواسب العهد الاستعماري ، وتقاسي المشاكل الخطيرة التي نشأت خلال الفترة الانتقالية اثر الخلاص من الاستعمار . وهي لم توفق دوما في تجاوز العراقيل الكبيرة التي حالت دون استقرارها وتطورها في تكسير قيود التبعية التي ازدادت متانة على مر السنين ، وعبر الازمات المتوالية ، مما أسهم في تدهور وضع الدول الافريقية والنيل من مناعتها .

فبينما يتواصل في ربوعها الجنوبية لون من الاستعمار - غريب على عصرنا - جمع بين الحدة

والقساوة ، وبينما تسود العنصرية في ابشع مظاهرها - اى التمييز العرقي - ويتصرف الحاكمون لتنفيذ

سياستهم الفظيعة بكل عنف وضراوة ، نرى القارة الافريقية في معظمها تتعرض لموجة من الهزات وعدم الاستقرار ، مما جعل القارة نفسها مبددة في أمنها وجعل العالم كله مهددا في سلمه .

ان تعدد النزاعات بين البلدان الافريقية يمهّد الطريق للتدخلات الخارجية المتربسة ، ومن سوء الحظ فان القارة الافريقية أصبحت حقلا خصيبا للنفوذ والمطامع الاجنبية بعد ما كانت ضحية للتنافس الاجنبي على مصالحه فيها .

اما في افريقيا الجنوبية ، فان حكومة بريتوريا مازالت تواصل سياسة القمع والاستغلال ، وتشدد القوانين العنصرية وتجتهد في توسيع نظام التمييز العنصري ليشمل ناميبيا التي تستمر في احتلالها بصورة غير شرعية . وهي ان تستغل علاقاتها مع بعض الدول ، وما تتلقاه منها من اعانات خفية فانها تسعى لتدعيم قوتها العسكرية والنووية ، وتخطط ل استراتيجية طويلة المدى ، ترمي الى ترسيخ هيمنتها على المنطقة ، والقضاء على تطلعات شعوب المنطقة نحو الكرامة والحرية .

وفي زمبابوى ، فقد واصل ايان سميث مناوراته لا استمرار الحكم غير الشرعي ، وابقاء الامتيازات التي تتمتع بها الاقلية البيضاء فكانت التسوية الداخلية المزعومة ، وقيام حكومة صورية يشارك فيها البيض والسود وكانت الانتخابات المزيفة .

اننا نعتقد ان هذه المناورات تعرقل بصورة جديّة التدرج الطبيعي نحو تصفية الاستعمار ، وتمكين الاغلبية السوداء من الحكم وتقرير مصيرها بنفسها . ان الشرعية المزعومة التي طالما سعى النظام الاستعماري عبثا الى اقناع الرأي العام بعذاتها ، وذلك بالعمل على بعث مجموعة لا تمت في الحقيقة الى واقع المنطقة بصلّة ، لا يمكن ان تنطلي على العالم ، في الوقت الذي تشتد فيه حرب القمع والابادة ضد شعب زمبابوى ، وتستمر فيه الاعمال العدوانية ضد البلدان المجاورة .

وهما هي بريطانيا العظمى اليوم بعد ان ترددت طويلا تجنح اثر الضغوط التي مارستها تجاهها الدول الافريقية والاسيوية التي تنتمي الى الكومنولث ، الى الاعتراف بالجبهة الوطنية كمخاطب حقيقي مؤهل لمناقشة مستقبل زمبابوى ومصير شعبه .

اما قادة الجبهة الوطنية فقد أكدوا من جديد - بقبولهم التحول الى لندن - رغبتهم في حل المشكلة سلميا ولم يبق على الحكومة البريطانية الان - بصفتها الدولة المشرفة على ادارة زمبابوى - الا ان تتحمل مسؤولياتها وتكون في مستوى هذه المسؤوليات .

وهيئة الامم المتحدة لا يمكنها أن تعلن نهاية الوصاية البريطانية على زمبابوي ، طالما لم يتمكن شعب هذا البلد من الحصول على مقومات سيادته الوطنية ، طبقا للشرعية الدولية وتماشيا مع رغباته المشروعة .

وفي ناميبيا فان التسوية التي تم اعدادها تحت اشراف الامم المتحدة الغاء الادارة غير الشرعية التي تمارسها افريقيا الجنوبية في ذلك البلد ، ولتمكين الشعب النامبي من الاستقلال اصبحت هذه التسوية في مأزق بسبب افتضاح نوايا بريتوريا الحقيقية نتيجة ماطلاتها وتراجعها المتكرر .

ومما يؤسف له ان الدول الغربية الخمس لم تحرض بجد على فرض مخطط التسوية الذي وضعتة هي بنفسها .

وان المساهمة الحاسمة التي يتعين على مجلس الامن تقديمها لحل هذا المشكل ، ينبغي ان لا تصرف انظارنا عن القيام بالواجب المتأكد علينا ، وهو دعم مقاومة الشعب النامبي وحركة تحريره القومي " سوابو " .

وعموما ، فان تدور الوضع بجنوب القارة الافريقية ، والتطورات السلبية التي يمر بها ، تفرض على المجموعة الدولية وعلى الامم المتحدة أن تؤكد تضامنها الفعال مع شعوب المنطقة ، وتدعم النضال البطولي الذي تخوضه هذه الشعوب بقيادة مختلف حركاتها التحريرية القومية ، حتى نتوفق الى تحقيق مطالبها الشرعية في الحرية والكرامة والسيادة .

ان انشغالنا بالشؤون الاقتصادية الدولية لا تقل أهمية عن انشغالنا بالمشاكل السياسية .
 ففي هذا المجال ايضا لا يدعو الظرف الحالي الى كثير من التفاؤل . فالسنة الحالية لم تشهد
 بعد تحسنا يذكر في الوضع الاقتصادي العالمي .
 أما البلدان المتقدمة فما زالت تتخبط في مشاكلها التي اصبحت اليوم من الامور المألوفة
 مثل تضائل معدل النمو والبطالة وتزايد التضخم المالي بما لذلك من انعكاسات على اقتصاد
 الدول النامية .
 واما العالم الثالث فقد حاول مرارا الفات نظر الدول المتقدمة الى الاسباب الحقيقية لازمة
 التي تجتاح العالم وتخر التوازن الداخلي حتى بالنسبة للدول الغنية ، لكن أبت هذه الدول
 الاعتراف بأن هذا الاختلال مرده الاساسي هو سوء التناسق بين الهياكل الاقتصادية وبين مقتضيات
 العصر من ناحية ، ثم فقدان التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية من ناحية ثانية .
 ومن البديهي ، ان كل الاجراءات الظرفية التي تتخذها البلدان المتقدمة تحت تأثير
 الاحداث لا يمكنها الوصول الى الحلول الدائمة التي ينتظرها العالم . ونحن نعتقد ان الحل
 الحقيقي يكمن اساسا في تحويل جذري للعلاقات الاقتصادية الدولية يتفق مع اهداف النظام
 الاقتصادي العالمي الجديد ومبادئه ويراعي المصالح المشروعة بالنسبة لكل الاطراف المعنية
 وخاصة منها الدول النامية .
 وقد حاول العالم الثالث من جهته ان يتم هذا التحويل عن طريق التفاوض الصريح والبناء .
 ومنذ انعقاد الدورة الاستثنائية السادسة فقد كثف العالم الثالث جهوده من أجل هذه الغاية
 مقترحا لذلك اهدافا معقولة واضحة وفقا للمبادئ الجديدة التي اقترتها الجمعية العامة للأمم
 المتحدة ، واعتبرتها شرطا ضروريا لا يكتسب التكافل بدونه مفهوما واقعيا فعلا .
 ولئن تطورت اثر ذلك نظرة كثير من البلدان المتقدمة تطورا ملحوظا فأصبحت تعتقد ان
 اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد لا يهدد اقتصادها ولا نظامها الاقتصادي والاجتماعي . فان
 دولا اخرى وهي اكبر البلدان وزنا من الوجهة الاقتصادية ما زالت تصر على التصدي لكل تنفيذ .
 وقد تسبب هذا الموقف في افشال جل المحاولات لانجاح الحوار بين الشمال والجنوب .
 ولا نزال نذكر اخفاق الدورة الخامسة للندوة الاممية للتجارة والتنمية بمانيلا في التوفيق لايجاد حل
 مقبول لأهم المشاكل المطروحة عليها .

وقد أقرت اللجنة العامة اثر ثلاث دورات بنيويورك بعض التوصيات المتعلقة بتحويل الموارد وبالتنمية الفلاحية في البلدان السائرة في طريق النمو . لكن هذه التوصيات وان كانت احيانا مشجعة فهي في الواقع مازالت غير كافية . كما ان رفض اهم البلدان المتقدمة مساعدة اللجنة العامة على احراز اي نجاح بشأن مسألة التصنيع كان باعثا آخر على القلق وخيبة الامل .

وعلى صعيد آخر فان الندوة الخاصة بالعلوم والتقنية التي التأمت اخيرا بفيينا قد توصلت الى اتفاق كل الاطراف على بعض القضايا المهمة وخاصة منها المتعلقة بالمسائل التنظيمية وتمويل برنامج العمل ، وقد تقبلنا هذه النتائج الطيبة بكل ارتياح . غير ان هناك مشاكل اخرى جوهرية مثل تحويل التكنولوجيا لم تحظ حتى الان بحل مرض مما ادى الى احوالها على جهات اخرى لمزيد من التفاوض .

هذه امثلة استخرجناها من اجتماعات وندوات انعقدت خلال السنة الجارية لتنشيط قضية التنمية والتعاون الدولي . وكل هذه الامثلة تؤكد ان الحوار متواصل وان تواصله يعود الفضل فيه فقط الى الجهود التي بذلتها مجموعة ال ٧٧ رفقة القليل من البلدان المتقدمة التي شاركتها ايمانها وعزمها . وهي تدل كذلك على ان هذا الحوار يواجه صعوبات اصبحت واضحة معروفة وهي تخص الجوانب الاساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي نعمل على اقامته .

اما بالنسبة لنا كبلدان نامية فاننا نعتقد ان تلك العراقيل تتلخص في انعدام تحويل موارد الدول المتقدمة ، ورفض هذه البلدان نقل البعض من صناعاتها الى بلادنا وصعوبة دخولنا ميدان التكنولوجيا وانفلاق الاعلام التكنولوجي في وجهنا ومنع منتوجاتنا الفلاحية والصناعية من دخول اسواق البلدان المتقدمة وعدم استقرار اسعار منتجاتنا الاساسية .

ونحن نود القيام بدورنا كاملا كدول مسؤولة ذات سيادة عند البت في مجال القضايا الاقتصادية الدولية وخاصة منها المتعلقة بالنظام النقدي الدولي والقواعد المتحكمة في التجارة العالمية .

وردا على ندواتنا المتكررة لبحث هذه المشاكل بصفة جدية فان الدول المتقدمة تجيب بأن لها هي ايضا صعوبات وان هذه الصعوبات متأتية اساسا عن اسعار الطاقة التي تفرضها عليها البلدان النامية المنتجة للنفط حسب زعمها .

انه من اليسير تنفيذ مثل هذه الادعاءات التي تحمل سعر البترول مسؤولية الازمة الاقتصادية الحالية ومسؤولية التضخم النقدي لكننا نرى من الافضل التأكيد على ان الوقت قد حان لانتهاج اسلوب جديد في تحديد مفهوم الحوار بين الشمال والجنوب تحديدا شاملا يمكن من التفاوض الجدي حول أهم المصاعب التي تعترض كل الاطراف بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالطاقة ومن احراز حلول مقبولة بالنسبة للجميع تراعى فيها خاصة قضايا الدول النامية التي بلغت مستوى كبيرا من الحدة .

ولكي نضمن كل حظوظ النجاح لمثل هذه المفاوضات الشاملة نرى انه من الضروري ان تتم في نطاق الامم المتحدة ، وان تسهم فيها فعليا كافة البلدان المعنية . كما يشترط لانجاح هذه المفاوضات ان تتحلى كل الدول بعزيمة سياسية حقيقية وخاصة منها البلدان المتقدمة التي لا زمت حتى الان موقفا سلبيا او محترزا تجاه العديد من المحاولات - الرامية الى اعطاء الحوار بين الشمال والجنوب ابعاده الكاملة .

سيادة الرئيس ، فيما يتعلق بمحيطها الجغرافي ان تونس تعتقد ان الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط تشكل مجموعة تربط بينها وحدة المصير لذلك يتحتم عليها ان تعمل على اقرار استراتيجية امنية ترمي خاصة الى تحويل هذا البحر الداخلي الى بحيرة سلام . وهذه الفكرة التي بلغت اوجها في ندوة هلسنكي وتكرر بحثها في بلغراد ومالطة وستعرض قريبا على ندوة مدريد تنطوي على نواة لروح جديدة من العلاقات اساسها الامن والتعاون والبحث عن التكامل بدلا من التلاحن .

الا ان الطريق لا تزال طويلة لارساء جو من الثقة الحقيقية ووضع ميثاق بين الدول الساحلية لهذا البحر يرسم سياسة موحدة في ميادين الاستثمار ، والطاقة ، وتسويق البضائع والتشغيل ، وقانون الملاحة بالاضافة الى التعاون الثقافي الشامل . ان مثل هذا النموذج للعلاقات الدولية يكون خير رصيد يحقق به استتباب الأمن في المنطقة وازدهار شعوبها . وليس فيه نظرة خيالية بعيدة عن الواقع او مستبعدة التحقيق .

واننا لمرتاحون للمبادرة التي اتخذتها القمة الاخيرة لرؤساء الدول والحكومات غير المنحازة المنعقدة في هافانا والداعية الى تنظيم المفاوضات بين الشمال والجنوب ، وكذلك للاقتراح العملي الذي تقدمت به رسميا مجموعة الـ ٧٧ في الاجتماع الاخير للجنة العامة . وقد أجمعت هذه اللجنة على اهمية هذه المبادرة ووجهت توصية لجمعيتها العامة بأن توليها الاولوية وتبحثها خلال الدورة الحالية قصد التوصل الى اتخاذ قرار بشأنها . والرأى عندنا ان مرحلة هامة قد وقع اجتيازها في هذا الاتجاه . ونرجو ان يزول التردد الذي اظهرته بعض البلدان المتقدمة وذلك بعد درس عميق للامكانيات الحقيقية التي توفرها هذه المبادرة لتنشيط هذه المفاوضات واعطائها دفعا جديغا تراعى فيه مصالح الجميع حتى تكون العشرية الجديدة للتمتية التي تتأهب الامم المتحدة ادخولها عشرية الاقلاع الاقتصادي بحق لكل البلدان السائرة في طريق النمو وعشرية انسجام للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ان قضية الاعلام ، كانت هي الاخرى موضوع اهتمام اللجنة المحدثثة في السنة الماضية قصد اعادة النظر في سياسة الامم المتحدة ونشاطها في هذا الميدان . وانا كانت هذه اللجنة لم تتوصل الى القيام بالمهمة الموكلة اليها ، على الوجه الاكمل ، لاسباب خارجة عن ارادتها ، فانها استطاعت على الاقل ، رسم اطار العمل الذي بقي علينا انجازة . كما تمكنت مجموعة فرعية من دراسة مشاكل قسم الاعلام العمومي التابع للأمم المتحدة .

وقد أسست هذه اللجنة بناء على اعتراف المجموعة الدولية بضرورة اقامة نظام عالمي جديد للاعلام . لذلك يتأكد اقرار مواصلة هذه اللجنة لعملها وتجديد ثقتنا فيها ودعم رسالتها وفتحها لكل الدول الاعضاء . ونحن نأمل في ان تتخذ الجمعية العامة بالاجماع قرارا في هذا الموضوع .

ان ندوة القمة الاخيرة لبلدان عدم الانحياز الملتزمة بهافانا ان لم تحقق كل الأمل ، الذي وضعناه فيها ، فقد توصلت الى اقتراح حلول عادلة دائمة بشأن اهم المسائل التي تشغل المجموعة الدولية .

نذكر على سبيل المثال قراراتها بالنسبة لقضايا الشرق الاوسط ، وجنوب القارة الافريقية ، ونزع السلاح والعلاقات الاقتصادية الدولية .

وان الوفد التونسي لوائح من ان دورتنا هذه سوف تأخذ بعين الاعتبار كل هذه العناصر الايجابية التي ذكرناها والتي تمثل مساهمة هامة من لدن حركة البلدان غير المنحازة .

ان هذه الحركة لباقية رغم كل العواصف العابرة ، ذلك انها تمثل عنصر توازن في عالم انقسم على نفسه حول الدولتين العظميين . وكل دعم لوحدة بلدان هذه الحركة يعود حتما بالفائدة على المجموعة الدولية .

اننا نأمل ان تتوصل هذه الجمعية العامة ، باشرافكم ، الى تمهيد السبيل لايجاد الحلول الملائمة الدائمة لأهم المشاكل المطروحة عليها ، خاصة وهناك اجماع دولي صريح بشأن بعض القضايا المعقدة كمشكلة الشرق الاوسط ، ومشكلة جنوب القارة الافريقية . وهذا تؤكد جليا القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بهذا الشأن . والحاجز الوحيد الذي حال دون عودة السلم لهاتين المنطقتين رغم اعتراف الجميع باهميتهما الاستراتيجية هو تعنت بعض مجموعات من البشر سيطر على مشاعرها وتصرفاتها الحقد والتفوق العرقي . ويخشى ان تؤدي التوترات في هاتين المنطقتين الى انفجارات قد تهدد السلم والامن في العالم .

ان منظمة الامم المتحدة يمكنها بفضل حسن الاستعداد الذي نأمله في جميع اعضائها ان تحمل هذه الاقليات ، مهما بلغت قوتها ، على العودة الى الجادة لصالح المجموعة الانسانية قاطبة ، وحتى لصالحها .

واننا نتمنى ان توفق الجمعية العامة بفضل الاجماع الدولي الى فرض الحلول السلمية التي تتطلبها البشرية قاطبة .

السيد ديان (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ارجو ان تقبلوا

تهانتي على انتخابكم لذلك المنصب الرفيع كرئيس للندوة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . اننا على يقين انكم سوف تقودون اعمال الجمعية بكفاءة وبعدل .

اود ايضا ان اعرب عن تقديري لرئيس الجمعية العامة الماضية السفير ابيفانو من كولومبيا .
يسرني ان اهنئ سانت لوسيا على استقلالها ، وعلى انضمامها الى الامم المتحدة .
ان نتمعن في التطورات التي جرت في الامم المتحدة خلال العام الماضي ، فان الموقف أبعد
ما يكون عن التشجيع . ان العقبة الرئيسية في اعمال المنظمة هي الانتقائية التي فرضت عليها من
جانب اغلبية اوتوماتيكية من الاعضاء بعيدة عن الحياد وتفضل السرعة والعجلة عن المبادئ . ان
وكالات الامم المتحدة المتخصصة التي تفضل العجلة على المبادئ قد عانت كثيرا من ذلك .
ان اجهزة مثل اليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية وغيرها قد تأثرت
كثيرا من جراء اضافة تلك الصيغة السياسية الكبيرة والتي أثرت على اعمالها . وبدلا من ان تكرس
نفسها فقط لمجالاتها المحددة لخدمة البشر ، فقد تحولت الى محافل لجانب سياسي واحد .

انه ينبغي العودة الى ميثاق الامم المتحدة ، كما ينبغي ان تعود المشاورات والاتفاق الى مكانهما الاصلي ، وبصفة خاصة فان الوكالات المتخصصة ينبغي ان تترك هذا الطريق الخطير لاضفاء الصبغة السياسية التي انجرفت اليها ، حتى يمكن ان تركز جهودها للمهام الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والعلمية والتكنولوجية التي انشئت للقيام بها ، والتي يمكن ان تقوم بها على خير وجه ، اذا ما اتاحت لها الفرصة لذلك .

لم يكن هناك الا تحسن طفيف في موقف اليهود في الاتحاد السوفياتي خلال العام الماضي . ورغم ان عدد تصريحات خروج اليهود السوفيات قد زاد في الاونة الاخيرة ، الا ان الفجوة بين عدد اليهود الذين يتقدمون بطلبات للحصول على تصريحات الخروج وبين اولئك الذين يمنحون هذه التصريحات تتزايد ، بينما نجد ان عددا اكبر من اليهود السوفيات قد انكر عليهم ذلك الحق الاساسي في الهجرة ، وهو حق ضمنه الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واعلان هلسنكي . ان هؤلاء اليهود الذين يصرون على حقوقهم يتعرضون لمضايقات مستمرة من جانب السلطات وللطرد من اماكن أعمالهم ، وفي بعض الحالات للسجن . وقد اخذنا علما بأن السجناء اليهود السبعة قد افرج عنهم منذ شهر قليلة مضت ، ولكننا نشعر بقلق خاص ازاء تلك الاحكام القاسية بالسجن ، التي صدرت على اليهود الاخرين الذين كانت جريمتهم الوحيدة هي الرغبة في اللحاق بأسرهم في اسرائيل مثل يوسف بيغن ، وبوريس كالدناروف ، ويوسف مندلفتش ، وايدا يندل ، وانتاتولي شرانسكي وسيمون شنرمان ، وفلاد يميز سلباك والكسندر فيلك وانمير زاقاروف . انه لزاما على الاتحاد السوفياتي ان يفرج عن هؤلاء المسجونين وغيرهم ، وان يسمح لكل فرد يود ان يهاجر الى اسرائيل ليلاحق بأسرته وشعبه ان يفعل ذلك .

ولا يمكن ان نقف مكتوفي الايدي في وجه ذلك التحريض المتزايد ضد دولة اسرائيل وضد الشعب اليهودي وضد ديانته وثقافته وحركته الوطنية ، كما يتضح يوما بعد يوم في وسائل الاعلام السوفياتية الرسمية . وفي هذا الصدد ، ينبغي ان نلاحظ ان السلطات السوفياتية لا تسمح لليهود بممارسة مشاعرهم الدينية وثقافتهم . اننا نهيب بالاتحاد السوفياتي ان يسمح للديانة اليهودية والثقافة اليهودية بأن تمارسا وان يعبر عنهما بحرية ووضع حد للدعاية المناهضة لليهود . ونأسف شديد الاسف ايضا ، لان حكومة سوريا تواصل انتهاك الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من الاتفاقات الدولية ، وذلك برفض السماح لمواطنيها اليهود بأن يرحلوا ويلحقوا

باقاربهم الذين يعيشون في بلاد اخرى . اننا نناشد الحكومة السورية ان تغـير هذه السياسة .

لقد شهد العام الماضي انطلاقة تاريخية في الشرق الاوسط . ففي ٢٦ من اذار/مارس ١٩٧٩ ، قامت اسرائيل ومصر في واشنطن بالتوقيع على اول معاهدة سلام عربية اسرائيلية . ان الرئيس السادات رئيس مصر ، ورئيس وزراء اسرائيل بينخين قد ابرما المعاهدة اثر مفاوضات مكثفة استغرقت عاما ونصف ، وتطلبت قدرا كبيرا من الزعامة والشجاعة . ان اسرائيل تود ان تعرب عن امتنانها وتقديرها للولايات المتحدة الامريكية وللرئيس جيمي كارتر شخصيا لذلك الدور الحيوي الذي قام به في تحقيق هذا الانجاز التاريخي ، الذي أنشأ واقعا جديدا في منطقتنا .

واذكر هنا ان اسرائيل قد دأبت خلال الثلاثين عاما الاولى بعد استقلالها على مد يد ها دائما لجيرانها سعيا وراء السلام . وقد عبرنا عن ذلك منذ اليوم الاول لاقامة دولتنا وذلك في اعلان استقلال اسرائيل المؤرخ ١٤ من ايار/مايو ١٩٤٨ . وأضيف على وجه التحديد ، انه في صيف عام ١٩٦٢ ، اثر حرب الايام الستة ، اتخذت اسرائيل زمام المبادرة ، وعرضت التوقيع على معاهدة سلام مع مصر ، وأعلنت عن استعدادها للانسحاب من سيناء واعادتها الى السيادة المصرية في اطار معاهدة سلام . ان هذا الاقتراح الاسرائيلي قد رفض ، وكانت الاجابة التي قدمتها مصر حينذاك ، " لا مفاوضات ، لا اعتراف ولا سلام مع اسرائيل ، ان ما أخذ بالقوة سوف يستعاد بالقوة " . وهذا العام قد شهد بداية عهد جديد في الشرق الاوسط ، فبعد جيل من الحروب المستمرة ، هاهو حلم قد بدأ يتحقق .

ان معاهدة السلام كما ورد في ديباجتها ، هي خطوة هامة في السعي نحو سلم شامل في المنطقة . وقد نصت على دور في تنفيذها ، تقوم به الامم المتحدة . ان قوات الامم المتحدة ومراقبيها قد دعوا لكي يقوموا بمهامهم للاشراف على تنفيذ معاهدة السلام . ومن المفارقات والمتناقضات ، ان هذه المبادرة التي اتخذتها بعض الدول الاعضاء في الامم المتحدة لخدمة قضية السلام ، قد رفضتها الامم المتحدة . ان مجلس الامن قد تعرض لخطر الفيتو السوفياتي ، ولم تجد مهمة قوات الامم المتحدة لصيانة السلم ، ومن ثم فان مجلس الامن - في الواقع - قد فصل نفسه عن اول خطوة ايجابية كبرى في ذلك الجهد العظيم لتخليص الشرق الاوسط من معاناة الحرب .

ورغم ان افتراضاتنا وآمالنا في ان الامم المتحدة سوف تساعد في تنفيذ معاهدة السلام قد خابت ، فاننا سوف نسير على طريق السلام . ان مسلك الامم المتحدة لن يضر عملية السلام . ولكنه لا شك سوف يقلل من هيبتها ومن وضعها الادبي وهي التي أهد اغراضها الاساسية ومقاصدها هو

” حفظ السلم والامن الدولي . . . وتتذرع بالوسائل السلمية . . . لحل المنازعات الدولية ” .

ونتيجة لمعاهدة السلام ، فان عملية تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل قد بدأت بالفعل . اننا لواثقون من ان الشهور القادمة سوف تشهد مزيدا من التقدم في دعم روابط جديدة من التعاون .

ان الزيارات العديدة والاجتماعات بين قادة الدولتين هي ايضا تعبير عن الرغبة المتبادلة لدعم التفاهم وانشاء علاقات شخصية أوثق . ان الزيارة الاخيرة والمؤثرة التي قام بها الرئيس السادات لاسرائيل منذ ثلاثة اسابيع والاستقبال الذي قوبل به في مدينة حيفا حيث يعيش اليهود والعرب في انسجام وتعاون ، كانا مؤشرين على تلك المشاعر العميقة لجميع سكان اسرائيل تجاه عهد السلام ، ونرجو ان يكونا قد تركا ذكريات جميلة في أذهان ضيوفنا المصريين وفي قلوبهم . وعلى مر الاعوام الاخيرة ، فان الموقف في لبنان قد أصبح خطيرا . ان تدخل سوريا في الواقع قد حول الجزء الشمالي من هذه الدولة التي كان يعمها الازدهار الى حالة من الفوضى . وان حكومة لبنان قد اصبحت غير قادرة على الحكم أو على ممارسة سلطتها على جميع اراضيها . ان الجزء الجنوبي من لبنان قد أصبح الى حد كبير في ايدي المجموعات الارهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت نشاطاتها القائمة على القتل مصدر خطر والمضايقات ليس بالنسبة لاسرائيل فحسب ، بل كذلك للبنانيين المسلمين والمسيحيين في هذه المنطقة .

لقد انشئت قوات الامم المتحدة لصيانة السلم في لبنان بمقتضى قرار مجلس الامن ٤٢٥

المؤرخ في ١٩ اذار/مارس ١٩٧٨ .

ان اسرائيل وقد اضطرت الى التصرف عسكريا ضد منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب

لبنان في عمل واضح للدفاع عن النفس ، فانها وافقت على سحب قواتها شريطة ان تضطلع قوات

الامم المتحدة باعادة السلام والامن الى المنطقة ومساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفعالة

في الدولة .

ومن المؤسف ان الهدف من استعادة سلامة ووحدة اراضي لبنان لم يتحقق ، وان الحكومة اللبنانية ما زالت غير قادرة على ممارسة سيادتها . ان المجموعات الارهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية لا تزال تعمل في جميع ارجاء لبنان . وفي عدد كبير من الحالات داخل منطقة قوات الامم المتحدة . وفي هذه المنطقة التي كانت بعيدة عن كل الارهابيين في وقت انسحاب اسرائيل ، نجد ان هناك حوالي ٧٠٠ من الارهابيين الذين يقومون بانشطة القتل على خطوط قوات الامم المتحدة ضد شعب اسرائيل وكان المفروض على تلك القوات ان تقوم باجراء ضد ذلك .

ان الامين العام في تقريره الاولي في ١٩ من اذار/مارس ١٩٧٨ تحدث عن حق هذه القوات في الدفاع عن النفس ضد اية محاولات لمنعها من القيام بواجباتها .

وقد ذكر الامين العام في تقريره المؤرخ في ١٣ من ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، ضمن الخطوط الارشادية وصلاحيات قوات الطوارئ :

” ان الاشخاص المسلحين والمعدات العسكرية لا يسمح بادخالها الى منطقة

عمل قوات الامم المتحدة لصيانة السلم ” (S/12845, para. 27 (a))

ولكن هناك حالات عديدة نجد فيها ان قوات الطوارئ المذكورة قد هيأت نفسها على وجود الارهابيين ونشاطاتهم في المنطقة التي توجد فيها . ان تلك القوات لم تقم بمهمتها وواجباتها في هذا الصدد رغم ان وحداتها قد عانت هي نفسها من أنشطة الارهابيين . وعلى الاقل فان ثمانية من جنودها قد قتلوا في هذه الاحداث . ان وجود وأنشطة المجموعات الارهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المنطقة ، انتهاك لمهمة قوات الطوارئ ، وينبغي ان نفهم ان اسرائيل لا يمكن ان نتوقع منها ان تقف مكتوفة الايدي بينما تضي اعمال الارهاب ضد سكانها حتى وان كانت هذه الاعمال تبدأ في لبنان .

ومرة أخرى ، نود أن نؤكد ان الارهاب يمكن ان نقضي عليه اذا لم تواصل بعض الدول تقديم الاسلحة والتدريب والملجأ لممارسيه . ولا يمكن لأى سبب ان يبرر الارهاب . ان هذه القضية اساسية بالنسبة للمجتمع الدولي ، وان النضال ضد الارهاب ينبغي ان يستمر الى حين وضوح حد له .

ان منظمة التحرير الفلسطينية بطبيعتها واعمالها هي منظمة ارهابية . ان طابعها الفعلي قد انعكس فيما يسمى (الميثاق) الذي يدعو الى تطهير فلسطين من الوجود الصهيوني . ان نفس

الوثيقة تنكر وجود شعب يهودى وكذلك الروابط التاريخية مع ارض اسرائيل . انها تدعي ان اقامة دولة اسرائيل امر باطل وترفض اى خطط لتسوية نزاع الشرق الاوسط بطرق سلمية .

ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تتردد في محاولة ترجمة عقيدتها الى اعمال اجرامية . لقد قامت بحملات لا تتوقف من الارهاب تهدف الى القتل الجماعي للمدنيين الابرياء في اسرائيل . ومنذ حزيران / يونيه ١٩٦٧ حتى الان قتل ما يزيد على ٦٤٠ شخصا وجرح ٣٠٠٠ آخرون في اسرائيل على يد منظمة التحرير الفلسطينية . كما انها قامت بعمليات الارهاب والتخويف للحرب المستعدين للتفاوض من اجل السلام مع اسرائيل وقتلت ما يزيد على ٣٥٠ عربيا وجرحت اكثر من الفين اخرين .

ولو أخذنا في الاعتبار طابع منظمة التحرير الفلسطينية وأهدافها ، فقد اعترفت الأطراف في كامب ديفيد بأن هذه المنظمة لن تكون شريكا في عملية السلام . فما من دولة يمكن أن نتوقع منها أن تتفاوض مع طرف ينكر عليها وجودها ، ويهدف الى تحطيمها ، ويستخدم الارهاب ضد سكانها المدنيين . ومن ناحية أخرى ، فقد اتخذت تدابير في اتفاقيات كامب ديفيد لاشراك عرب فلسطين من سكان يهودا وسامرية وقطاع غزة في عملية السلام .

ان اطار العمل الخاص بالسلام في الشرق الأوسط والذي اتفق عليه في كامب ديفيد كل من رئيس جمهورية مصر ورئيس وزراء اسرائيل وشهده رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، يشير بايجابيه على نحو بناء لحقوق الفلسطينيين العرب وكذلك الى حقوق وأمن الأطراف الأخرى ؛ ويقوم على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وهما الأساس الوحيد المتفق عليه لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط . ان أى تلاعب بهما من شأنه أن يعرض عملية السلام الراهنة لخطر كبير .

ان هذا الاطار يرى أن حل مشكلة السكان الفلسطينيين العرب في يهودا وسامرية وقطاع غزة يتم بمنحهم الحكم الذاتي في فترة انتقالية تبلغ خمسة أعوام وذلك قبل التوصل الى اتفاق بشأن الوضع النهائي في المنطقة ، ولهذا السبب فقد تم الاتفاق على التفاوض على مبدأ الحكومة الذاتية عن طريق مجلس ادارى للسكان العرب في المنطقة .

علاوة على ذلك ففي ديباجة هذا الاطار ، فان الموقعين قد دعوا أطرافا أخرى في النزاع العربي الاسرائيلي للانضمام اليهم . وفي الرسالة التي بعثت بها كل من مصر واسرائيل الى الرئيس كارتر في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩ - وهو تاريخ التوقيع على معاهدة السلام - فقد دعوا المملكتين الاردنية الهاشمية للانضمام الى المفاوضات .

ان هذا الاطار ينص على اجراء مفاوضات بشأن الفترة الانتقالية التي تبلغ خمسة أعوام ، وكذلك على المفاوضات اللاحقة بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن ، والتي سوف يتم فيها الاتفاق على وضع الحدود التي تفصل بين الدولتين . وعلى ذلك فان حق اختيار انشاء دولة ثالثة بين اسرائيل والاردن أمر لم يبحث في اتفاقيات كامب ديفيد .

ومن ثم فان الهدف من المفاوضات الجارية الآن ، والتي تقوم على أساس اطار كامب ديفيد هو توفير الحكم الذاتي لسكان يهودا وسامرية وغزة . ان حكومة اسرائيل العسكرية ، وادارتها

المدنية سوف تنسحب بمجرد أن يقوم السكان بكل حرية بانتخاب سلطة للحكم الذاتي . ان هذا الاطار كذلك يحدد التدابير التي سوف تتخذ لضمان أمن اسرائيل وجيرانها .
ان الطريق الأوحده للمحافظة على سير عملية السلام هو أن نتمسك بكل هزم باتفاقيات كاصب ديفيد بروحها ونصها . وأود أن اؤكد لهذه الجمعية أن هذه هي سياسة اسرائيل .
وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أدلي بكلمات قليلة عن القدس . العاصمة الأبدية لاسرائيل وللشعب اليهودي .

ان القدس من خلال تاريخها الطويل قد شهدت حكما أجنبيا عديدين . ولكن ما من أحد منهم اعتبرها عاصمة له . ان الشعب اليهودي هو الوحيد الذي اعتبرها مركز حياته الوطنية والروحية . وعلى مدى آلاف السنين ، فان اليهود كانوا يتضرعون يوميا الى الله حتى يمكّنهم من أن يعودوا الى القدس ، وفي القرن ونصف القرن الماضيين كان بالقدس أغلبية يهودية مستمرة .
ان القدس لا يمكن أن تقسم مرة أخرى بالاسلاك الشائكة ، ولا يمكن لمواطنيها اليهود أن يتعرضوا مرة أخرى لاطلاق الرصاص المستمر ، وكذلك لا يمكن للحي اليهودي والأماكن المقدسة أن تنتهك بوحشية من جديد ، كما كان يحدث قبل عام ١٩٦٧ عندما تعرض الجزء الشرقي من القدس للاحتلال الاردني . ومن الملائم أن نشير هنا الى أنه عند انتهاك اتفاقية الهدنة بين اسرائيل والاردن سنة ١٩٤٩ ، فان الاردن قد منعت اليهود من الوصول الى الأماكن المقدسة والمؤسسات الثقافية ، وحاولت القضاء بانتظام على كل أثر من ماضي القدس اليهودية . وعلى النقيض من ذلك ، فانه نتيجة لسياسة اسرائيل التي تقوم على أساس السماح الحر بدخول جميع الأماكن المقدسة ، فان ملايين المسلمين والمسيحيين من السياح والحجاج بالاضافة الى الزوار من اليهود قد قدموا الى القدس منذ عام ١٩٦٧ ، وقد قاموا بالصلوات والعبادة بكل حرية في المساجد والكنائس .

ان القدس هي الآن مدينة للتعايش بين اليهود والعرب ، وفي الوقت ذاته ، فان حكومة اسرائيل كانت ولا تزال على وعي تام بحقيقة أن القدس هي موضع اهتمام عميق بالنسبة للعقائد الأخرى وأن المواقع الدينية والثقافية غالبية بالنسبة للمسلمين والمسيحيين كما هي شأنها بالنسبة لليهود . وينبغي أن يكون هناك دخول حر للأماكن المقدسة بالنسبة لجميع المؤمنين وجميع الأديان بلا

استثناء ، يحميها ويضمنها قانون هذه الدولة . وتلك البقاع المقدسة ينبغي أن تخضع لإدارة مكونة من ممثلين للديانات المعنية دون أي تدخل .

ان الاختيار المطروح أمام الأمم المتحدة واضح وجلي . ان هذه المنظمة التي ينص ميثاقها على تأييد قضية السلم والأمن الدوليين ينبغي ألا تستسلم لمؤامرات اولئك الذين يرفضون السلام . فلندع الأمم المتحدة تقدم تأييدها التام للسلام . وعلى حكومات الاردن وسوريا ولبنان وممثلي الفلسطينيين العرب الذين يقيمون في يهودا وسامرة وغزة أن ينضموا الى المحادثات حتى يمكن التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في منطقتنا .

السيد باريجا ديزكانسيكو (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، باسم اكوادور ، أود أن أرحب هنا بمواطن بارز من تنزانيا وهو السفير سالم أحمد سالم رئيس هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة . واغتنم هذه الفرصة لكي اعيد تأكيد تضامن بلدى مع شعوب افريقيا وعموما مع جميع دول العالم الثالث التي ستصبح في مستقبل غير بعيد اعلى محفل دولي في تاريخ الانسان . واحيي أيضا السفير اندالسيو لبيفانو سفير كولومبيا الذى رأس أعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة بهراة . واتقدم بالترحيب الأخوى للدولة الجديدة سانت لوسيا التي انضمت الى أعمال هذه المنظمة كعضو في مجموعة امريكا اللاتينية .

وأود أيضا أن أعرب عن عزائي لوفاة اغوستينو نيتو رئيس انغولا ، الأديب ورجل الدولة الذى قام بدور كبير من أجل تحرير افريقيا .

ويسرنى ان اشير هنا الى الموقف الديمقراطي القوى الذى تتمتع به اكوادور منذ (آب / اغسطس ١٩٧٩) عقب اقتراع شعبي هائل شارك فيه النساء والشباب مشاركة كبيرة . ان الحكومة الجديدة التى تقود مصير بلادى على رأس مسيرة طويلة انتقلت اثنائها من الدكتاتورية الى الحرية . وقد أعادت حكومتى الحقوق السياسية يكامل قوتها بل افتتحت عصرا جديدا من المشاركة الشعبية الحقيقية في المؤسسات الديمقراطية في اكوادور .

ان الرئيس الدستورى لاكوادور خايم رولدوس يحكم مستوحيا النقاط الفلسفية والعملية الاحدى والعشرين التى دعا اليها في حملته الانتخابية مشركا بذلك جميع القوى في الدولة ، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية ، دون موانع من أى شكل ، بل عن طريق تعزيز كبير للعدالة الاجتماعية تمشيا مع الاحترام الكامل لحقوق الانسان . وهذا يتفق مع ديمقراطية تعيش عملية تفسير ، وتحتاج بسببها الى العدالة الدولية التى تنسجم مع مبادئ الأمم المتحدة .

وليسمح لي السادة المحقرون الذين يستمعون لى ، أن اقتبس الفقرات التالية من الكلمة التى القاها رئيس جمهورية اكوادور عندما تهبوا منصبه :

* ان الدولة المنعزلة لا مصير لها . ان سياسة اكوادور الدولية ستقوم على أساس مبادئ عدم التدخل وحق تقرير المصير والمساواة قانونا بين الدول ، والدفاع عن حقوق الانسان ، واحترام تعدد الايديولوجيات وانفتاح العلاقات مع جميع الدول ، والتخلي عن

كل اشكال العدوان والتدخل واستخدام القوة ، ورفض الاستعمار والاستعمار الجديد ، وتسوية المنازعات سلميا . ان حكومتي ستسير سياستها الخارجية بحيث تكون اداة تساعد بفاعلية في التنمية الداخلية . وفي اطار المؤسسات الدولية وأجهزتها ، سأدافع عن ممارسة العدالة والحرية . وبينما نعتزف بالاختلافات الأساسية التي قد تفرق بيننا ، فان حكومتي تعتزم دعم علاقاتنا الدولية ، ان انه اذا ما تعلمنا ان نتعايش مع دول مختلفة ، ونكتشف العوامل المفيدة للتقدم ، والتعاون والصداقة ، فانه يمكننا ان نفهم العالم الذي نعيش فيه بطريقة أفضل .

" ان انتهاك حقوق الانسان والضمانات الدستورية ، يخلق بؤرا داخلية للمقاومة ، ويهدد السلام في نصف القارة . ان اكوادور المحبة للسلام سعت لايجاد وسيلة لحل مشكلة سياسية مزمنة ، هي مشكلة الدكتاتورية التي تتعارض مع الديمقراطية الحقيقية لشعوب امريكا اللاتينية . ان تجربة التاريخ تعلمنا ان النظم القائمة على القهر ، تجعل التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ضربا من المستحيل . بل زيادة على ذلك ، تصبح عوامل للكساد والتخلف . انني مدرك - وبلادى تعلم ذلك - للتحديات الكبيرة التي لا تواجهنا نحن فقط ، بل تواجه شعوب امريكا الأخرى . ان حكومتي سوف تثبت أن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية هي ثمار حديقة الديمقراطية ، وليست ثمار الارهاب " .

ويعد أن اقتبست من خطاب الرئيس رولدوس يتعين علي أن اقول فيما يتعلق بالدفاع عن الحقوق التاريخية لبلادى في منطقة الامزون والتي لا يمكن التنازل عنها ، فانني سأحاول ان اترجم عمليا الخطوط الارشادية التي أشير اليها في الخطاب . ففي اطار علاقات الصداقة مع بيرو ، فاننا لن نألو جهدا في البحث عن حل سلمي لهذا المطلب العادل .

انني اعتقد تماما انه لا توجد مشكلة في العلاقات الدولية لا يمكن حلها بالوسائل السلمية والقانونية . ان استخدام القوة الذي يحرمه تماما القانون الدولي ، يتم اللجوء اليه فقط عندما تنعدم لدى أحد اطراف النزاع أو جميعها الرغبة الحقيقية في فض النزاع سلميا عن طريق التعايش السلمي والعلاقات الأخوية بين الشعوب . انني أشعر بمسؤولية خاصة ازاء تنفيذ هذا المبدأ في علاقاتنا مع دول أمريكا اللاتينية ، وعلى وجه الخصوص تلك الدول التي تقع قريبة منا جغرافيا .

ان مبدأ التسوية السلمية للمنازعات يرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الانسجام في القارة فسي
مجال حقوق الانسان ، ان أن العنف في الحياة السياسية الداخلية لبلد ما ، وهو دائما نتيجة
للظلم الاجتماعي والتوتر يمتد عبر الحدود الوطنية كما اظهر ذلك التاريخ مئات المرات .

واهتماما بهذا الانسجام فان رؤساء اكوادور وكولومبيا وكوستاريكا وفنزويلا ، ورئيس حكومة اسبانيا مع وزيرى خارجية بيرو وبوليفيا ، قد وقعوا في ١٠ آب / أغسطس ١٩٧٩ اعلان " كيتو " الذى أعادوا فيه تأكيد عزمهم على الاستمرار في العمل من أجل اقامة الحرية والديمقراطية في امريكا اللاتينية على قاعدة من المؤسسات ، اذ أن هذا الهدف ، كما جاء في الاعلان :

" . . . يقوى من حياتنا المؤسسية ويحافظ على الاعتراف بحرية القارة ، ويسهم في اقامة أفضل الطرق لتحقيق تطلعات شعوبنا الى العدالة الاجتماعية " .

انه يتعين على المجتمع الدولي ، طبقا لمبدأ التضامن الذى لا مفر منه أن يستجيب بسرعة الى الحاجة الى الاشتراك في برنامج اعادة بناء نيكاراغوا حتى يمكن لها - وقد وقعت ضحية الطفليان وابادة الجنس - أن تحصل على المعونة الانسانية العاجلة على أساس ثنائي ، وأن تحصل على معونات من الصندوق الدولي لاعادة البناء ، وأن تحصل على التعاون الفني الذى تحتاج اليه حتى تخرج من مأساتها وتدفع عجلة تقدمها وتنميتها .

ولكن الظروف السيئة التي تعيش فيها شعوب العالم الثالث ليست فقط نتيجة التطورات غير المرضية في سياستها الداخلية ، بل انها أيضا وعلى وجه الدقة ترجع الى ظلم النظام الاقتصادي الدولي الذى يؤدي يوما بعد يوم الى اثناء الدول الغنية وزيادة فقر الدول الفقيرة ، خاصة في الوقت الحالي وفي ضوء التضخم الزاحف الذى ولدته الدول الصناعية .

انني لا أعتقد ، انه في أيامنا هذه ، في الجزء الأخير من القرن العشرين ، يمكن لأي شخص أن يرفض فكرة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذى يتضمن التغيرات العميقة في الحياة الاجتماعية والفنية والعلمية ، وكذلك في مجالات الاعلام والماصلات . وفوق كل ذلك ، فان هذا النظام يتطلب من دول العالم الصناعية الكبرى أن تدرك ما هو خير للانسانية جمعاء ، وأن تدرك العدالة والتضامن اللذين هما من حق جميع سكان الأرض . ان هذه هي الطريقة الوحيدة المتبقية لكي نتفادى الكارثة التي يبدو انها تقترب منا باقتراب القرن القادم ، وهذا موجود بالفعل ليس فقط في مخاوفنا بل أيضا في آمالنا اذا ما كان السلوك الانساني سيتمكن من اخضاع الرغبات الفردية للاحتياجات الجماعية .

وبهذه النظرة الى مستقبل لا يمكن أن نسميه الا أنه غير مضمون ، فان اكوادور ترى أن الدول يجب أن تتخذ اجراءات سريعة ومحددة في الحوار بين الشمال والجنوب ، وأن تجعل منه حوارا مستمرا في اطار الأمم المتحدة مهما كانت صعوبة ذلك ، لانني أعتقد أن بلدان العالم الثالث مستعدة للاستمرار في المناقشة وللكفاح في بحثها عن أشكال ايجابية من العدالة العالمية .

وفي مجال آخر ، فان بلادى مقتنعة بأن مفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد) ستستمر بأكثر فاعلية ممكنة في الجو الذي اتضح اليوم بالاحساس العالمي بأن النظام الجديد قد بدأ يجذب أفضل العقليات في عصرنا . ان هذا المناخ قد انبثق من روح جميع الشعوب التي تشكل تيار التاريخ مهما كان بعدها الظاهر عن أحداثه السطحية .

وفيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، أود أن أشير الى مشكلة الطاقة التي تقلق العالم وخاصة الدول الفقيرة التي لا تملك الوقود . ان بلادى منتج صغير للبتروول ، ومعدل استهلاكه الداخلي يتزايد كل عام ، وهذا يعني أن صادراتنا الضعيفة اليوم ستتناقص في المستقبل ، الا أن اكوادور قد عانت أقل من شقيقاتها . وعلى أى حال فان مشكلة ارتفاع اسعار الوقود كانت أول خطوة على الطريق فيما يتعلق بمطالب الدول النامية التي تنتج المواد الخام ، وخاصة منها الدول ذات الموارد غير المتجددة ، وحتى في هذه الحالة ، فان أية فوائد قد جلبتها هذه الزيادة تكون قد وقعت في نظام سوء توزيع الدخل المعروف . وليس هناك من شك في أن الأسعار المستقرة والمجزية للسلع الأولية التي تنتجها الدول النامية تمثل الأساس الثابت لحفظ السلم العالمي والعدالة الدولية .

دعونا لا نتردد اطلاقا ، سواء من ناحية التفكير أو الاعمال ، من أن نكون على يقين من أن السنوات الجديدة للتنمية الاقتصادية ستكون مفيدة لبلدان العالم الثالث . ولكن هذا لن يكون ممكنا الا عن طريق اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي عليه أن يعكس التكافؤ المتزايد بين الشعوب . وانني أميل الى أن أعتقد أن الدول المتقدمة في النهاية لن تتمكن من الاستجابة لهذا التحدى التاريخي العادل ، ان أن هذه الاستجابة تتضمن شعورها بواجبها الخلقى في الاسهام في تشييد عالم يتصف بالانصاف ، وتتضمن شعورها بضرورة البقاء . وهذه هي الوسيلة الوحيدة لتخفيف التوترات وللتقليل - على الأقل - من المفارقات الاقتصادية والاجتماعية

الضخمة ، كما جاء في ميثاق الحقوق الاقتصادية للدول وواجباتها ، وهذه هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على السلم .

ان بلادى لا تؤمن بالمعجزات ومن جانبها فانها تقوم ببذل جميع الجهود الممكنة ، من أجل الربط بين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وبين احتياجات العصر ، وهذا يتم في اطار تخطيط دقيق يمكنه أن يعبئ مواردنا الطبيعية لاستيعاب نقل التكنولوجيا والاستفادة من التعاون مع الدول النامية وكذلك من التعاون الذى يمكن للدول المتقدمة أن توفره .

ولهذه الأسباب ، فان اكوادور تعلق آمالا كبيرة على الأحكام الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الذى يجب أن نحافظ على عالميته آخذين في الاعتبار مصالح الدول الأقل حظا . ومن الحقائق التي لا يمكن انكارها ، أن العالم يمتلك أكثر مما يحتاج اليه من الموارد للقضاء على الجوع والعوز ، الا أن هناك سوء توزيع لبعض الموارد ، وبعضها تبعثر على سباق التسلح الذى يدعى أحيانا " نظام دفاعي " . ومن غير المفهوم اطلاقا أن يواجه المواطن البرئ بأرقام خيالية تمثل ما يستثمر كل دقيقة في نفقات من أجل التقتيل ، بينما وبموارد أقل يمكن أن نحمي أعدادا ضخمة من الأطفال من الوفاة بسبب أمراض تكون قابلة للعلاج ، وأن نحمي كبار السن من العيش في وحدة وفقر ، وأن نحمي الشباب من معاناة آلام الجوع والحرمان من الثقافة ، وأن نمكّن الانسان عموما من أن يسير في هذا العالم دون أن تنقصه الضرورات المادية والروحية التي ولد ليستمع بها ، أضف الى ذلك الكابوس المؤلم الذى تشكله الترسانات النووية . ان أقل الناس ادراكا يستطيع أن يميز بوضوح الابعاد الضخمة لأكبر الكوارث ، ألا وهي زوال الجنس البشرى .

انه لما يبعث على الراحة أن نذكر معاهدة ثلاثيولكو ، التي تحظر الأسلحة النووية فـي أمريكا اللاتينية ، وتوقيع واعتماد اعلان أياكوشو ، الذي يدعم الحلول السلمية للنزاعات والحد من التسليح ، وهذا يعطي الفرصة لمصادر أكبر أن تركز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الاقليم . ان البحر والفضاء الخارجي يعتبران الأبعاد الحالية لخير البشرية . حيث يكمن في الأول أعظم احتياطي للثروة في كوكبنا . بينما يعتبر الآخر ضروريا لاستمرار الحياة . وهذا هو السبب الذي من أجله يجب أن نستغلها للاستخدامات السلمية .

ان اكوادور تؤكد من جديد حقها الذي لا نزاع فيه في مياهها الاقليمية التي تبلغ ٢٠٠ ميل ، ولكن هذا لا يعني غنى النظر عن استخداماتها للاتصالات أو أية استخدامات شرعية من جانب العالم الثالث ، ولا يعتبر خرقا للعرف الدولي . وبالتالي ، فاننا نرفض أى تهديد يوجه ضد استقلالنا . ان استفلال قاع البحر والمحيط فيما وراء المياه الاقليمية يجب أن يتفق تماما مع مبدأ التراث العام للبشرية الذي نادى به الجمعية العامة . وبالمثل ، فان استفلال الفضاء الخارجي يجب ألا يسمح به لأغراض عسكرية أو لتلك الأغراض ذات العزلة الثقافية .

ان اكوادور تعيد تأكيد حقها في استخدام التابع الاصطناعي الأرضي ، وتأمل فـي أن استخدامه سوف يفتح امكانيات كبيرة للتعاون من أجل مصلحة البلدان النامية . وتمشيا مع الرغبات التي أعربت عنها اكوادور حكومة وشعبا في التعايش السلمي ، فانني أعبر عن أمني في أن تخف حدة التوترات في الشرق الأوسط حتى يمكن للاسرائيليين والعرب الذين تربطهم مع اكوادور علاقات طيبة ، أن يشاركوا في المهمة العاجلة لتنمية المنطقة اقتصاديا . ولهذا الغرض ، فان بلدي يعتقد أنه من الحيوى الاعتراف بحقوق الفلسطينيين التي لا يمكن التصرف فيها والانسحاب من الأراضي التي احتلت عن طريق القوة ، وتؤكد من جديد الحق القانوني في الوجود لدولة اسراييل التي أنشأتها الأمم المتحدة .

وبالمثل ، تأمل اكوادور أن يتوقف الاحتلال بالقوة حتى لا يعاني منه شعب قبرص المرهق وحتى يمكن للمفاوضات بين المجموعات القبرصية المعنية أن تتقدم بتعاون الأمم المتحدة .

ان بلادى لتقلقها أيضا تحديات حكام جمهورية جنوب افريقيا . اننا كموقعين على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، فاننا نؤكد مرة أخرى رفضنا وشجبنا لكل أشكال التمييز العنصرى .

وبنفس الطريقة ، فاننا نعتقد أن مشكلة ناميبيا كان يجب أن تحل الآن اذا ما أخذنا فسي الاعتبار أن تقرير المصير كان من شأنه أن يمحي نهائيا آثار الاستعمار في هذه المنطقة . ان اكوادور تأمل أيضا أن تكون هناك نتيجة مشمرة للجهود التي تهدف الى منح زبابوى نظاما شرعيا وذلك بمشاركة الجبهة الوطنية في المفاوضات حتى يمكن للنظام الذي سوف ينشأ من هذه المفاوضات أن يكون ممثلا حقيقيا لارادة الشعب .

ويبقى علي أن أقول ان اكوادور قد حضرت الاجتماع الأخير لدول عدم الانحياز الذي انعقد في هافانا ، واننا مع الدول الأخرى في مجموعة الأندين ، قد أعلننا عن دعمنا للمبادئ التي تستلهمها حركة عدم الانحياز .

وبهذه المناسبة ، فان حكومة اكوادور التي أمثلها تعيد تأكيد ايمانها بهيئة الأمم المتحدة وبالآمال التي وضعتها فيها الشعوب حتى يمكن أن تؤسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد وحتى نعطي فعالية لحق يتفق تماما مع العصر الذي نعيش فيه - لأنه من غير المفيد أن نحاول أن نخفي الظلم والعدوان بالكلمات الرقيقة . وهكذا تستطيع الدول أن تنجز أول واجباتها وهو : التضامن الانساني .

السيد خدام (الجمهورية العربية السورية) : من دواعي سرورى أن أقدم لكم ولشعب تنزانيا الصديق أحر التهاني على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، اننا نقدر بثناء كبير الدور الذي لعبتموه على مدى سنين في رئاستكم للجنة تصفية الاستعمار وفي تمثيلكم لبلادكم في مجلس الأمن ، ان ما تتمتعون به من كفاءة وخبرة كقيل بقيادة أعمال دورتنا الى النجاح الذي نصبوا اليه، ونحن لن نألوا جهدا في التعاون معكم لتحقيق ذلك .

وارجو أن اغتنم هذه المناسبة لأشيد بالنجاح الذي حققته أعمال دورتنا الماضية برئاسة السيد اندليسيو لبيفانو، وأهنيء دولة " سانت لوسيا " الفتية بانضمامها الى الأسرة الدولية .

ان تعاضم دور الأمم المتحدة ، وتزايد الاهتمام العالمي بهذا الدور يؤكد ان على مسؤوليتنا المشتركة في ضرورة اغتنام فرصة لقائنا في دورة جديدة للجمعية العامة ، من أجل تفحص الوضع الدولي ، وتقييم نتائج وآثار الاحداث التي مرت عليه منذ انتهاء اعمال الدورة الماضية ، وللبحث بجد واهتمام عن حل للمشاكل الدولية الكثيرة التي تواجهنا والتي تأزم بعضها الى حد تهديد السلم والأمن الدوليين باخطار لا يعرف مداها .

ومن الواضح أن عملية الانفراج الدولي قد نجحت بعض الوقت في ابعاد العالم عن الحرب الباردة من ناحية وفي خلق مناخ جديد للتعاون الدولي من ناحية أخرى ، غير أن الايمان الدولي بعملية الانفراج لا يمكن أن يقوى الا عندما يتسع اطار هذه العملية بحيث يشمل العالم ويساعد على حل المشاكل الدولية المستعصية . ان استمرار وجود هذه المشاكل وتدهور بعضها كمشكلة الشرق الأوسط ، يؤكد على ضرورة اشتراك جميع الدول على قدم المساواة في رسم سياسة الانفراج حتى تحمل هذه السياسة البعد الدولي الشامل المطلوب ، وفي صنع عملية الانفراج حتى تتطور وتصبح عاملاً ايجابياً في ضمان السلم والأمن الدوليين وفي اقامة أنظمة جديدة للعلاقات الدولية في مختلف الحقول أكثر عدلاً وانصافاً .

ان نزع السلاح التام والشامل ، هدف كبير يبذل المجتمع الدولي جهوداً متواصلة من أجل تحقيقه ، وقد برزت هذه الجهود مؤخراً في عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة التي كرس لها هذا الموضوع ، والتي أكدت على رغبة المجتمع الدولي في وقف سباق التسلح ، وتحرير استعمال الأسلحة النووية ومنع انتشارها ، واقامة عدد من المناطق الخالية من السلاح النووي . غير أن سباق التسلح ما يزال امراً واقعاً يهدد حياة البشرية باخطار لا حدود لها ، خصوصاً اذا ما استفدنا من ترسانتين من اكبر ترسانات الأسلحة الحديثة تتمركزان في أيدي النظامين العنصريين العدوانيين في فلسطين المحتلة وجنوب افريقيا .

لذلك لا يسعنا الا أن نؤكد على ان نزع السلاح لا يمكن أن يتحقق الا بزوال الاستعمار والعنصرية والصهيونية وجميع مظاهر العدوان والاحتلال والسيطرة والاستغلال الاجنبي ، والا اذا شعرت جميع الشعوب بالأمن القائم على العدل والمساواة ، واطمأنت الى احترام سلامتها الاقليمية واستقلالها وسيادتها وحقوقها في تقرير مصيرها واختيار النظام الذي تريده .

خلال العام الذي انقضى منذ انتهاء دورتنا الماضية ، تحقق في آسيا نصر عظيم لشعب ايران بقيادة آية الله الخميني في القضاء على الامبريالية والرجعية والارهاب وفي تعزيز سيادة ايران واستقلالها وعدم انحيازها ، وتحقيق تطلعات شعبها الى الحرية والعدالة والتقدم .

وفي أمريكا اللاتينية تحقق نصر آخر لشعب نيكاراغوا في القضاء على نظام سوموزا الفاشي ، ونال هذا الشعب حريته .

وفي افريقيا حطم الوعي الافريقي بهزم المخططات الرامية الى تصفية الكفاح البطولي لشعب زمبابوي ، فقاطع الانتخابات المزيفة ورفض نتائجها ، ولقد كان من دواعي السخرية ان ظن المخططون بأن لعبتهم قد انطلت على الرأي العام الافريقي والدولي فراحوا يطالبون العالم بالاعتراف بالنظام الجديد ورفع العقوبات عن روديسيا .

ومع ذلك ، فان هذه الصور المشرقة في الساحة الدولية ، لا تحجب رؤيتنا للعديد من المشاكل المتأزمة التي ماتزال بدون حل والتي تهدد باستمرارها الأمن والسلم الدوليين .
ففي جنوبي افريقيا ، ماتزال أنظمة الفصل العنصري مستمرة في عنادها وفي تحديها للرأي العام العالمي وللشرائع الدولية ولميثاق هذه المنظمة الدولية وقراراتها ، وتمارس سياسة الفصل والتمييز العنصري والارهاب وانشاء البانتوستانات في الداخل ، وتشن الاعتداءات الوحشية على دول المواجهة والصمود الافريقية من ناحية أخرى . ومع ضعف الردع الدولي لعدم وانية الأنظمة المذكورة تحولت المنطقة الى بؤرة ساخنة من بؤر الأزمات الحادة في العالم تهدد بشكل مباشر أمن واستقلال القارة الافريقية وخصوصا بلدان المواجهة ، وهنا نود أن نؤكد دعمنا وتأييدنا المطلقين لحركات التحرير في جنوبي افريقيا وزمبابوي وناميبيا في نضالها من أجل حقوق شعوبها في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية ، كما نود أن نؤكد وقوفنا الى جانب صمود دول المواجهة الافريقية في تصديها للاعتداءات العنصرية الوحشية ولمناورات تصفية قضايا التحرر الوطني لشعوب افريقيا الجنوبية .

وفي آسيا ، لا يسعنا الا أن نعبر عن أسفنا العميق من جراء تفجر الوضع في جنوب شرقي آسيا ، بشكل زعزع استقرار المنطقة وهدد استقلال شعوبها وحولها الى بؤرة أخرى من بؤر التوتر . وبالإضافة الى ذلك ، ماتزال المسألة الكورية بدون حل ، مما يدعونا الى التأكيد على ضرورة انسحاب جميع القوات الأجنبية ، وقيام الحوار المطلوب بين شطري كوريا ، تنفيذ الميثاق المشترك الموقع عام ١٩٧٢ ، من أجل توحيد البلاد سلميا وتحقيق استقلالها ووحدتها الوطنية . وفي قبرص مايزال الوضع متوترا ويدعو الى القلق ، مما يجعل من الضروري الاسراع في ايجاد حل تفاوضي بين الطائفتين برعاية الأمين العام للأمم المتحدة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة ، وفي اطار احترام سيادة قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها وعدم انحيازها .

بالرغم من الجهود المفضنية البناءة التي بذلتها مجموعة الدول النامية ابان الدورتين - - الاستثنائيتين السادسة والسابعة للامم المتحدة ، وفي مؤتمر باريس لحوار الشمال - والجنوب ، ومؤخرا في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية ، من أجل اقناع الدول الصناعية المتقدمة بالتعاون لاقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فقد استمرت هذه الدول في وضع العراقيل في وجه التعاون المنشود متمسكة اكثر فاكثر بالامتيازات التي يتيحها لها النظام الاقتصادي والتجاري والنقدي المسيطر ، البعيد عن العدالة والقائم على الاستغلال ، وبالنتيجة فقد كان من الطبيعي أن تتجمد نصوص قرارات الجمعية العامة في دورتيها المذكورتين وان ينتهي مؤتمرا باريس ومانيلا الى الفشل .

ان ذلك سيقود حتما الى ازدياد عمق الهوة التي تفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، والى قساوة حرمان الدول النامية من أسباب التنمية الاقتصادية وبشكل خاص حرمانها من الحصول على التكنولوجيا الحديثة الضرورية لتلك التنمية ، والى تضيق الحصار الذي تفرضه بعض الدول الصناعية المتقدمة بالتعاون مع الشركات عبر الوطنية على الدول النامية من أجل اجبارها على بيع منتجاتها الأولية بأثمان بخسة في الوقت الذي تصعد فيه تلك الدول أسعار منتجاتها الصناعية بشكل أصبح يهدد اقتصاد البلدان النامية بالانهيار .

وهنا نود أن ننبه الى خطورة الانسياق مع ما تبثه بعض الدول الصناعية المتقدمة ، وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية ، من أجل عزو أسباب الازمة الاقتصادية الدولية الى ما يسمى بأزمة الطاقة والقاء اللوم في ذلك على الدول النفطية النامية .

ولذلك فاننا نؤكد على ضرورة تماسك كل الدول النامية ، وخصوصا في التحضير الى دورة الأمم المتحدة الخاصة المقرر عقدها في العام القادم حول التعاون الاقتصادي الدولي ، من أجل تحقيق تغيير أساسي في هيكل العلاقات الاقتصادية الراهنة ، وانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الامر الذي سيمرر الاستقلال الاقتصادي للدول النامية ، ويؤمن الرخاء والاستقرار لشعوب العالم ، ويساهم في ضمان السلم والأمن الدوليين .

لا يسعنا ونحن نستعرض المسائل المطروحة ، الا أن نتناول بالبحث المسألة الناجمة عن محاولات دول معينة اعطاء تفسيرات بعيدة للمفاهيم المتعلقة بحقوق الانسان بهدف خلق المبررات

للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وخصوصا دول العالم الثالث ، وذلك تحت ستار حماية حقوق الانسان .

انه لا يسمنا الا أن ننبه الى خطورة تلك المحاولات ، خصوصا وان روادها هم اولئك الذين مازالت دولهم تمد انظمة القهر والعدوان والعنصرية بكل الاسلحة التي تنتهك حقوق الانسان وكرامته بل ووجوده ذاته .

اننا انطلاقا من ايماننا بحقوق الفرد والجماعة والشعوب كبيرها وصغيرها ، نرى من الضروري التصدي لهذه الهجمة التي تحاول صرف اهتمام الرأي العام الدولي الى حقوق الأفراد والاقليات في هذا البلد أو ذاك عن الاهتمام بالحقوق الاساسية لشعوب تعد بالملايين ما تزال تترج تحت نير الاستعمار والاحتلال والتمييز العنصري وتحرم حتى من حقها في الحياة . ان حقوق الانسان لا يمكن ان تصان في ظروف ممارسة القوة والقهر والاضطهاد الاستعماري والعنصري وحرمان الانسان من وطنه وأرضه وبيته . وأبرز مثال على ذلك ما يعانيه الانسان العربي تحت نير الاستعمار العنصري الصهيوني في فلسطين والأراضي العربية المحتلة وما يعانيه الانسان الافريقي تحت نير الأنظمة العنصرية في جنوب افريقيا وروديسيا وناميبيا .

ان هذه الأمور التي تطرقت اليها ، كانت جزءا من المشكلات التي عالجهها مؤتمر القممـة السادس لرؤساء البلدان غير المنحازة ، الذي انعقد خلال العشر الاول من ايلول / سبتمبر من هذا العام ، في العاصمة الكويتية ، حيث التقى مندوبو ٩٤ دولة ، يمثلون اكثرية شعوب العالم ، وقد انتهى المؤتمر الى نجاح باهر ، بفضل التفاف الرؤساء والوفود حول مبادئ حركة عدم الانحياز ، وتصميمهم على الانتقال من مرحلة المواجهة بين الكتل والاحلاف العسكرية ، الى مرحلة التضامن والتكافل والتعاون ، بغية تجنيب العالم كارثة الحروب ، وويلات الأزمات الاقتصادية الخانقة ، والانطلاق نحو عالم يحفظ للانسان كرامته وحياته بلا خوف ، وللشعوب حقها في تقرير مصيرها واختيار النظام السياسي والاجتماعي الذي يناسبها ، وبغية الاسهام في بناء عالم السلم والأمن والتكافل والتعاون ، ولقد كان للرئيس كاسترو وللحكومة الكويتية الصديقة فضل عظيم في توفير عوامل النجاح للمؤتمر .

ان ما انتهى اليه مؤتمر القمة السادس سيلعب دورا كبيرا في التطور العالمي ، وسيردف منظمة الامم المتحدة بطاقت ومبادرات للعمل البناء ، لأن مبادئ حركة عدم الانحياز ، والقرارات التي أصدرها المؤتمر ، والمواقف التي اتخذها على أساس تلك المبادئ ، تمثل صفاء النزعات الانسانية لدى سائر الشعوب ، نحو عالم أفضل خال من آفات الاستعمار والعنصرية والصهيونية ، ومن القهر والاستغلال ومن جميع مظاهر النفوذ وفرض الارادات والسياسات ، وتنعدم فيه أسباب الحرب والعدوان .

ان ما عبر عنه مؤتمر القمة السادس ، من تطلعات وآمال ، عرفت بها أو اطلعت عليها ، يهدف الى خدمة مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، ويقوم على أساس تجارب البشرية منذ مئات السنين ، ومعانته الشعوب من حروب واعدت اءات ، وما ترجموه من سلم وأمن وتقدم ، ولهذا فاني على يقين بأن نتائج المؤتمر ستلقى منكم التأييد والتفهم .

لا بد لكل من ينادي السلام والرفاهية البشرية ، من أن يتصدى لأخطر بؤرة للصراع في العالم اليوم ، وتقوم هذه البؤرة منذ أكثر من ثلاثين عاما في الشرق الأوسط ، فقد أصبح الوضع في المنطقة يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين ، وتتزايد فيه احتمالات الصراع المسلح الذي لا تقتصر حدوده على المنطقة وحدها ، وانما قد تتسع حتى تشمل في اطارها قوى عالمية كبرى ، ومن المنتظر ايضا ، أن تؤدي احتمالات وقوع هذا الصراع ، حتى ولو كان محدودا في اطاره الجغرافي ، الى الأذى برفاه الشعوب وتقدمها ، والى نشوء أزمات اقتصادية ومالية واجتماعية معقدة ، قد تهز النظام الاقتصادي العالمي ، وتدخله في متاهة من الفوضى والاضطراب يصعب التنبؤ بتطوراتها ونتائجها . انني ان اشير الى هذه المخاطر بوضوح ، فلأن بلادى تشعر بها وتنبه اليها ، وتستند في شعورها وتنبهها هذا الى وقائع التاريخ القريب الذي عشناه جميعا منذ سنوات قليلة .

تتبع هذه المخاطر ، ياسيادة الرئيس ، من مضي اسرائيل المتعننت المستمر في سياستها العدوانية وتوسعها الاستعماري الاستيطاني ، وفي رفضها الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، ورفضها الانسحاب الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية ، وقد جاءت التطورات الاخيرة التي حدثت ، بصورة خاصة ، منذ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ حتى اليوم ، لتعطى الى المعتدى شارعدوانه ، ولتثبت المكتسبات التي حاز عليها العدو بقوة السلاح وأسلوب العدوان .

وكل ما فعلته ، انها تبرعت بتقديم حكم ذاتي اداري للسكان ، وكأن هؤلاء السكان لا رابطة قومية تربط بينهم ، وانما هم مجموعة من البشر ، منهم الفلسطينيون ومنهم المستعمرون الصهاينة المقيمون في المستعمرات التي ما يزال انشاؤها مستمرا باتساع واطراد .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، فقد اثبت بيغن في رسالة وجهها الى الرئيس الامريكى كارتر ، وهي احدى الرسائل التسع التي اعتبرت جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية ، انه يفهم من تعبير "الفلسطينيين" و " الشعب الفلسطيني " انهما يعنيان " فلسطينيين عربا " وان " الضفة الغربية " تعني يهودا والسامرة ، وهكذا فان الاتفاقية تقر عدم وجود الشعب الفلسطيني ، وتقرر ان هناك سكانا وفلسطينيين افرادا ، وان أرض الضفة الغربية هي أرض اسرائيلية تحمل اسما اسرائيليا .

وقد جزأت الاتفاقية الشعب الفلسطيني تجاه ما يسمى بالحكم الذاتي ، فحصرت حق المشاركة فيه على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، فألفت بذلك حقوق القسمين الآخرين من هذا الشعب ، وهم الخاضعون لحكم الاحتلال منذ ١٩٤٨ ، والمشردون خارج وطنهم في مختلف انحاء العالم .

وستجرى انتخابات هيئات الحكم الذاتي ، على الشكل الذي اشرنا اليه ، تحت ظل الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، وفي غياب أية رقابة دولية ، خلافا لكل ما اتبعتته الامم المتحدة في عمليات استشارة الشعوب في تقرير مصيرها .

وهكذا يكون حق تقرير المصير قد انتهك ، وتم تجاهل الشعب الفلسطيني ، واستمر الاحتلال من خلال صيغة تآمر على وضعها وفرضها أطراف كامب ديفيد الثلاثة .

انني اتساءل يا سيادة الرئيس ، كيف يحق للنظام المصري واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ان يقرروا مصير شعب فلسطين ؟ وهل حق تقرير المصير يمارسه الشعب المعني . أم يمارسه ثلاثة من ألد أعداء هذا الشعب ؟ لقد اعطى اطراف كامب ديفيد هذا الحق لانفسهم باسم الاستثمار والصهيونية ، ومن هو الذي أعطى حاكم مصر حق تمثيل الشعب الفلسطيني ، دون أن يفوضه أحد بذلك ؟ لقد سرق أنور السادات هذا الحق حين كتب الى الرئيس الامريكى كارتر قائلا " ستكون مصر مستعدة للقيام بالدور العربي المنبثق من هذه النصوص بعد مشاورات مع الأردن وممثلين عن الشعب الفلسطيني " . ولقد رفضت الاردن ان تتعامل مع اتفاقيات كامب ديفيد واطرافها ، كما رفض الشعب الفلسطيني أن يتحاور مع حاكم مصر ، الذي أستمرفي سلبه لحق الشعب الفلسطيني ، فأتاب نفسه عنه ، ظلما وعدوانا .

ثانيا ، السيادة على الارض : لقد بني هذا النظام المبتدع في الحكم الذاتي ، على اساس السكان دون الارض وهو نظام لم تشهد مثله حقوب النكلام واليهودية في التاريخ ، فقد فصل ما بين الشعب من جهة ، والارض وثرواتها من جهة اخرى ، حتى ان مصادر المياه ليست ملكا للشعب ، وانما هي تحت ادارة المستعمر .

ارجأت اتفاقية كامب ديفيد بحث مسألة السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة الى ما بعد الفترة الانتقالية ، مع بقاء سلطات الاحتلال في الارض المحتلة طوال تلك الفترة ، ومع استمرار عملية الاستيطان والتهويد ، وهي عملية تهدف ، في نهاية المطاف ، الى خلق واقع جديد في الارض المحتلة ، يستحيل معه ان تصبح السيادة عليها عربية فلسطينية في المستقبل .

وتعزز اسرائيل ، كما تؤكد تصريحات زعمائها ، طرح خيارين يؤديان الى نتيجة واحدة ، فاما القبول بمبدأ السيادة الاسرائيلية على الضفة والقطاع ، او استمرار صيغة الحكم الذاتي مع بقاء مسألة السيادة مفتوحة لمفاوضات لا تنتهي ، ومع بقاء الاحتلال واستمرار عملية الاستيطان طيلة مرحلة المفاوضات ، فقد صرح بينفن لاذاعة اسرائيل يوم ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ بانه : " بعد خمس سنوات من الحكم الذاتي ، وعندما يطرح موضوع السيادة ، سنحدد حقنا في يهودا والسامرة وغزة ، وانا لم يتم التوصل الى اتفاق فان الحكم الذاتي يستمر في هذه المناطق ، وتستمر معها اجراءات الامن الاسرائيلي " . ووضح في تصريح آخر للجريدة "يديعوت احرنوت" يوم ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ ، بانه اوضح لكارتر بانه قبل الحكم الذاتي فقط لدفع عملية السلام مع مصر ، وقال " ان هذا لا يعني ابدا التخلي عن سيادتنا على هذه الاراضي " .

ولقد اثبتت الاحداث بعد ذلك ، ان اسرائيل مستمرة في موقفها ، وجاءت التأكيدات ، في الاقوال والافعال ، على ان اسرائيل ستحتفظ بالسيادة على الوطن الفلسطيني كله ، وما استمرارها في تنفيذ خطط انشاء المستعمرات ، وما القرار الذي اصدرته الحكومة الاسرائيلية في ١٦ ايلول / سبتمبر من العام الحالي بالسماح للاسرائيليين بشراء الاراضي وامتلاكها في الضفة الغربية سوى دليلين دامغين من أدلة عديدة على ذلك .

اما القدس التي اكدت قرارات مجلس الامن والجمعية العامة على بطلان جميع ما اتخذته اسرائيل بشأنها من تدابير ، كالضم وتغيير المعالم الجغرافية والتاريخية والسكانية وغيرها ، فقد ابلغ بينفن

الرئيس الامريكى كارتر في الرسالة الملحقة بالاتفاقية ، ان " القدس هي مدينة واحدة غير مجزأة وعاصمة دولة اسرائيل " ، وصادق رئيس النظام المصرى على هذه الواقعة برسالته الى الرئيس كارتر التي يقول فيها " وبهذه الطريقة ستبقى المدينة ، اى القدس ، غير مجزأة " .

ثالثا ، في حق العودة : لعل تتكرر اطراف كامب ديفيد لارادة المجتمع الدولي ببلوغ ذروته فيما يتعلق بحق العودة للفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم . وليس في الامم المتحدة ، منذ انشائها حتى اليوم ، قرار تم التأكيد عليه عاما بعد عام ، مثل القرار ١٩٤ الذى اصدرته جمعيتكم المعوقة في دورتها الثالثة بتاريخ ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٨ ، والذى اكدت عليه في آخر قرار لها رقمه ٣٣ / ١١٢ بتاريخ ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، والذى ايدته جميع الدول الاعضاء باستثناء اسرائيل والسلفادور فقط .

وبالرغم من هذه الارادة الدولية الجماعية الواضحة فقد تناست اطراف كامب ديفيد حق العودة ، وجعلته امرا ملغيا ، وقصرته على الذين شردوا من الضفة والقطاع في عام ١٩٦٧ فقط ، اما الذين طردوا من وطنهم وشردوا ما بين ١٩٤ و ١٩٦٧ ، وما بعد عدوان حزيران / يونيه ١٩٦٧ فقد حكم عليهم اطراف كامب ديفيد بان يبقوا منفيين عن وطنهم الى الابد ، بلا هوية قومية ولا شعبا ينتمون اليه . وبذلك نواجه اليوم حالة فريدة من نوعها في تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، اخطر ما فيها ذلك التتكرار المثلث ، وبخاصة من الحكومتين المصرية والامريكية ، لقرار يكاد يصبح جزءا من القانون الدولي ، من كثرة ما اكدت عليه الامم المتحدة طيلة اكثر من ثلاثين عاما .

واكثر من ذلك ايضا ، فان عودة هؤلاء الذين شردوا في عام ١٩٦٧ منوطة بلجنة مهمتها ، حسب نص الفقرة (د) من المادة الرابعة من الاتفاقية الاولى " ان ثبت بالاتفاق في كيفية معالجة اشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ ، مع الاجراءات اللازمة لمنع الفوضى والاضطراب " ، ويعني هذا ان لاسرائيل ، وهي عضو في اللجنة ، حق رفض عودة اى فلسطيني تراه عاملا من عوامل الفوضى والاضطراب ، وهكذا فلن يعود من لاجئي الشعب الفلسطيني والذين يزيد عددهم عن مليوني ونصف المليون ، سوى عدد جد قليل ، وبذلك يطوى ذلك القرار التاريخي رقم ١٩٤ ، وعشرات من القرارات التي تؤكد حق العودة للشعب الفلسطيني المشرد .

رابعاً ، فيما يتعلق بالاعتداء على سيادة الدول الأخرى : لم يكتف أطراف كامب ديفيد بما انزلوا بالشعب الفلسطيني من مصائب ، وإنما راحوا يفرضون على دول أخرى ذات سيادة ، أعضاء في الأمم المتحدة ، شروطاً حدودها ، فقد جاء في فصل " المبادئ المرافقة " من اتفاقية كامب ديفيد الأولى ما نصه " تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المشروحة أدناه يجب أن تنطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها : الأردن وسورية ولبنان " .

لقد خرق أطراف كامب ديفيد ، بعضهم هذا ، المبدأ الأول من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق على : " مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها " ولكن أطراف كامب ديفيد ، أباحوا لأنفسهم بأن يعتدوا على سيادة دول أعضاء في المنظمة الدولية ، ويفرضوا عليها إرادة محددة ، ويلزمونها بتدابير وسياسات مرسومة ، وكأنهم يمثلون إرادة العالم ، بينما هم ينتهكون إرادة المجتمع الدولي وميثاق المنظمة الدولية .

خامساً ، الخروج على إرادة المجتمع الدولي : لقد نص قرار مجلس الأمن ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ في فقرته الثالثة على " أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلال مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط " . وارتأى مجلس الأمن أيضاً أن يكون هذا الإشراف الملائم متمثلاً بالرئاسة المشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية لمؤتمر تشترك فيه الأطراف المعنية ، ثم عاد مجلس الأمن بقراره ٣٤٤ لعام ١٩٧٣ ، فأعرب عن ثقته بأن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بدور تام وفعال في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط ، ويترأس جلساته إذا ما رغبت الأطراف في ذلك .

لقد اسقط أطراف كامب ديفيد ، أحكاماً منهم لمؤامراتهم ، جميع هذه القرارات التي أصدرتها أعلى سلطة دولية مكلفة بشؤون السلم والأمن الدوليين ، فأنفردوا دون العالم أجمع ، ودون بقية الأطراف المعنية ، برسم معالم ما أسموه ، افتثاناً ، السلام العادل في الشرق الأوسط .

فأين الرئيس المشارك وهو الاتحاد السوفياتي ؟ وأين الأمين العام للأمم المتحدة ودوره ؟ وأين بقية الأطراف المعنية : سورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ؟ ثم أين الالتزام بقرارات الأمم المتحدة التي حددت أسس السلام العادل وأطار أقاليمه ؟ لقد هرب أطراف المؤامرة من دائرة الشرعية الدولية ، إلى دائرة الظلام والتآمر في كامب ديفيد .

لهذه الاسباب ذاتها ، واستنادا الى هذه الوقائع ، اصدرت جمعيتكم قرارها ٣٣ / ٣٨ في الدورة الماضية بتاريخ ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، اعلنت فيه " ان صحة اية اتفاقات ترمي الى حل قضية فلسطين تستدعي ان تتم الاتفاقات داخل اطار الامم المتحدة وميثاقها وقراراتها على اساس نيل شعب فلسطين وممارسته على وجه تام لحقوقه الثابتة ، بما في ذلك الحق في العودة ، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية في فلسطين ، وباشترك منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الاتفاقات " .

سادسا - الاتفاقيات خطوة نحو الحرب :

تحاول مصر واسرائيل والولايات المتحدة أن تضلل الرأي العام العالمي ، بالزعم أن ما تم في كامب ديفيد خطوة نحو السلام الشامل ، فإى سلام هذا الذى يتحدثون عنه ، في الوقت الذى ارتبطت فيه اتفاقيات كامب ديفيد بتزويد الولايات المتحدة اسرائيل بكميات كبيرة من الاسلحة الحديثة المتطورة ، التي لم تجهز ببعضها قوات حلف الاطلسي بعد ؟ ، ان المبالغ الخيالية من مليارات الدولارات التي التزمت الولايات المتحدة بتفديتها الى اسرائيل على شكل أسلحة وتعاقبات مشتركة لصنع طائرات حديثة ، تكفي للكشف عن هذا الخداع الذى يفدى آلة الحرب لدى المعتدى الاسرائيلي ليستمر في غزواته التوسعية .

ولعل أكبر شاهد حي مقدمه على هذه الخدعة المضللة ، ما جرى في جنوبي لبنان ، فمنذ أن تم التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ، واطمأنت اسرائيل الى خروج الحكومة المصرية على الشرعية الدولية والتزاماتها القومية والوطنية ، أخذت اسرائيل تكشف اعتداءاتها البرية والجوية والبحرية على جنوبي لبنان ، واتخذت هذه الاعتداءات شكل حرب ابادية مستمرة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني ، مستخدمة أحدث الاسلحة التي تزودها بها الولايات المتحدة ، مما أدى الى وقوع آلاف الضحايا البهيمية من نساء وشيوخ وأطفال ، والى تدمير المدن والقرى والحياة الاقتصادية ، والى تهجير مئات الألوف من المدنيين الآمنين من ديارهم في المنطقة . ان اسرائيل في حريتها هذه التي تشنها على أساس الضوء الاخضر الذى استمدته من كامب ديفيد ، تود أن تكرر احتلالها لبعض مناطق جنوبي لبنان بواسطة عملائها الذين خانوا وطنهم وشعبهم .

ليس ما عرضته أمامكم الآن سوى موجز لما هي عليه الحالة في الشرق الاوسط ، ولما ينتظر أن تؤدى اليه اتفاقيتي كامب ديفيد من مخاطر لن يقتصر أثرها على المنطقة وحدها .

وبالرغم من جميع هذه الظروف التي رسمت بعض معالمها ، فان سورية ما تزال مصممة على أن تبذل غاية الجهد ، من أجل اقامة السلام العادل ، وأكرر ما كنا أعلنه أمام جمعيتكم مرارا ، وأمام كل محفل دولي ، وهو أن السلام حتى يكون عادلا لا بد من أن يتوفر فيه الشرطان التاليان :

أولا - انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، انسحابا كاملا شاملا لا مجال فيه لاي تعديل في الحدود ، أو انتقاص من السيادة العربية على كامل أراضيها .

ثانياً - الاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وبخاصة حقه في العودة وتقرير مصيره واقامته دولته الوطنية المستقلة في وطنه ، واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف المعنية الاخرى في جميع ما يتعلق بقضية فلسطين وشعبها . ان وقائع الوضع الراهن في الشرق الاوسط ، تنتهي بنا الى التأكيد على حقيقتين هامتين ، أولاً أن الوضع في المنطقة جد خطير ، وأن خطورته ستدفع به الى الانفجار الذي قد يبلغ حده كارثة عالمية ، والحقيقة الثانية هي أن المعتدى والمتآمرين معه اذا لم يواجهوا بموقف دولي حاسم وحازم ، فانهم سيستمرون في تحدى ارادة المجتمع الدولي ، ولن يؤدي ذلك الا الى زيادة التأزم في المنطقة ، وجعلها أخطر بؤرة للتوتر في العالم ، تهدد السلم والأمن الدوليين تهديداً خطيراً مباشراً .

ان أقل ما يمكن أن نواجهه به اتفاقيتي كامب ديفيد ، بعد هذا التحليل الذي قدمته ، هو أن يدين المجتمع الدولي هاتين الاتفاقيتين ، ليبقى طريق السلام مفتوحاً ، تباركه ارادتك ومساعدتك ، وبذلك تعبرون عن احترامكم للميثاق ومبادئه ، وتسهمون في تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة السلام والأمن الدوليين .

السيد ماي ايلا (غينيا الاستوائية) (الكلمة بالاسبانية) : يشرفني بصفة خاصة أن

أتحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، المجتمعمة في دورتها الرابعة والثلاثين في الوقت الذي تشهد فيه بلادى جمهورية غينيا الاستوائية تغيرات عميقة في نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . وأود بادىء ذي بدء أن أشكر بكل صدق وحرارة ابنا بارزا ولا معاً ونهيلاً من جمهورية تنزانيا المتحدة صاحب السعادة سالم أحمد سالم فخر القارة الافريقية الذي يدير بشرف ومسؤولية أعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان جمهورية تنزانيا المتحدة ، وجمهورية غينيا الاستوائية وهما دولتان ذات ماضٍ مشترك في مجال الاستعمار ، متحدتين بقوة في اهدافهما من أجل تحرير شعوبهما ، وتحفظان بعلاقات أخوية قوية وعلاقات من الصداقة والتضامن . ومن دواعي الفخر والرضا أن نراكم تترأسون أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان صفاتكم العظيمة كدبلوماسي بارز وكفاءتكم وخبرتكم الواسعة التي اكتسبتموها في مجال العلاقات الدولية ، وكذلك نبيل وكرامة البلد الذي تمثلونه هما ضمان لنجاح أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، حتى تحقق حدثاً لا سابقة له في تاريخ الامم المتحدة .

وأود عن طريقكم ، سيادة الرئيس أن أتقدم بالتهنئة لأعضاء هيئة المكتب ان يحدونا الأمل في أن تساهم خبرتهم ومهارتهم وديناميكيتهم في حل المشاكل الجارية المطروحة أمام منظمنا . وكما هو واضح فان الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة قامت بعمل فعال ، ومن المناسب أن ننتهز هذه الفرصة العظيمة لنعرب عن امتناننا لصاحب السعادة اندالسيو لبيفانو وهو دبلوماسي من كولومبيا ترأس بنبل وحكمة أعمال الدورة السابقة اننا نحويه بكل حرارة .

ان سانت لوسيا أحدثت أعضاء المنظمة جاءت لتؤكد الطابع العالمي لمنظمة الامم المتحدة . اننا ان نرحب بهذه الدولة نحبي بحرارة باللغة شعب سانت لوسيا ونتطلع الى اسهامه في الامم المتحدة وما سيقدمه لها بحيث تتعزز هذه المنظمة في أداء مهامها وتحقيق تطلعاتنا العميقة .

ان الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة تجتمع في وقت فاب فيه أهم أبنائها زعيم قام بصهر استقلال وكرامة شعب ودولة أنغولا وقام باجبار العدو المستعمر على الجلاء عنها . لذلك فانني نيابة عن شعب وحكومة جمهورية فينيا الاستوائية نتقدم الى شعب وحكومة وأسرة الرئيس الراحل الرفيق أغستينو نيتو بتعازينا . ان التحدث عن الدكتور نيتولا داعي له فمن الواضح لكل الحاضرين هنا أن اسهامه - وهو اسهام ابن لا ننساه من أبناء افريقيا - كان من شأنه تقربنا من عالم جديد أكثر عدالة وسلمًا وأكثر قربًا من التعايش السلمي بين الدول .

هل لي أن أنتهز هذه الفرصة لأذكر الجمعية بالاحداث الاخيرة التي جرت في فينيا الاستوائية منذ ٣ آب/أغسطس من هذا العام ، وان أبين الاتجاهات السياسية التي سوف تتخذها الحكومة الجديدة التي تولت مهام السلطة في البلاد ، وكذلك المصير التاريخي لها .

ان الاطاحة بالنظام الدكتاتوري الدموي للرئيس السابق ماكياس نفوما بيوفو بواسطة القوات المسلحة الشعبية جاءت بفضل وعي جديد بالمسؤولية التاريخية ، حمله جيش وطني في فينيا الاستوائية نحو شعب بلادى بسبب الفقر الذي أفرق فيه البلاد نظام حكم ماكياس خلال احد عشر عاما حكم فيها البلاد ، أحد عشر عاما من العذاب والعبودية ، والارهاب والمعاناة من جانب شعب فينيا الاستوائية ، ذلك الحكم الذي يعد خيانة تامة للقيم الروحية التقليدية لمواطنينا* .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد ماكيجا (ليسوتو) .

فقدت فينيا الاستوائية هيكل وشكل الدولة تنظيمها السياسي والاجتماعي والادارى ، كما زالت صلاتها مع الدول الاخرى في العالم .

ان فترة حكم الرئيس السابق ماكياس تميزت بتركيز شخصي طموح للسلطة في الادارة وفي أجهزة الدولة الاخرى في فينيا الاستوائية وأمسك بكافة السلطات بنفسه . لقد كان القمع على كافة الاشكال معنويا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا واداريا ودينيا كان موقفا مؤسفا وصل الى ذروته بتركه لعاصمة الدولة لمدة خمس سنوات فنقل مقره الرسمي الى مسقط رأسه البعيد مما أدى الى احداث شلل في جهاز الدولة فترك شعب فينيا الاستوائية النبيل في الفقر والجوع ، فتم القضاء على الزراعة ، فمثلا كان انتاجنا من الكاكاو يصل الى ٤ ألف طن متري في ١٩٦٨ وهو عام الاستقلال ، انخفض هذا الانتاج الى ٥٠٠ طن متري . أما انتاج البن الذى كان يبلغ ٨٠٦٤ طن متري سنويا فقد أصبح لا وجود له الآن . ومن موقع كنا نحسد عليه في المجال الصحي في القارة الافريقية وصلنا الى وضع فظيع — بعودة كافة أشكال الأوبئة التي كانت قد زالت منذ وقت طويل ، وذلك بسبب الإهمال والتجاهل البشع ، ومنها التيفوس والكوليرا والدرن والسعال الديكي وشلل الأطفال وما الى ذلك ، وقد قضت هذه الامراض البشعة على السكان من الأطفال الأمر الذى أدى الى انخفاض أعداد السكان تدريجيا .

ومن مستوى تعليمي مرتفع كان يضعنا فيما بين مقدمة الدول الافريقية ، سقطنا الى وضع يؤسف له من الفقر الثقافي الامر الذى تستدعى معالجته سنوات عديدة . ان التعليم قد حده الدكتاتور الطاغية ، وحول الى تكرار آلي مقلد للشأن لشعارات يصاح بها بواسطة نظام عبادة الفرد .

ان أموال الدولة التي هي ثمرة جهد العمال النبلاء مواطني فينيا الاستوائية تم الاستيلاء عليها ونقلت الى مسقط رأس الرئيس السابق في ترانفايونع (مونفامو) وقد أسيء الى الصورة الدولية لفينيا الاستوائية وقلل من شأنها خلال هذه السنوات الاحدى عشرة الطويلة والمؤلمة . وهذا واضح لفالبية أعضاء هذه الجمعية . وكان التعاون الدولي قد تعرقل تماما خلال حكم الرئيس السابق ماكياس فلقد كان حكما تميز بالانتهاك المنتظم والصارخ للحقوق الاساسية للانسان من مواطني فينيا الاستوائية وأيضا للاجانب ، فهناك الاغتيالات واختفاء الافراد والسجن والاعتقال التعسفي والتعذيب والنفي والعزل وكل أشكال سوء المعاملة والحرمان من الممتلكات وتدميرها والحرمان من المعلومات وحرية الحركة .

هذه الممارسات كانت هي النصيب اليومي لمواطني فينيا الاستوائية خلال الاعوام ال ١١ من الحكم الدكتاتورى لنظام الرئيس السابق ماكياس ، وقد أدى هذا اليؤس البشرى الى هروب تدريجى لآلاف المواطنين مجبرين على نفي اجبارى حقير وانزالى .
وفي ضوء كل هذا ، وفي ظل التدهور التدريجى للمجتمع في فينيا الاستوائية الذى يواجهه مستقبلا من الشك لأجيال قادمة ، قامت القوات المسلحة بتشجيع من شعب فينيا الاستوائية باتخاذ قرار باحداث تغيير في الاحوال غير المناسبة وأمسكت بزمام الامور في البلاد . ومما لا شك فيه أن شؤون البلاد كانت تسيير بلا هدى ، فقد كان رئيس الدولة الرئيس ماكياس يتعامل معها وكأنها مشاكل شخصية ومنزلية .

ونحن على اقتناع بأن معظم الاعضاء هنا أمكنهم التعرف مباشرة أو بصورة غير مباشرة على الواقع المرير من المعاناة الذى كان شعب فينيا الاستوائية ضحيته ، والذى أصبح أكثر حدة خلال السنوات الخمس الاخيرة .

عندما أمسك المجلس العسكرى الاعلى بزمام الدولة في فينيا الاستوائية في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٩ قام بدعوة الرئيس ماكياس نفوما بيوفو سلميا بالحضور والمثول بين يدي الشعب ومصير التاريخ . وقد تم ضمان حريته وحرية أسرته ، وأرسل اليه مندوبين عن الشعب لاقتاعه بعدم المقاومة ، ولكي نوضح للسيد ماكياس ان الشعب ذاته يطالبه بالتخلي عن المنصب . ورغم هذه الجهود فان السيد ماكياس حث فريقا صغيرا بشكل مشين ممثلا في حرسه الخاص ، والمكون أساسا من أعضاء أسرته للمقاومة معرضا للخطر أرواح بشرية بريئة .

ولقد وصل الامر بالرئيس السابق متصرفا بتعصب وبأس وبلا مسؤولية أن قام بحرق كل أوراق نقد الخزانة الوطنية ، والتي كان قد نقلها الى مسقط رأسه ويصل هذا المبلغ لأكثر من ٥٠٠ مليون كوكل وهي العملة المحلية ، بالإضافة الى حوالي ١٠ مليون دولار من العملات الاجنبية وقام ماكياس بقصف عدة مدن واغتيال المواطنين المسالمين والنبلاء في المدن والأطفال والنساء وكبار السن انتقاما من الثورة العسكرية .

وفي ظل هذا الموقف من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية جاءت جمهورية فينيا الاستوائية الى هذا المحفل الموقر لحثه على النظر في الموقف البشع السائد حاليا في بلادى ، وسنكون ممتنين للدول الاعضاء التي تقدم دعما عاجلا لشعب فينيا الاستوائية .

وبسبب كل هذه الجرائم تم اعتقال الرئيس السابق ماكياس وبدأت محاكمته محاكمة عادلة فسي ٢٤ ايلول/سبتمبر ، وقد دعا المجلس العسكرى الاعلى مراقبين عن الاجهزة القانونية الدولية ، ومن الصحافة للحضور .

وقد هبت مظاهر ضخمة من السعادة والتأييد من جانب شعب فينيا الاستوائية موجهة للمجلس العسكرى الاعلى وذلك بصورة تلقائية ، وعمت هذه المظاهر كل انحاء اقليم جمهوريتنا . وهذا أبلغ دليل على الدعم والتأييد الشعبي الذى يحظى به المجلس العسكرى الاعلى عندما تولى مسؤولياته التاريخية . ان هذه المظاهرات الشعبية توضح أن جمهورية فينيا الاستوائية قد عادت الى الانسجام والحرية اللذين فقدتهما خلال السنوات الـ ١١ من دكتاتورية وظلم الرئيس السابق ماكياس نفومما بيموفو .

ولكل هذه الاسباب ، ولعلم هذا المحفل ، فان العمل العسكرى الذى تم في ٣ آب/أغسطس بواسطة المجلس العسكرى الاعلى لتتحية الرئيس ماكياس نفومما تتفق مع رغبات و ارادة شعب فينيا الاستوائية ويشكل تعبيراً عطياً عن الوفاء لقسم الولاة الذى اقسمته القوات المسلحة من أجل حماية المصالح المشروعة للأمة . وبالتالي فان الانقلاب العسكرى في فينيا الاستوائية لا يمكن النظر اليه باعتباره محاولة استيلاء على السلطة بواسطة القوات المسلحة ، بل انفجاراً من أجل الحرية قام به شعب فينيا الاستوائية . ان القوات المسلحة الشعبية لفينيا الاستوائية ستعمل من أجل الشعب ومن أجل رخاء هذا الشعب .

ان خطة المجلس العسكرى الاعلى الذى يتزعم الآن بلادنا تسير في اتجاه الديمقراطية المباشرة التي يتمتع فيها الافراد بكافة أشكالهم بكل الحقوق والامتيازات الضرورية ، وبكل المصالح المادية والروحية ، وستكون كل معارف وحكمة شعبنا تحت تصرفه .

ان المجلس العسكري الاعلى لجمهورية غينيا الاستوائية يعكس بصدق فلسفة واخلاقيات ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز من اجل ضمان رفاهية وأمن الافراد . وفي هذا الاطار ، فان المجلس العسكري الاعلى جلب الديمقراطية لسفينايا الاستوائية . ان كل المسجونين الذين اعتبرهم النظام السابق معتقلين سياسيين تم اطلاق سراحهم . كما ان هناك حماية وضمن للملكية . وتحترم وتضمن كل حريات وحقوق المواطنين . ان الهدف الرئيسي للمجلس العسكري الاعلى في هذا المجال هو اعادة البناء الوطني والتطور الاجتماعي والثقافي للشعب من اجل ضمان سعادته . ومن اجل تحقيق هذا الهدف فان المجلس العسكري الاعلى يعتقد انه من الضروري تحقيق مشاركة جميع افراد شعب غينيا الاستوائية . ولذلك طلب من جميع افراد الشعب في غينيا الاستوائية الانضمام الى الصفوف من اجل اعادة بناء الهيكل الوطني للبلاد . ان بلادنا تحتاج الى عمل جميع ابنائها واننا لن نغدر بها .

ان المجلس العسكري الاعلى مؤمنا بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، سوف يحتفظ بعلاقات مع جميع بلدان العالم المحبة للسلام والحرية ، على اساس مبادئ القانون الدولي والسيادة المتساوية بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام الحازم للسيادة الوطنية والوحدة الإقليمية والحل السلمي للمنزعات والمحافظة على علاقات الصداقة والتعاون مع جميع الدول من اجل المنفعة المتبادلة .

وعندما كانت بلادنا مشغولة تماما لمدة خمس سنوات ، استنزفها وتركها الرئيس السابق ، فان احتياجاتنا الانسانية والمادية ازدادت . واحتياجاتنا الى الدعم لاعادة بناء مؤسسات الدولة متعددة وكبيرة . ان غينيا الاستوائية سوف تكون ممتنة اذا حصلت على اية معونة معنوية او مادية او انسانية من جميع بلدان العالم .

ان قيام وفد من المجلس العسكري الاعلى بزيارة نيويورك في هذا الوقت الصعب الذي نقوم فيه بتنظيم دولة غينيا الاستوائية يترجم الاهدية الكبرى الى توليها بلادى المدور الذي تلعبه هذه المنظمة العالمية .

ان نظرة رجعية الى انجازات الامم المتحدة منذ انشائها في عام ١٩٤٥ توضح ان هذه المنظمة كانت تشكل عاملا حافزا في حل المشاكل الخطيرة التي اشرت على عالمنا منذ الحرب العالمية

الثانية ، ان الامم المتحدة ما زالت هي محفل السلام الوحيد الذى يمكن فيه لامم العالم الصغيرة والكبيرة ان تعرب عن اهتمامها دون النظر الى اختلافاتها العقائدية والاجتماعية والثقافية . ولكن هناك مشاكل عديدة يجب حلها . غير ان الامم المتحدة قد قدمت اسهاما كبيرا في حل المشاكل الناجمة عن الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة والقضاء على الاستعمار والتقليل من اللجوء الى استخدام القوة في حل النزاعات وغير ذلك .

وبالرغم من الانجازات التي لا تحصى للامم المتحدة فما زال هناك عمل كبير يجب القيام به لتحقيق الاهداف التي سعى اليها من وقفوا على الميثاق في سان فرانسيسكو . ان مثلثتنا لا يمكنها تبرير وجودها طالما بقيت هناك بقايا للاستعمار في ارجاء العالم وخاصة في افريقيا الجنوبية . ان الامم المتحدة لن تكون قد انجزت مهمتها المقدسة طالما ظل التهديد بسباق التسلح الكريه . ان المنظمة سيكون لا معنى لها اذا لم تقم باستبدال النظام الاقتصادى الحالي القائم على السلم وعدم المساواة ، وذلك بنظام عادل ومنصف من شأنه ان يضمن التنمية السلمية في ارجاء العالم . وفي النهاية فان الامم المتحدة لن تكون قد انجزت مهمتها طالما استمر النظر الى اى فرد كان وكأنه مجرد شيء خاضع لا هواء الزعماء * .

ان النظام العنصرى الذى يقهر شعوبا تحت السيطرة الاجنبية يمثل احد اشكال الظلم في حضارتنا المعاصرة . انه يدوس قيمة الفرد . لقد حققت الامم المتحدة تقدما كبيرا في هذا المجال . ولكن يجب القيام باكثر من ذلك ويجب اعطاء الاولوية للقضاء التام على النظام الاستعمارى في اى مكان يوجد به في العالم . ان غينيا الاستوائية لن تشعر بحريتها كاملة طالما ظلت هناك بلدان تخضع للقمع العنصرى في اى مكان . ان كل شعوب العالم ، سواء في البلدان الكبيرة او الصغيرة ، لديها الحق المقدس في تقرير المصير والاستقلال . وانها الجريمة ضد الانسانية حرمان اى فرد من هذه الحقوق التي لا يمكن التصرف فيها .

وبالرغم من ان الاستعمار في طريقه الى الزوال فما زالت هناك مناطق كبيرة في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية تعاني من بشاعة السيطرة الاستعمارية والعنصرية .

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

ان الموقف في الجنوب الافريقي يمثل استفلال الانسان لآخيه الانسان . ان نظام الفصل العنصرى والجرائم التي ارتكبت في سويتو وجوهانسبرغ وبريتوريا تظهر ان شعب ازانيا يريد ان يأخذ مصيره السياسى بين يديه . ويمثل هذا حركة ثورية حقيقية وشجاعة . ونحن نندعوكم الى التضامن مع كفاح شعب ازانيا حتى يمكن لهذا الشعب ان يسترد حقوقه الثابتة .

ان التعاون بين نظام جنوب افريقيا وبعض الدول في مجال التبادل التجارى وفي المجال العسكرى ، بل وفي المجال النووى - بالرغم من قرارات الامم المتحدة - يعتبر دليلا واضحا على النوايا البعد واثية لنظام بريتوريا تجاه القارة الافريقية .

ان اقليم ناميبيا الافريقي ما زال ضحية لمناورات الامبريالية التي تمنع هذا الشعب من الحصول على حقوقه في الاستقلال والحرية وفي ممارسة ارادته الخاصة . وبالرغم من ان انتصار سوابو فان المناورات العنصرية تتضاعف لبقاء احتلالها غير المشرعى للاقليم ولا انتهاك سلامة اراضيه ولا ضماف الوحدة الوطنية في ناميبيا .

ان ادعاءات جنوب افريقيا المتجاهلة لسوابو الممثل الشرعى الحقيقي للشعب الناميبى قد اظهرت حقيقة ان نظام جنوب افريقيا في الاقليم عميل وغير شرعى . وقد كان الوقت لان يدرك المجتمع الدولى هذا الوضع وان يقدم كل دعمه المادى والسياسى والدبلوماسى للشعب الناميبى سواء في الداخل او في الخارج ، حتى يسمح للشعوب المحرومة ان تسترد حقوقها التي سلبها منها الاستعمار والامبريالية .

ان هذه الخطة الشيطانية لا ترمى الا الى تجاهل قرارات المجتمع الدولى وضمن وجودها الدائم في الاقليم .

ان زمبابوى ما زالت تمثل بوثة توتر بسبب اطماع الامبريالية والاستعمار التي تهدد سلام وأمن سكانها . ان الانتخابات المزعومة التي ادانها المجتمع الدولى لم تؤد الا الى ضمان سلطة عصبية استولت على زمبابوى في عام ١٩٦٦ بصورة غير قانونية . ان شعب زمبابوى لن يستطيع ابدا ممارسة حقوقه دون المشاركة الفعالة لممثليه الحقيقيين . ولذلك ، فان جمهورية غينيا الاستوائية تؤيد بقوة الكفاح الذى تخوضه جبهة زمبابوى الوطنية كممثل يدافع عن شعبه . وينبغى على شعوب الامم المتحدة ان تتخذ اجراء سريعا وايجابيا يسهل تحرير الاقليم وازالة نظام الاقلية والعنصرية من زمبابوى .

ولن يكون من العدل ان نرى الجمعية العامة تتجاهل الأعمال المجيدة التي قامت بها دول الخط الأول تأييدا لقضايا التحرر لشعوب آزانيا وناميبيا وزمبابوى ، والتي قدمت تضحيات كبيرة في هذا الصدد . اننا نؤيد تماما حكومات أنغولا ، وبوتسوانا ، وموزامبيق ، وتنزانيا ، وزامبيا في مقاومتها للعدو والعنصرى .

اننا نشعر بالقلق العميق أيضا بسبب الموقف في الصحراء الغربية . ان بعض بلدان هذه المنظمة العالمية متورط في هذا الموقف ، وهو نزاع تعتهره حكومة بلادى جزاء من تصفية الاستعمار . وفي هذا الصدد نود ان نذكر ان هذه المسألة قد تناولتها منظمة الوحدة الافريقية خلال مؤتمر القمة الأخير في مونروفييا . وبهرى وفد بلادى ان أى عمل يمكن ان يتخذ لتسوية هذا النزاع ينبغي ان يتخذ في اطار التوصيات الواردة في تقرير لجنة منظمة الوحدة الافريقية الذى تم اعتماده خلال اجتماع القمة . واننا نأمل أن تبذل الأطراف المشتركة في هذا النزاع ، الذى يموت فيه آلاف من أشقائنا كل يوم ، جهودها في سبيل الوصول الى حل سلمي وعادل عن طريق التفاوض . ان الشرق الأوسط لا يزال يمثل بؤرة توتر تتورط فيها بعض بلدان هذه المنظمة . ونحن نواجه عقبات كثيرة في البحث عن حل عادل ودائم للنزاع في تلك المنطقة . ان هذا الوضع المأساوى يمثل قلقا للمجتمع الدولى وتهديدا للسلم والأمن ، ليس فقط الشرق الأوسط ولكن في مختلف انحاء العالم . ان قضية الأراضي العربية المحتلة وحقوق شعب فلسطين الذى حرم من أرضه وحقوقه ، لا تزال موضع تجاهل وانتهاك صارخ .

وينبغي ان تبذل كل محاولة للتفاوض السلمى لايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط يكون مقبولا وعادلا ، ومع ذلك فان هذه المحاولة لن تكون فعالة انا لم تأخذ في اعتبارها المشاكل التى أشارت هذا النزاع ، كما نص على ذلك صراحة في قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) . ولا يمكن تحقيق حل لمشكلة الشرق الأوسط الا اذا انسحبت اسرائيل دون قيد ولا شرط من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وحصل الفلسطينيون على وطنهم ومارسوا حقوقهم ، وكذلك شاركت منظمة التحرير الفلسطينية مشاركة كاملة وفعالة باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى . وفي هذا الاطار ، تأمل حكومة بلادى تسوية هذه المسألة من خلال مفاوضات فعالة تشترك فيها جميع الاطراف المعنية .

ان السلم والأمن الدوليين يمكن أن يتحققا في اطار العلاقات التي يتضمنها القانون الدولي . ولذلك فانه لا يمكن لهيئة الأمم المتحدة ان تتجاهل النزاعات التي قد تقوم بين طرفين أو أكثر من اعضاءها ، انا أراة تحقيق اهدافها النبيلة .

اننا نشعر بقلق عميق بسبب النزاع بين اسبانيا وبين بريطانيا العظمى وبالنسبة لسيادتها على جبل طارق . اننا نرى ان حل هذه المشكلة ينبغي ان يتم في اطار التفاوض السلمي الذي يهدف في النهاية الى تصفية الاستعمار في جبل طارق ، الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأراضي الاسبانية . اننا نرى ان الاستعمار يعتبر جريمة ضد البشرية ، وان جميع الشعوب - كبيرة وصغيرة - لها حق مقدس وطبيعي في المطالبة بحريتها واستقلالها ، وبالتالي فان حكومة بلادي تريد ان تحث المملكة المتحدة لهيوطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على ان تجد أفضل وسيلة مع اسبانيا خلال المفاوضات حتى يمكن ان يعود جبل طارق الى السيادة الاسبانية .

ومن بين مصادر القلق الاخرى التي ينبغي ان تلفت انتباه الأمم المتحدة ، تلك التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين . وقد حصلنا على تقدم في هذا الصدد بسبب وجود وعي دولي متزايد يميل الى تدعيم الانفراج ، وكذلك بسبب تشكيل مجموعات دولية محايدة ضد التكتلات العسكرية والايديولوجية مثل مجموعة دول عدم الانحياز . وهناك ايضا وعي متزايد بضرورة التكافل بين الشعوب ، وهو الوعي الذي قلل من العداء بين الشرق والغرب . ومع ذلك ، فان الموقف الدولي الحالي ما زالت تتراكم فيه المشكلات والممارسات التي تقوم دليلا على ان السلم والأمن الدوليين لا يزالان مهددين .

وعلى سبيل المثال ، فان الحفاظ على النظام الاقتصادي والاجتماعي غير العادل في العالم ، والزيادة في سباق التسلح المخزى ، والحث على الاحتفاظ بالسيطرة والمهيمنة في العالم ، وتجاهل الحقوق الاساسية للافراد ، والاستغلال ، والاحتفاظ بالتكتلات العسكرية ، والتوسيع وتصدير الايديولوجيات ، كل ذلك يجعل من الصعب خلق نظام دولي عالمي يحمي السلم ورفاهية الشعوب .

ان البلدان القوية اقتصاديا وعسكريا عليها مسؤولية خاصة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ومن الجلي ان تحقيق هذه الاهداف يعتمد على القوى الكبرى ؛ ولو أن البلدان النامية

عليها بعض المسؤوليات وينبغي عليها ان تلعب دورا معيناً للمساعدة في الوصول الى هذه الأهداف . ولكن من المؤكد ايضا ان اشتراكها لن يكون الا سلبيا ، بسبب تدخل القوى الكبرى . وبناءً على ذلك ، فان المسؤولية الكبرى للحد من سباق التسلح وكذلك لابرام معاهدة لتحریم الاسلحة الاستراتيجية المتطورة وتدميرها ، تقع اساسا على عاتق القوى الكبرى . وتبذل حاليا جهود كبيرة للتوصل الى هذا الهدف ، كما يتضح ذلك من ابرام اتفاق سولت ٢ . وبينما نرحب ونشيد بهذا الاتفاق ، فان غينيا الاستوائية تأمل الوصول في المستقبل الى تعهدات جوهرية أكثر ، من قبل القوى الكبرى تسمح بالتوقف الكامل لسباق التسلح وتمنع استعمال الأسلحة الاستراتيجية المتطورة . ان المبالغ الهائلة من الأموال المدرجة في الميزانيات العسكرية ، تكفي لتغطية برامج التنمية في البلدان الأقل نموا ولسد احتياجات العالم الحالي من الجوع والفقر الذي يمس كل شخص ، حتى في البلدان المتقدمة ذاتها .

ولا يمكن ان يكون هناك سلم وأمن دائمين على المستوى القومي والدولي دون اقامة مجتمع عادل يعيش في تناسق في ظل نظام اقتصادى عالمي جديد . وفي هذا الاطار ينبغي ان يتم تنسيق جهود البلدان النامية والمتقدمة بعيدا عن الانفعالات حتى يمكن التغلب على العقبات التي تواجه مجتمعنا اليوم .

وانا كان من المؤكد - كما قلنا قبل ذلك في دورات سابقة للجمعية العامة - اننا نرى أن عدد البنود المدرجة في جدول الاعمال بشأن مسائل تصفية الاستعمار قد انخفض ، فان ذلك يدل على ان الاستعمار يقترب من النهاية ، ولكن من المؤكد ايضا ان الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة تعقد في وقت ينبغي ان نخوض فيه معركة حاسمة ، وهي معركة لتحقيق التحرر الاقتصادى لبلداننا ولاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ورغم الاجراءات العديدة التي اتخذت ، والقرارات المختلفة التي اتخذتها الجمعية العامة ، فان العلاقات بين البلدان الغنية والفقيرة لا تزال غير متساوية وظالمة . ولو ان هناك مفاوضات اقتصادية كبيرة في هذا العقد ، الا انه لا يزال هناك موقف اقتصادى غير متوازن . لقد تأثرت اقتصادياتنا كثيرا بسبب زيادة التضخم ، والبطالة ، والفقر ، والجوع ، والصعوبات الكبيرة التي تعاني منها موازين مدفوعاتنا وأيضا عدم التوازن الاقتصادى بين البلدان الغنية والبلدان النامية . ويرجع كل ذلك الى الافتقار في الارادة السياسية ، والى الممارسة الدائمة لسلوبيين مختلفين في العلاقات

ومن المؤسف والمحزن أن نرى سوا^٤ بالنسبة للحوار بين الشمال والجنوب أو بالنسبة للمؤتمرات الدولية التي عقدت لتناول المسائل الاقتصادية : مثل الاجتماع الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ في آروشا ، والمؤتمر الخامس للأونكتاد في مانىلا ، واجتماع القمة لدول الشمال الذى عقد في طوكيو ، والذرة العادية الثانية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، والمؤتمر الدولى للفاو وللصالح الزراعى والتنمية الريفية الذى عقد في روما ، ومؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية الذى عقد في فيينا ، ومؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذى عقد أخيرا في هافانا ، أقول انه من المؤسف والمحزن أن جميع القرارات التي تم اعتمادها من قبل هذه المؤتمرات لم تطبق تطبيقا فعّالا . وفي ظل هذا افانه ينبغي ان تضاعف جهودنا ، كما ينبغي ان نتخذ اجراءات استراتيجية تستجيب للاحتياجات المشروعة لشعبونا من أجل عالم أفضل .

وأود الآن أن أتناول مشكلة أخرى قد تلقى اهتمام المجتمع الدولي ، وكانت بلدى ضحية لها ، وهي مسألة اللاجئين من غينيا الاستوائية الذين ذهبوا الى البلدان المجاورة والذين اضطروا الى الفرار من بلادهم للنجاة بحياتهم بسبب السياسة الهربية والانتهاكات المنظمة لحقوق مواطني غينيا الاستوائية . انني انتهز هذه الفرصة لأوجه نداء^٥ للمندوب السامي لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة لتسهيل العودة الطوعية لمواطني غينيا الاستوائية الذين ما زالوا يعيشون كلاجئين في خارجها ، ذلك ان الظروف التي اضطرتهم الى اللجوء الى المنفى قد زالت يسقوط الدكتاتور ماسياسى نيجوما . ان حكومة غينيا الاستوائية قد خلقت ظروفًا سعيدة لاستمتاع الشعب بحقوقه وتحسين ظروفه . وفي قيامها بهذه المهمة ، فان عودة جميع المواطنين ضرورية للغاية . واننا نتخذ الاجراءات لعودة مواطنينا ، وقد اتخذت حكومات غابون ، والكاميرون ، ونيجيريا ، اجراءات مماثلة لذلك كما فعلت هذا أيضا حكومة اسبانيا الصديقة . ونود أن نعرب عن امتناننا لهذه الحكومات بسبب نواياها الطيبة تجاهنا ، وذلك لصالح عودة اللاجئين وللجهود التي تبذلها للترحيب باللاجئين في وقت الشدة في بلادها الموقرة . ان لاجئي غينيا الاستوائية يشعرون بالحماس بسبب العودة الى بلادهم ، ولكن حكومتى تواجه وضعًا اقتصاديًا مضطربًا بسبب الازمة الاقتصادية الدولية الحالية ، وكذلك بسبب الحالة الفظيعة التي وجدت فيها حكوماتنا البلاد بعد قلب نظام حكومة

الدكتاتور ماسياسي . ان بلادى من أفقر البلاد في العالم وأقلها ميزات ، ومن ثم فانها لا تستطيع ان تتحمل جميع تكاليف عودة اللاجئين . وكذلك ايجاد مساكن ملائمة لهم . ولذلك فاننا نناشد جميع المؤسسات المعنية مراعاة هذا الأمر .

ان غينيا الاستوائية تنتمي للثقافة الاسبانية ، ولذلك فاننا نشعر بصلات وثقت تاريخيا وثقافيا مع بلدان امريكا اللاتينية . وانا كنا لم نستطع ان نحقق هذه الصلات في الماضي أو أن نستفيد منها لصالح شعوبنا ، فان غينيا الاستوائية كبلد افريقي مرتبط بأفريقيته ، قد التزم دائما بمبدأ الأسرة الكبيرة الافريقية الاسبانية الأمريكية .

ولذلك فاننا نتابع باهتمام كبير الأحداث التي تقع في مجتمعات هذه الدول ، ومن ثم فنحن متضامنون مع شعب نيكاراغوا الشقيق الذي نهنته على انتصاراته الأخيرة لخلق مجتمع كريم ومزدهر ، كما نهنته أيضا شعب بنما للانتصارات التي حققها باسترداد حقوقه على قناته .

ولذلك فان غينيا الاستوائية تأمل في أن ترى علاقات التعاون تحظى بدفعة جديدة مع كل الدول التي تشكل الأسرة الكبيرة الافريقية الاسبانية الأمريكية لصالح شعوبنا . وختاما فان حكومة بلادى تأمل في ان تؤدى جميع جهودنا على مستوى الأمم المتحدة في النهاية الى خلق عالم جديد من السلم والأمن والازدهار الاجتماعي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتحدثين في جلسة

بعد ظهر اليوم .

وقد طلب عدد من الأعضاء ممارسة حق الرد ، وأود أن أذكر بأن الجمعية العامة قد قررت في اجتماعها العلني الرابع ان حق الرد يجب ان يحدد بعشر دقائق بالنسبة لكل بند ، وان يمارس أعضاء الوفود حق الرد من مقاعد هم . وبالنسبة لذلك فقد اعتزمت تطبيق هذا القرار بحزم . وأدعو السيد ممثل فييت نام الذي يرغب في ممارسة حق الرد الى أخذ الكلمة .

السيد فو - انه توان (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، نظرا

لتأخر الوقت لن أطيل عليكم وعلى السادة المندوبين الحاضرين هنا . ولذلك سأكون موجزا .

ان وفد بلادى يود أن يرفض جذريا جميع الادعاءات المفرضة التي قدمها رئيس وفد الصين والموجهة ضد السياسة الداخلية والخارجية لبلادى . ويحتفظ وفد بلادى لنفسه بحق الاجابة الملائمة في الوقت المناسب .

وفي الوقت الحالي نكتفي بأن نقدم الى هذه الجمعية بعض الموضوعات للتفكير فيها ردا على الادعاءات التي قدمها ممثل الصين صباح اليوم .

أولا ، ان تعليقات يوم ٢٤ أيلول / سبتمبر التي قدمتها احدى وكالات الانباء الغربية فيما يتعلق بالانقلاب السياسي لزعماء بكين ، كانت واضحة وصريحة ، وتقول ان الصين اليوم تلقى في النار كل ما كان يجعلها محل تقدير واعجاب في الماضي . ان العالم لم يعد معجبا بها ، والناس لا يرون فيها الصين التي كنا نراها سابقا ، ولقد تغيرت فيها كل الأمور على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، كما اختلفت المميزات التي كانت تميزها لتفتح المجال أمام عاملين هما : أولا : تقديس المادة وثانيا : عدم رضا الجماهير الشعبية .

ثانيا ، ان المراقبين الأجانب الذين قاموا بزيارة أجزاء من فييت نام التي اكتسحها الغزو الصيني في ١٧ شباط / فبراير من هذا العام أشاروا الى أن قوات العدوان الصينية قامت بنفس العمل الذي كانت تقوم به من قبل قاذفات القنابل من طراز ب - ٥٢ ، وقامت بالقضاء على جميع أنواع الحياة البشرية والانسانية وجميع المزروعات والمنشآت الصناعية والثقافية والاجتماعية في كل مكان مرت فيه هذه القوات .

ويمكن ان نتساءل كيف يمكن لزعماء بكين في العصر الحديث ان يرفعوا صوتهم في هذا المحفل للمطالبة بحماية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، دون أن يشيروا الى مصير لاجئي الهند الصينية والثلاثة ملايين الذين لا تقوا حنقهم من بين سبعة ملايين كمبوتشي بسبب تطلعات الهيمنة المجنونة التي تتصف بها الصين لمحاولة اخضاع شعوب هذه المنطقة .

السيد عبيدات (الأردن) : السيد الرئيس ، آخذ الكلمة ممارسا لحقي في الرد على ما قاله موسى ديان ، ونظرا لتأخر الوقت فسوف يكون ردى مختصرا .
ورد في خطاب ديان أن اليهود كانوا في القدس أغلبية على طوال القرن والنصف الماضي .
أريد أن أسأل ديان مادامت احصائياته هكذا . ما هي نسبة اليهود للسكان العرب في فلسطين في مطلع هذا القرن ؟ أعتقد ، ويمكن أن ترجعوا الى احصائيات دقيقة ، أن النسبة لم تتعد ٥ في المائة . أريد أن أضيف أن كل الأقليات هم أكثرية في نفس البقعة التي يقيمون فيها ، وبذا فهى ليست أكثرية في البلد ككل ، وفي معرض حديث ديان عن القدس وصف الأردن بالاحتلال ، بالمحتل ، وأنها خرقت اتفاقية الهدنة للعبور الحر الى الأماكن المقدسة . انني أستغرب أن يقول ديان ذلك لأنه شخصيا كان أحد أعضاء اللجنة المختصة التي انبثقت عن اتفاق الهدنة للاشراف على المرور الحر وكان ما رآه أن الأردن كانت تؤمن بحرية المرور الى الأماكن المقدسة .

السيد الرئيس ، هنالك وحدة طوعية اختيارية قامت بين الأردن وبين ما تم انقذاه من الاحتلال الصهيوني لأراضي فلسطين وذلك سنة ١٩٥٠ وفقا للأصول الدستورية وقد ذكر ذلك جلالة الملك الحسين في خطابه أول أمس أمام حضراتكم . وهذا وقد كان الأردن ، انطلاقا من ايمانه الذي لا يتزعزع بالديانة الاسلامية وبالديانات السماوية ، كان شديد الحرص على توفير المناخ الملائم للوصول الحر الى الأماكن المقدسة والمحافظة عليها .

السيد الرئيس ، يقول ديان ان القدس مدينة تعايش بين العرب واليهود ، يا سيدي ، ان اسرائيل تزج السكان العرب بالسجون وتطردهم الى الأردن باستمرار ، وتهدم بيوتهم وتستولي على أراضيهم . ان القدس التي يصفها اسرائيل بمنطقة تعايش أصبحت تشكل الآن ٢٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية لكثرة ما استولت عليه اسرائيل من أراضي عربية وضمتها الى القدس . ان كلام ديان هذا لن يزعزع أبدا من ايماننا بعروبة القدس . والقدس بالنسبة للعرب والمسلمين يجب أن تعود للسيادة العربية ، ولا يمكن القبول بغير ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان السيد مندوب منظمة التحرير الفلسطينية طلب أن يسمح له بالرد على بيان أدلى به أحد المتكلمين في المناقشة العامة . وانني أود أن أعطيه الكلمة طبقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ،

وبصفة خاصة على أساس القاعدة التي أرساها رئيس الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ،
ولسوابق أرسيت تحت ظروف مشابهة خلال الدورتين الماضيتين للجمعية .
هل يمكنني أن أذكر السيد مندوب منظمة التحرير الفلسطينية بأن الردود تلقي من المقاعد
وانها محددة بمدة عشر دقائق .
وأعطي الكلمة للسيد مندوب منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : اننا في ظروف
أخرى كنا سنقوم بالاعراب عن رضائنا التام وسعادتنا لوجودكم في مقعد الرئاسة كإبن بار من افريقيا ،
وكعضو في حركة عدم الانحياز ، ومن العالم الثالث . ولكن خلال هذه الدقائق العشر ، ياسيدي ،
عليّ أن أفكر في أمر خاص .

لقد استمعت الجمعية العامة الى بيان من السيد ديان . اسمحوا لي أولاً أن أقدم موسى
ديان لهذه الجمعية . ان ديان مغامر ، مغامر عسكري ، وزعيم نهائين عنصريين مسلحين ، وسارق
للآثار الدينية ، وهو حالياً وزير للخارجية وقد نسف زيارة الأب جاكسون للأراضي المحتلة لمجرد أن
جاكسون لم يكن لون جلده هو اللون المناسب . ان ديان هو " الوزير " ، الذي قام في آب /
أغسطس ١٩٧٩ بمقابلة الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الهلال الفلسطيني الأحمر في غزة بهدف
استعراض الأمور الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وقد استمعنا الى أن الدكتور عبد الشافي
قال لموسى ديان ان غزة تود أن تكون جزءاً من دولة مستقلة مثلما هو الحال بالنسبة الى الضفة
الغربية . لا شيء غريب في ذلك . ولكن اسمعوا ما يلي :

كنتيجة لهذا الاجتماع قامت السلطات الاسرائيلية باعتقال ٧ شابا فلسطينيا من غزة بما
فيهم ابن الدكتور عبد الشافي ، وازا لم تكن هذه الفاشية الجديدة ، والقمع والمعاملة غير الانسانية
للفلسطينيين تحت الاستعمار الصهيوني فلا أعرف ما هي هذه الأمور ، وان هذا تم بناء على تعليمات
من موسى ديان . ان هذا هو الشخص الذي كان أمامكم .

وفي بيانه قال موسى ديان : انه فكر طيلة العام الماضي في الأمم المتحدة وان النتائج
لم تكن مشجعة ، وانني لا أعتقد اننا نحتاج نصيخته ورأيه . ذلك ان السيد أوكيدي قال ، متحدثا
باسم الدول الأوروبية التسع ، ويوضح تام ما يلي :

” ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، مع المبادئ التي سبق ذكرها اذا ما أخذت ككل فانها تشكل الاطار الاساسي لتسوية سلمية . وفي رأى الدول التسع انه من الضروري أن تقبل كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية هذه المبادئ وهذه القرارات كأساس للمفاوضات وصولا الى تسوية شاملة تلعب فيها كل الأطراف دورها كاملا ” (A/34/PV.8, p.12) .

موثى ديان تحدث عن جهود السلام التي يرى انها يجب أن تتم في اطار ثنائي بحث وخارج اطار الأمم المتحدة . لكن هذا هو رأى دول أوروبا التسع حول هذا الموضوع أعلنت عنه بوضوح .

ان السيد وزير خارجية البرازيل قال نفس الشيء :

” وخلال العام الماضي فان أحداثا جديدة قد تركت أثرها على الموقف في الشرق

الأوسط . على انه من المبالغة في التفاؤل القول بأن احتمالات السلام العادل والدائم

والشامل تعتبر الآن من بعض الجوانب أفضل مما كانت عليه منذ عام مضى ” (A/34/PV.5, pp.8-10)

أما وزير خارجية النمسا السيد باهر فقد قال ما يلي :

” وحيث ان جهود السلام في السنتين الماضيتين لم تؤد الى النتائج التي كنا

نؤملها فسيتعين على الأمم المتحدة من جديد أن تعزز جهودها في هذا المجال . فيبدو

لي اذن انه من المستصوب أن ندعو الأمين العام الى عقد لقاء لاجراء مفاوضات مباشرة بين

كل الأطراف المعنية والمهتمة بالأمر ” (A/34/PV.9, pp. 59-60) .

ويحاول تفادى الأمم المتحدة ويحاول تفادى المبادئ ويحاول نفي وجود الفلسطينيين وهم

العنصر الرئيسي في هذه المشكلة . هؤلاء الفلسطينيون الذين تعتبرهم هذه المنظمة الطرف

الرئيسي في صراع الشرق الأوسط ، فان تلك الجهود التي تحدث عنها السيد ديان كلها جهود

هباء لأنها تتفادى وتنكر وجود الطرف الرئيسي في هذا الصراع .

والآن أعود الى البيان ، وأرى أن السيد ديان يكن رحمة كبيرة باليهود الذين أفرج عنهم مؤخرا . من هم هؤلاء اليهود السوفيات ؟ اننا نعرف جميعا أن بعضهم قد حكم عليه لاختطاف الطائرات ، أفليس هذا تشجيعا على اختطاف الطائرات والقيام بكل الأنشطة غير المشروعة التي أدانتها منظمة الأمم المتحدة .

انه يكن رحمة لليهود الاتحاد السوفياتي الذين ليس من حقهم أن يمارسوا ديانتهم وأن يعيشوا في ظل ثقافتهم . وانني لا أعلم ما اذا كان موسى ديان قد سمع عن اليهود الذين يعيشون في القدس في ميا شاريم والذين حرما لوقت ما من استخدام مذبحهم من أجل إقامة طقوسهم الدينية . انني أعتقد أن رئيس الجمعية العامة ، والأمين العام وكذلك رئيس مجلس الأمن قد وصلتهم رسائل كثيرة من نتوري كارتا عن حرمانهم من ممارسة طقوسهم الدينية . ان الأمر هنا يتعلق بيهود يعيشون في القدس منذ قرون عديدة .

وانني لن أتحدث عن وضع اليهود في سوريا ، لأن زميلي السوري قد يتحدث عن ذلك ، ولكن فيما يتعلق بجهود السلام ، فانني سبق أن أشرت الى ما ذكره ممثلو الدول التسع الأوروبية ، والبرازيل ، والنمسا الذين ذكروا أن عملية السلام هذه لن تؤدي الى السلام ، بل على النقيض ستؤدي الى سلام عكسي ، وهو الاعداد للحرب .

وكان هجوم آخر موجه الى منظمة الأمم المتحدة ، باعتباري أكاد أكون عضوا في الأمم المتحدة ، فان قوات الأمم المتحدة طلب اليها تنفيذ أحكام المعاهدة . والآن ، اذا كان موسى ديان ومصر والولايات المتحدة يودون عقد اتفاقية ما خارج منظمة الأمم المتحدة ، فانني لا أرى بأية جراءة أو أي حق يطالبون الأمم المتحدة بتطبيق هذه الاتفاقية من أجلهم .

والآن أعرب ديان عن اهتمامه بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة لمجرد الابقاء على السلم والأمن الدوليين وتحقيقهما بالوسائل السلمية ، ولكن كم مرة أدينت فيها اسرائيل من هذه الجمعية ، وكم مرة أسفنا في مجلس الأمن على الأعمال التي تقوم بها اسرائيل ، وكم مرة قامت مختلف الوكالات وأجهزة الأمم المتحدة بادانة هذه الأفعال التي وصفتها بأنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . لقد تحدث ديان بعد ذلك عن حيفا ، انها مدينة جميلة ، ياسيادة الرئيس ، ولا أعلم ان كنتم قد قتمت بزيارتها ، ولكنها مدينة جميلة فعلا ، لاسيما اذا ما نظرتم الى الميناء من فوق

جيل الكرمل . انه يقول ان العرب واليهود يتعايشون في حيفا . لا ياسيدى ، هذا ما لا نريده ، فعندما جاء الجنرال عرفات قال اننا نود أن نعيش سويا لا أن نتعاش سويا ، وهناك فرق كبير بين العيش سويا والتعايش .

ان العرب في اسرائيل يعانون كل المعاناة . ولقد دافع مستشار بيجين للشؤون العربية ، ويدعى الدكتور شارون ، عما أسماه بالفصل الايجابي . انكم جئتم ، سيدى الرئيس ، من قارة عانت من الفصل العنصرى ، وانني لا أرى مظاهر ايجابية أو سلبية لهذا الفصل العنصرى ، لأن الفصل العنصرى يمثل جريمة بكل تأكيد ، ولا يمكن أن أفهم ما يقصد بالفصل العنصرى الايجابي . ان العرب الذين يقيمون في اسرائيل يعانون منذ ١٩٤٨ من هذا الفصل العنصرى .

ثم تحدث عن لبنان ، ونحن لا نتواجد في لبنان لأننا نريد ذلك ، ولكننا نتواجد فيها لأننا أجبرنا على هذا ، وصدقوني أنه بمجرد أن نتمكن من العودة الى مدننا وقرانا في الجليل والقدس وبيت لحم والخليل وغيرها فسوف يسعدنا العودة الى تلك الأماكن التي سنطلق عليها ديارنا ، وسنترك كل جنوب لبنان من أجل العودة الى أية قرية من قرى منطقة الجليل .

لقد تحدث عن المسيحيين والمسلمين . بالله هل نسيتم مصير المسيحيين المارونيين فى قرى اكريت وكفر برعم منذ ١٩٤٨ الذين أصبحوا مواطنين اسرائيليين ، ولكن حرمت عليهم العودة الى قراهم ، ويعيشون على بعد دقائق من هذه القرى ، ولكن لا يصرح لهم بالعودة اليهم ، أو بالاحتفال بعيد ميلاد المسيح في كنائس قراهم . انهم فلسطينيون مسيحيون موارنة صالحون . وعندما رأت اسرائيل أن تتدخل عسكريا ضد منظمة التحرير الفلسطينية ، فان هذا الاعتداء كان اعتداءً مجهزاً له ضد لبنان في اذار/مارس ١٩٧٨ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعتذر لمقاطعة مندوب منظمة التحرير الفلسطينية ،

فقد انتهت مدة الدقائق العشر ، ولذلك أرجوه أن ينهي بيانه .

السيد الشوفى (الجمهورية العربية السورية) : لقد أثار مجرم الحرب موسى ديان

هذا المساء مسألة داخلية سورية ، هي مسألة اليهود السوريين ، عندما زعم أن حكومتى تحرم اليهود السوريين من حقوقهم الانسانية ، وتحرم عليهم السفر . ان هذه لكذبة كبرى . اننا نطبق اجراءات

معينة لسفر مواطنينا الى الخارج ، ولسنا الوحيديين الذين نفعل ذلك ، لأننا نخشى من نقص المهنيين والعمال المهرة الذين تحتاجهم بلدنا في تنميتها ، وان ما يطبق على مواطنينا اليهود هي نفس الاجراءات التي تطبق على غيرهم ، بغض النظر عن دينهم أو معتقداتهم . والنقطة الثانية التي أود الرد عليها ، هي ما ذكره مندوب الكيان الصهيوني عن دورنا في لبنان . لقد أعلننا مرارا أمام هذه الجمعية ، أننا في لبنان بناء على طلب صريح وواضح من السلطات الشرعية اللبنانية ومن الشعب اللبناني ، واننا باقون في لبنان كجزء من قوة الردع العربية المتواجدة في لبنان استجابة لرغبة الحكومة اللبنانية . ونحن لا نعتزم البقاء لحظة واحدة في لبنان عندما ترى الحكومة اللبنانية خلاف ذلك . ولكننا بالتأكيد ، لن نستجيب لأكاذيب وتحريضات الصهاينة الذين يمارسون عملياتهم الوحشية في لبنان ، وبشكل يومي تقريبا ضد الشعبين العربيين الفلسطيني واللبناني . وانني لن آخذ مزيدا من وقت هذه الجمعية الموقرة ، للرد على كل أكاذيب وادعاءات مندوب الكيان الصهيوني ، وخاصة الكذبة الكبرى التي تزعم أن اتفاقات كامب ديفيد وأن المعاهدة الثنائية المصرية الاسرائيلية قد قربت منطقتنا من السلام ، لأن نقاش هذه الكذبة وغيرها من أكاذيب اسرائيل سيأتي دورها خلال مناقشات هذه الدورة ، سواء في الجمعية العامة أو في اللجان المختلفة . شكرا سيدي الرئيس .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ٢٠